تحفة الأقران

في

ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن

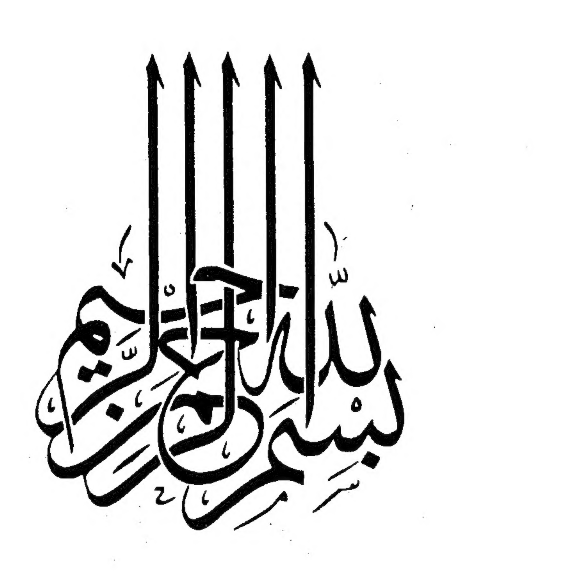
لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني

(٧٧٩هـ)

تحقيق

الدكتور علي حسين البواب




بسم الله الرحمن الرحيم

تُحفةُ الأقرانِ

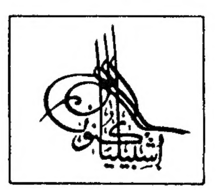
في

ما قُرِئَ بالتثليثِ مِن حروفِ القرآنِ

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
البواب، علي حسين
تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني؛
تحقيق/ علي حسين البواب الرياض ١٤٢٨هـ.
٢٤٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٧-٣٩-٧٠١-٩٩٦٠
١- اللغة العربية ٢- الصرف أ- العنوان
علي حسين البواب (محقق)
ديوي ٤٢٣,١ ١٤٢٨/٥٩١١

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٥٩١١
ردمك: ٧-٣٩-٧٠١-٩٩٦٠

الطبعة الثانية
١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨– ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمّدٍ النبيِّ الأمين.

وبعد، فقد نزلَ القرآنُ الكريمُ بلغة العرب أفصح اللُّغات، وأُنْزِلَ على سبعة أحرُفٍ تيسيراً على النّاس، ورفعاً للمَشَقّة، فكان للقرآن قراءاتٌ، منها ما هو متواتر صحيح، ومنها ما فَقَدَ أحدَ شروطِ الصِّحّةِ. فسُمِّيَ غيرَ متواتر أو شاذّاً.

ومن أوجه الاختلاف بين القراءات ما يكون في الأداء الصوتي، كتسهيل الهمز أو تحقيقها، والفتح والإمالة، ومنها الاختلاف في تصريف الأفعال والأسماء، كالبناء للمعلوم أو المجهول، والتشديد أو التخفيف، والإفراد أو التثنية أو الجمع، ومنها ما يكون في اختلاف حركات الإعراب أو البناء، ومنها ما يكون في الجملة تقديماً أو تأخيراً، وحذفاً أو زيادة.

ورغم ما أُلِّفَ في القراءات القرآنيّة متواترها وشاذّها، من جمعٍ للقراءات وعَزْوِها، وتوجيهِها، فإنّ للكتاب الذي نُقَدِّمُ اتِّجاهاً فريداً في التأليف، إذ جمع فيه مُصَنِّفُه الألفاظَ التي قُرِئت في القرآن الكريم بالثلاثة الأوجه: الفتح والضمّ والكسر.

وإذا كان التأليف في «المُثَلّث» معروفاً، وكُتُبُه ومادّتُه مجموعة ومُبَوَّبة، فإنّ هذا الكتاب ينفرد بأمرين:

أولهما: أنّه وجّهَ عنايتَه للقرآن الكريم، وخصّ الكتابَ بُمَثلّثاته.

وثانيهما: أنّه خالف مفهومَ التثليث عند أهل العربيّة؛ فهو عندهم الكلمة التي يُضبطُ أحدُ حروفها - أو أكثر من حرف - بالحركات الثلاث: كالأَصْر والأُصْر والإصْر، وعَقَمَ وعَقُمَ وعَقِمَ، أو القَنْزَعة والقُنْزُعة والقِنْزِعة، فهو مُتعلّق ببنية الكلمة[1].

أمّا كتابنا هذا فقد جعلَ فيه المؤلِّفُ التَّثليثَ شاملاً لهذا النوع ولنوع آخر: وهو اختلافُ الحركاتِ - أو آخر الكلمة - لتغيّر العوامل، أو لاحتمال التوجيه النحويّ:

فنحن نَجِدُ في الكتاب من النوع الأوّل (غلطة) بكسر الغين وفتحها وضمّها، وفيه (يوسف) بضمّ السين وفتحها وكسرها، و(بَصر) بضمّ الصاد وفتحها وكسرها. ونجد فيه أيضاً الضّرب الثاني: فقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ٧١﴾ [يونس] قُرئت (شركاءكم) بفتح الهمزة وكسرها وضمّها. وقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ١١٧﴾ [البقرة]، قُرئت (بديع) بضمّ العين وفتحها وكسرها، واختلاف الحركات هنا خاضع للتفسير النحويّ للكلمة، فـ(بديع) تجعل خبراً لمبتدأ محذوف،

---

(١) انظر في معنى المثلّث وجهود علماء العربيّة في التأليف فيه مقدمة «الدُّرر المبثّثة في الغُرَر المُثَلَّثة» للفيروزأبادي - بتحقيقي. والألفاظ المذكورة هنا في الصفحات ٧٠، ١٤٩، ١٦٩ منه.

والنوع الذي مَثّلْنا له يُسَمّى المُثَلَّث المُتَّفِق المعنى، أي إنّ الكلمة بصورها الثلاث تحمل معنى واحداً. وهناك قسمٌ آخر من المثلّث يُسمّى المُختلف المعنى، وهو الذي يكون للكلمة ثلاثة أشكال في الضبط ويحملُ كلَّ ضبط معنى مخالفاً للآخر: كالبِرّ، والبُرّ، والبَرّ.

أو منصوبة على الاختصاص، أو مجرورة على البدل من الضمير. وهذا الضّرب لا يعدّه اللغويّون من المُثَلّث، وأدخلَه صاحبُنا فيه.

مؤلّف الكتاب[١]:

هو أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيني، الغِرناطي الإلبيريّ[٢]، المُلَقّب بشهاب الدّين.

ولد أبو جعفر سنة ٧٠٨هـ، أو ٧٠٩هـ، وتلقّى العلومَ على شيوخ عصره في غرناطة، وفي مقدّمتهم علي بن عمر بن إبراهيم القَيْجاطيّ، المتوفّى بغرناطة سنة ٧٣٠هـ، له قصيدة في القراءات زادها على الشاطبية[٣].

كما أخذ أبو جعفر في غرناطة الفقهَ والنحوَ على أبي عبدالله

---

(١) أفدت في هذه الترجمة المختصرة من:

☆ الوافي بالوفيات - للخليل بن أيبك الصفدي	٨/ ٣٠٥-٣٠٧.
☆ وغاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري	١/ ١٥١، ١٥٢.
☆ والدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر	١/ ٣٦١، ٣٦٢.
☆ وإنباء الغُمر بأبناء العمر لابن حجر	١/ ١٥٩، ١٦٠.
☆ والنجوم الزاهرة لابن تَغري بردي	١١/ ١٨٩.
☆ وبغية الوعاة للسيوطي	١/ ٤٠٣.
☆ ونَفح الطِّيب للمقري	٢/ ٦٧٥- ٦٩٠.
☆ وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي	٦/ ٢٦٠، ٢٦١.

وغيرها ممّا ورد في الحواشي.

(٢) إلبيرة: كورة كبيرة بالأندلس، وغرناطة إحدى مدنها. ينظر معجم البلدان ١/ ٢٤٤، ٤/ ١٩٤.

(٣) غاية النهاية١/ ٥٥٧. وذكر ابن الجزري أنه قرأ قصيدة القيجاطي علي أبي جعفر.

محمد بن علي بن أحمد الخولاني، المتوفّى سنة ٧٥٣هـ[(١)].

وغادر أبو جعفر بلاده الأندلس سنة ٧٣٨هـ قاصداً الأراضيَ المقدّسة، ورافقه في رحلته ابنُ جابر الأعمى، محمّد بن أحمد، مُتَّفِقَين على أن يقومَ ابنُ جابر بالتأليف والنَّظْم، وأبو جعفر بالكتابة. وغَدَتْ قصّةُ رِفقتهما وما حدثَ بينهما من طول الصُّحبة، من نوادر القصص وطرائف الأخبار، وقد صارا يُعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعميَين.

قال معاصرُهما لسان الدين ابن الخطيب في حديثه عن ابن جابر: «وتظافرَ برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا رُوحَين في جسد، ووقع الشِّعرُ منهما بين لَحْيَي أسد، وشمّرا للكُدية[(٢)]، فكان وظيفُ الكفيف النَّظمَ، ووظيفُ البصير الكَتب، وانقطعَ الآنَ خبرُهما»[(٣)].

وقال ابن الجزري: «فكان بينهما من الاتّفاقِ ما يُتَعَجَّبُ منه»[(٤)].

ومرّ أبو جعفر ورفيقُه في طريق عودتهما من الحجّ بمصر، فالتقيا الإمام العلامة أبا حيّان محمد بن يوسف الغرناطي، المتوفّى سنة ٧٤٥هـ[(٥)]، وأخذا عنه وإن لم تَطُلْ صحبتهما له، ولكنّ أثَرَ أبي حيّان فيهما ظلّ واضحاً جَلِيّاً، ومن ذلك تأليف أبي جعفر كتابنا هذا منتفعاً من جهد أبي حيّان.

---

(١) غاية النهاية ٢/ ٢٠٠.

(٢) الكُدْية: الأرض الغليظة.

(٣) الإحاطة ٢/ ٣٣٠.

(٤) غاية النهاية ٢/ ٦٠.

(٥) أخباره في الدُّرر الكامنة ٥/ ٧٠، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٥، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠، وشذرات الذهب ٦/ ١٣٦.

ودخلَ الرفيقان دمشق سنة ٧٤١هـ، فسمعا من شيوخ العصر في الشام، كالحافظ المِزّي، يوسف بن عبدالرحمن الشافعيّ، الإمام المُحَدِّث الكبير، المتوفّى سنة ٧٤٢هـ[١]، ومحمد بن أحمد بن عبدالهادي، المقرىء المُحَدِّث النحويّ، المتوفّى بدمشق سنة ٧٤٤هـ[٢]، وغيرهما.

وقد اجتمع بهما الصفديُّ سنة ٧٤٢هـ، وترجم لهما، وذكر أنّ أبا جعفر كتبَ إليه مُسْتَجِيزاً، وممّا قال أبو جعفر في ذلك:

النـاسُ في الفضلِ أكفاءٌ وأشباهُ ... والكلُّ يَزْعُمُ ما لم تَحْوِ كفّاهُ

واسْتَثْنِ منهمْ صلاحَ الدِّينِ فهو فتىً ... إذا ادّعى الفَضْلَ، لا رَدٌّ لدَعواه

. . . . . .

إنَّ ابنَ مالكٍ المملوكَ أحمدَ قد ... وافاك تَرجو التقاطَ الدُّرِّ كفّاه

يبغي الإجازةَ فيما عنكَ مَصْدَرُه ... من الكلامِ الذي قد رَقَّ مَعناه

فكتبَ إليه الصفديُّ أبياتاً، منها:

يا فاضلاً في النُّهى والعلمِ مَنماه ... وللهُـدى ومَحَـلِّ الفضـلِ مَـرمـاه

شَنَّفْـتَ سَمعـي بـأبيـاتٍ إذا تُلِيَـتْ ... في مَجْلِسِ الفضلِ راقَ الطرفَ معناه

. . . .

وليس مِثْلُك مَن يَبغي الإجازةَ من ... مِثلي، فإنّ صَريحَ العقلِ يأباه

إذ لَسْتُ أهلاً فإنّ العجزَ قصَّرَ بي ... عـن اللّحـاق بشَـأْوٍ رُمْـتُ أدنـاه

لكنْ أَطَعْتُ امتثالاً ما أمرتَ به ... وقد أجَزْتُك ما لي، فارْضَ لُقياه

---

(١) شذرات الذهب ٦/ ١٣٦.

(٢) المصدر السابق ٦/ ١٤١.

وانتقل أبو جعفر وصاحبُه إلى حلب، ونزلا البيرة قرب حلب[1]، فأقاما فيها أكثر من ثلاثين سنة، حتى توفّي أبو جعفر في منتصف رمضان سنة ٧٧٩هـ، ورثاه صاحبُه الذي توفّي بعده سنة ٧٨٠هـ.

أفاد من أبي جعفر عددٌ من أبناء عصره، وكان ممّن تلمذَ له أبو المعالي محمّد بن عليّ بن محمد، ابن العشائر الحلبي، كان بارعاً في الفقه والحديث والأدب، توفّي سنة ٧٨٩هـ[2]. ومحمّد بن محمّد، شمس الدين ابن الجزري، صاحب «النشر» و«الغاية» و«التمهيد»، المتوفّى سنة ٨٣٣هـ.

وقد **أثنى العلماء على** الرُّعيني وامتدحوه:

فذكر ابن حجر أنّه كان دَيِّناً، حَسَنَ الخُلُق، حُلْوَ المُحاضرة، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، مُقْتَدِراً على النَّظم والنَّثر، كثيرَ التواليف في العربيّة وغيرها.

وقال تلميذُه ابنُ الجزري: «إمامٌ نحويّ، شيخُنا».

ونعتَه ابن تَغري بَردي بقوله: «كان إليه المنتهى في علم النحو والبَديع والتَّصريف والعَروض، وله مشاركةٌ في فنون كثيرة، ومصنّفاتٌ جيّدة، وكان له نَظم ونَثر».

وكان أبو جعفر مع هذا مشهوراً بجودة الخطّ، يكتب لابن جابر - كما مرّ - ولغيره.

---

(١) ينظر معجم البلدان ١/ ٥٢٦.

(٢) الدُّرر الكامنة ٤/ ٢٠٤، وشذرات الذهب ٦/ ٣٠٩.

ولابن جابر شعر كثير، من ذلك ما نُقل في «البُغية» و«الشذرات»:

لا تُعادِ الناسَ في أوطانهم ... قَلَّ ما يُرْعَى غريبُ الوَطَنِ
وإذا ما عِشْتَ عَيشاً بينهم ... خالِقِ النّاسَ بخُلْقٍ حسنِ

ونقل له في «النَّفح»:

ومورّدِ الوَجناتِ دَبَّ عِذارُه ... فكأنّه خَطٌّ على قِرطاسِ
لمّا رأيتُ عِذارَه مستعجلاً ... قد رام يُخفي الوردَ منه بآسِ
ناديتُه، قِفْ كي أودِّعَ وردَه ... «ما في وقوفك ساعةً من باس»

مؤلّفاته:

وقد ذكر المُتَرْجِمون أنّ أبا جعفر ألّف في اللغة والنحو والعَروض، وأذكر هنا ما وصلنا من مؤلّفاته:

١- «اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر» ذكره البغداديُّ وقال: إنّه في الأدب[(١)]. وليس كذلك، بل هو كتاب في اللغة والتصريف، تحدّث فيه أبو جعفر عن «فَعَل» المفتوح العين وتصرّفاته، وما جاء منه بالفتح أو بالكسر مع اتّفاق المعنى، واختلافه، ورتّبه على حروف المعجم[(٢)].

٢- «رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب» وهو شرح لمنظومه رفيقه في الضاد والظاء، وللكتاب نسخة خطّيّة في المجموع الذي فيه كتابنا «التحفة». وذكر تلميذُه ابُن الجزري الكتابَ في «التمهيد» بقوله: «فمن أراد الإحاطة بالظاءات فعليه بـ«رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب»

---

(١) إيضاح المكنون ١/١١١.

(٢) حقّقَ الكتاب عبدالله النمري رسالة للماجستير بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٢هـ.

الذي ألّفه شيخنا الإمام أبو جعفر نزيل حلب»[1].

٣- شرح ألفية ابن معطي، ومنه نسخة خطّيّة في برلين ٦٥٥٤.

٤- طراز الحلّة وشفاء الغلّة، وهو شرح لبديعيّة ابن جابر «حلّة السِّيرا في مدح خير الورى»، له نسخ خطيّة، منها نسخة في مدريد بإسبانيا[2].

تحفة الأقران:

وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وسمّاه المؤلّف في المقدّمة، «تحفة الأقران في ما قرىء بالتثليث من حروف القرآن»[3]، وموضوعه - كما سبق - ما قُرِىء بالحركات الثلاث في القرآن الكريم، سواء أكان التثليث بنيةً أو إعراباً، وسواء أكانت القراءات متواترة، أو غير متواترة.

عرض المؤلّفُ في الكتاب تسعاً وثمانين آيةً فيها كلماتٌ قرئت بالحركات الثلاث، رتّبها على حروف المعجم مراعياً الحرف المثلّث، فـ(شركاءكم) بتثليث الهمزة في حرف الهمزة، و(ربّ) بتثليث الباء في حرف الباء، و(جذوة) بتثليث الجيم في حرف الجيم. وهو ينبّه على الحرف الذي لا يجد فيه ألفاظاً مثلّثة. وقد التزم المؤلّف داخل الحرف الواحد ترتيب الآيات على ورودها في القرآن الكريم، بتقديم ما ورد في الفاتحة على البقرة وهكذا.

---

(١) التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ٢١٠. وقد مرّت عليّ هذه العبارة عند تحقيقي كتاب ابن الجزري فلم أتنبّه لأبي جعفر، ولم أكن أعرف الكتاب.
وقد نشرت منظومة ابن جابر محقّقة، وأفدْت فيها من شرح أبي جعفر، الذي كنت شرعت في تحقيقه ولم يتمّ.

(٢) وهذان الكتابان حُقّقا في رسائل جامعية.

(٣) ومثل ذلك في الكشف ١/ ٣٦٢.

وطريقةُ المؤلّف أنْ يعرض الآية بقوله: «ومن ذلك قوله تعالى في سورة.. قرىء بفتح.. وضمّها وكسرها..» ثم يشرع في الحديث عن كلّ واحدة، بذكر من قرأ بها من القرّاء أو بعضهم، ثم ما فيها من توجيهات وتعليلات. وهو يقدّم القراءة المتواترة، أو التي عليها أكثر القرّاء السبعة، ثم يأتي بما يكون بعدها في التّواتر، ثم بالشّواذّ.

والمؤلّف يذكر بعض التتميمات، من ذكر قراءات غير القراءات المثلّثة، أو يتحدّث عن تفسير الآية، أو سبب نزولها، أو إعرابها، أو مرجع ضمير، وغير ذلك. وكثير من هذه المسائل توسّع فيها المؤلّف، وعرض فيها ما ليس من موضوع الكتاب وغرضه. والمؤلّف ساق عدداً غير قليل من الشواهد النَّثريّة والشّعرية على ما يتحدّث عنه.

أما عن مصادر الكتاب فيأتي في مقدّمتها «البحر المُحيط» لأبي حيّان، وهو من أوسع كتب التفسير عنايةً بالإعراب والقراءات. والمؤلّف أبو جعفر ذكر في المقدّمة أنّه جمع القراءات المتناثرة في مكان واحد، وكان اعتماده في هذا الجمع على «البحر» في المقام الأوّل. ومن أبي حيّان استمدّ أبو جعفر أكثرَ مادّته، وإلى أبي حيّان نسب أكثر الأقوال والآراء. وكان الرُّعَيني معجباً بأبي حيّان - وهو جدير بذلك - يحتجّ بأقواله، وينتصر للآراء بحُجَج أبي حيّان، ويردّ على العلماء بردوده، وسمّاه أوّلَ مرّة ذكرَه فيها: «شيخ الجماعة»[(١)].

ونقل الرُّعيني قول أبي حيّان في (ذات الحُبُك) وقال: «وما استحسَنه الشيخ حسن، فما زال يُوَضِّحُ المُشْكِلات ويفكُّ المُعْضِلات»[(٢)].

---

(١) ينظر ص٢١.

(٢) ينظر ص٣٣.

في (لات حين) قال: «وأقرب من هذا كلِّه تخريجُ أبي حيّان»[١].

وعند الحديث عن جواب القسم في (ص)، وبعد نقل رأي أبي حيّان قال: «وهذا الذي اسْتَنْبَطَه الشيخُ حَسَنٌ جدّاً»[٢].

ونقل رأياً للزَّمَخشري في قراءة(وحور عين)ثم قال: «قال الشيخ أبو حَيّان: وهذا فيه بعد وتفكيك لكلام مرتبط بعضه ببعض،وهو فهم أعجميّ»[٣].

وأفاد المؤلّف أيضاً من كتاب أبي حيّان«التّذييل والتكميل شرح التسهيل».

وقد رجع أبو جعفر إلى مصادر أُخر، منها «الكشّاف» للزمخشري، و«المُحَرّر الوجيز» لابن عطيّة، و«إعراب القرآن» للعكبري. كما كان لمؤلّفات الفرّاء، والزجّاج، والنحّاس، وأبي عليّ الفارسّي، وابن جنّي، وغيرها من الكتب التي عُنيت بإعراب القرآن والقراءات مكان في الكتاب. ولكنّ أكثر آراء هؤلاء العلماء مبثوثةٌ في «البحر»، ممّا يحمل على الاعتقاد أنّ إفادةَ الرُّعيني من هذه المصادر كان بوساطة أبي حيّان.

وإن كان من مآخذَ وملحوظاتٍ على الكتاب، فإنّي أذكر:

استطراد المؤلّف وخروجه عن موضوعه كثيراً، فقد أشبعَ بحثاً «هيهات» و«لات»و«دُرّيّ» و«ذرّيّة» والفرق بين «مَلِك ومالك» وغيرها[٤]. وتحدّث عنها حديثاً واسعاً، لا يخلو من فوائد.

وادّعى المؤلّف على أبي حيّان إغفاله نسبة بعض القراءات، وهي على

---

(١) ينظر ص٥٥.

(٢) ينظر ص٧٧.

(٣) ينظر ص٩٨.

(٤) المسائل (١٢، ١٣، ٢٣، ٢٥، ٥٩).

غير ذلك في مطبوع «البحر». كما أنّه كان يقتصر أحياناً على عزو القراءة لبعض القُرّاء ونجد في «البحر» وغيره من المصادر آخرين قرءوا بها[1].

☆ ☆ ☆

تحقيق الكتاب:

لا شكّ أنّ الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب الرُّعيني «تُحفة الأقران»:

فقد عُزي الكتابُ للمؤلِّف في المخطوطات، ونَصّ المؤلّفُ صراحةً على تسميته، وذكر فيه شيخه أبا حيّان كثيراً، كما ذكر شيخه الإلبيري.

ونسخة باريس ضمن مجموع كتبه ابن أخي الرُّعيني، ونسبه لعَمّه، وذكر أنّه فرغ منه سنة ٧٤٥هـ بجامع البيرة. والكتب كلّها في ذلك المجموع لأبي جعفر ورفيقه ابن جابر.

وذكر حاجّي خليفة الكتاب بالاسم نفسه، وعرّف به: «كالحمد لله، قُرِىء بالرفع على الابتداء، وبالنصب على المصدر، وبالكسر على إتباع الدالِ اللامَ في حركتها»[2].

وقد وقفتُ على ثلاث نسخ خطّيّة حَقَّقْتُ عنها الكتاب:

١- **نسخة باريس**: في المكتبة الوطنيّة ٤٤٥٢، ضمن مجموع، وهي في اثنتين وخمسين ورقة (١٤٨- ١٩٩)، كتب المجموعَ كلَّه أحمد بن محمّد بن يوسف بن مالك الرُّعَيني: ابن أخي المصنِّف. وأشار الناسخ

---

(١) ينظر ص١٢٠، ١٢٢.

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٦٢، ٣٦٣.

في أكثر من موضع إلى أنّه فرغ منه سنة ٧٧٠هـ في المدينة المنوّرة، وإن لم يفعلْ ذلك في كتابنا هذا.

وخطّ المخطوطة نسخيّ كبير واضح، فيه بعض الضّبط. وكتبت بعض العبارات والعنوانات بالحمرة. وفي كلِّ صفحة تسعة عشر سطراً.

ووقع ناسخ المخطوطة في أخطاء وتحريفات غير قليلة، ولكنّ اللافت للانتباه في هذه النسخة كثرة انتقال المؤلّف من كلمة إلى كلمة مثلها في السطر الذي يليه مُسقطاً ما بينهما، وهذا ما يُسَمّى بـ«انتقال النَّظَر» وهو أمرٌ يحدث في النَّسْخ، ولكنّه في هذه النُّسخة يُشَكِّلُ ظاهرةً غريبة[1]!

وجعلتُ رمز النسخة في التحقيق (ب).

٢- نسخة المكتبة الظاهرية - الأسد، بدمشق الفيحاء، تحمل الرقم ٩١٤٦ عامّ.

سقط من المخطوطة الورقة الأُولى والورقة الأخيرة، فضاع من مقدّمة المؤلّف بضعة أسطر، وبضعُ عبارات من الآية الأخيرة، وخاتمة الكتاب. وما عدا ذلك فالمخطوطة كاملة. هي في تسع وسبعين ورقة، في كلّ صفحة ثلاثة عشر سطراً، خطُّها نسخيّ جيّد واضح، فيها ضبط كامل. والنسخة مقروءة ومقابلة، وعليها بعض التصحيحات، وأصابت الرطوبةُ أطراف الأوراق الأولى منها ولم تؤثّر عليها.

ورمزت لها بالحرف (ظ).

---

(١) وعن هذه النسخة وحدها - على رداءتها - حقّقت الكتاب في طبعته الأولى.

٣- **النسخة المغربية**: وهي من مخطوطات الخزانة الملكية بالرباط، المكتبة الزيدانيّة، ولها صورة في مركز جمعة الماجد بدُبيّ.

كتبت المخطوطة بخطّ نسخيّ جيّد واضح، والعنوانات بخطّ كبير، وفيها بعض الضبط، وهي مقروءة ومقابلة على أصل المصنّف، وعليها ختم المكتبة الزَّيدانيّة في مواضع. وأثّرت الرطوبة على أطراف الأوراق في أوّلها.

كتب المخطوطةَ محمد بن عثمان، في رمضان المعظّم سنة ٧٥٧هـ، وعدد أوراقها ثلاث وثمانون، في كلّ صفحة ثلاثة عشر سطراً. فالنسخة قديمة وجيّدة، ولكن يعيبُها وجودُ سقط بعد الورقة الأولى منها يقدّر بثماني ورقات.

ورمز هذه المخطوطة (م).

هذا إلى أن الأصول والمصادر التي استمدّ منها المؤلّف أبو جعفر كتابه ومادّته - وبخاصّة البحر، مساعدة في التحقيق.

وهذه النسخ لا ترقى واحدةٌ منها إلى أن تُجعل «أصلاً» يعتمد في تحقيق الكتاب، ولذا كان الجمع بين النّسخ، واختيار ما يعتقد أنّه الأقرب للصواب، مع التنبيه على ما في النسخ الأُخر من الاختلافات الكبيرة والتحريفات والسقط.

وممّا عملتُه في تحقيق الكتاب:

تخريج القراءات القرآنيّة التي ذكرها المؤلّف من المصادر، والإحالة على بعض الكتب التي وجَّهتَ القراءةَ ووضَّحَتْها، ونسبة الأقوال إلى أصحابها. وخرّجت الأحاديث والأشعار والأمثال، وعرّفت الأعلام،

وأوضحتُ ما يلزم من المسائل النحويّة وغيرها. ورجعت في ذلك إلى عددٍ كبير من المصادر[1].

وعَمِلْتُ للكتاب فهارس وكشّافات متنوّعة تعين على الإفادة منه والانتفاع بما جاء في ثناياه.

وبعد، فإنّنا نحمدُ الله العزيز الرحيم الذي وفَّقَنا للعمل في هذا الكتاب، ويَسَّرَ لنا نشرَه، ونسألُه تبارك وتعالى أن ينفعَ به، وأنْ يكونَ خِدمةً لكتاب الله، وللغة القرآن الكريم، وأنْ يَتَقَبَّلَ منّا، وأن يَعْفُوَ عنّا.

وصلّى الله وسلَّمَ على سيِّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

علي حسين البوّاب

كُتِبت مقدّمة الطبعة الأُولى في الرياض - شعبان ١٤٠٦هـ

ومقدّمة هذه الطبعة في عمّان - شعبان ١٤٢٧هـ

---

(١) اختصرت أسماء الكتب في الحواشي، كأن أقول: الفرّاء، الأخفش، الزجّاج، النحّاس، الطبري.. إشارة إلى كتبهم في إعراب القرآن ومعانيه وتفسيره.

كتاب تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن

عنوان المخطوطة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

قال الشيخ [illegible] الإمام العالم العلامة [illegible]

[illegible] بن [illegible] الرعيني الأندلسي [illegible]

الله [illegible] الله [illegible] بمنه وكرمه [illegible]

الحمد لله الذي يسر آي القرآن لقاريها. وأنزلها على سبعة
أحرف لتكثر فوائدها ومعانيها. فأصبحت القراءات
قد اتسعت مجاريها لمجاريها. وانتهى البيان مشهورها
وشاذها طرق وصحت معانيها لمعانيها. نحمده على نعمه
التي لا نحصيها. ونشكره شكرا نستمد به زيادة كرمه
ونستهديها. ونصلي على سيدنا محمد النبي إمام الشريعة
إلى أن تشيدت مبانيها. وعلى آله وصحبه الذين هم كالأهلة
في سماء هذه الملة وكاللآلي في أجياد لياليها
فإني رأيت من القرآن ما جاء مثلث اللفظ وهو من القسم الشارد
عن الحفظ فأردت أن أجمعه تتبعا للجواهر وتقطفا للأزاهر
وتبيينا للإعرابه ورافعا للإغرابه مع نكت أبديها وتحف
أهديها فلما يسر الله جمع ذلك كتبته ليكون تذكرة
للبيب وتنبيها للأريب ورتبته على حروف المعجم ليكون أسهل
للناظر وأجمع للخاطر وسميته تحفة الأقران فيما قرئ
بالتثليث من حروف القرآن والله المستعان فيما قصدته وعليه

أوّل المخطوطة (ب)

السالكين أقوم سبيل تم الكتاب والحمد لله رب العلمين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
تم الكتاب والحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خاتم النبيين
وقد وقع الفراغ من تأليفه صبيحة يوم الاثنين رابع
جمادى الاولى سنة خمس ستة واربعين وسبعمائة
وذلك بشاطئ الفرات بجامع البيرة المحروسة

خاتمة المخطوطة (ب)

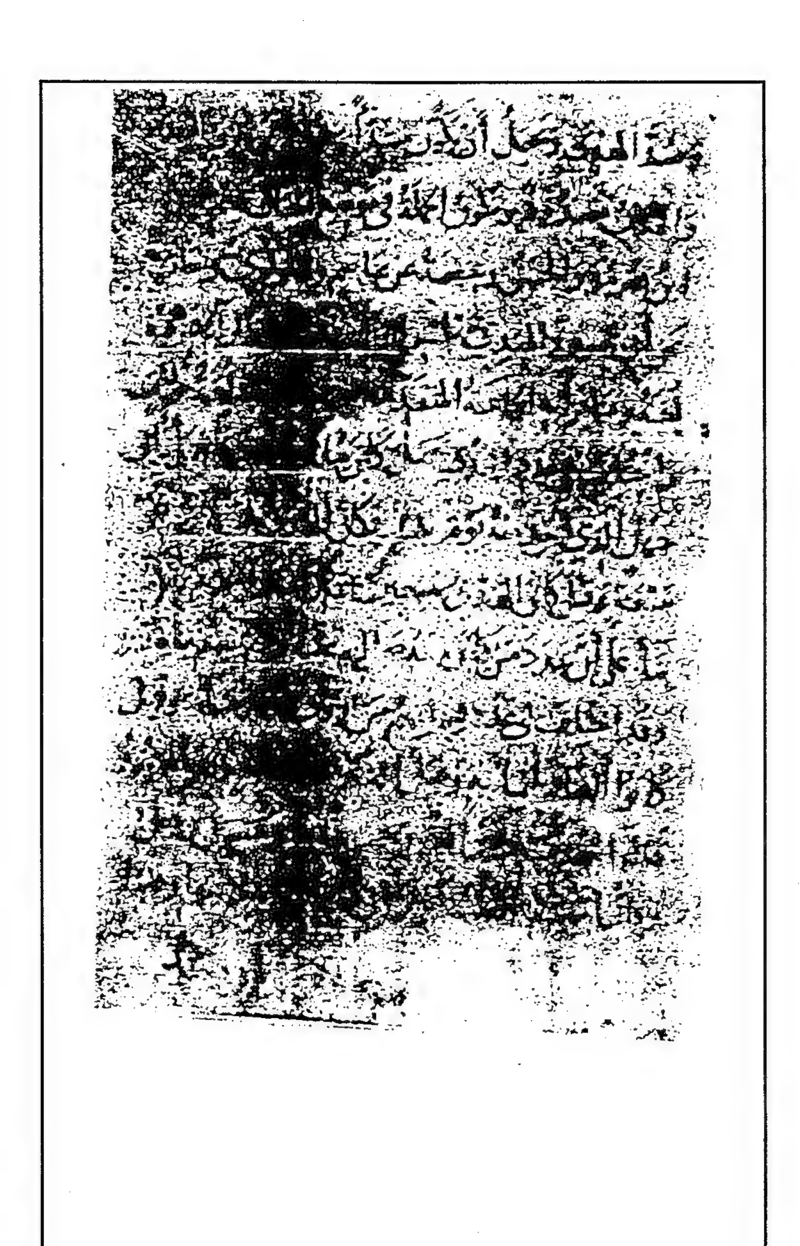
شاردة، نفع الله من ألف ما لعلم تستفاد، ومن أراد أن يصف
بالمحامد نظم ما أتحف، مشتغل الله أن يقيمنا من جاهل يتكلم
بحسب عقله، أو عالم يحمله الحسد على أن يزرينا بنسبته
على أنه ما كان كمال سنيقي، وما بني على حسن النية سيرتفع
ويبقى، والله أسأل في صدق النية، وحلوص الطوية، وأن
يعاملني برحمة أمثاله، ونجح آماله، والحمد لله الواجب
أن يحمد، والصلاة على نبيه وصفيه محمد، وعلى آله وأصحابه
وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين
وقع الفراغ من تعليقه صبحة يوم السبت السادس من عشر
من رجب الفرد سنة سبعين وسبعمائة على يدي العبد
الفقير إلى الله تعالى أحمد بن محمد ابن يوسف ابن مالك الرعيني
الأندلسي الغرناطي المالكي ابن أخي المصنف وكانت كتابته
بالمدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

لا يترك ما الإنسان لا بد منه فلا تترك التقوى اتكالاً على النسب
لقد رفع الإسلام سلمان فارس وقد وضع الشرك الشريف أبا لهب
أبيات في ترتيب حروف المعجم في اللغة أنشدها لنا الشيخ أبي عبد الله
فسح الله في مدته

آخر المجموع (ب)

[illegible] بعد الحفظ فأردت أن أجمع [illegible] الجواهر
وجعلتها لأزاهره ومبيّنا لإعرابه ورافعا لإغرابه
[illegible] أبديها وتخفى [illegible] فلما يسّر الله جمع ذلك
[illegible] تذكرة للبيب وتنبيها للأريب ورتّبته على
حروف المعجم لأن ذلك أسهل للناظر وأجمع للخاطر.
وسمّيته تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف
القرآن والله المستعان فيما قصدته وعليه التكلان
فيما اعتمدته حرف الهمزة من ذلك قوله تعالى في
سورة يونس فأجمعوا أمركم وشركاءكم قرئ بقطع
الهمزة من [illegible] [illegible] [illegible] أو لا
[illegible] [illegible] يمشي على أحكام الإعراب ومن أن أهل
اللغة قالوا إن أجمع لا يستعمل إلا في المعاني وجمع لا
يستعمل إلا في الأعيان فمثال أجمع أجمعت الأمر لأنه معنى

أوّل المخطوطة (ظ)



آخر المخطوطة (ظ)

بن يوسف بن
الشاطبي المالكي رحمه
الذي يسر آي القرآن لقاريها
على سبعة أحرف لكثرة فوائدها
فأصبحت القراءات قد اتسعت
مجاريها وانتهى إلينا من مشهورها
نادرة وضحت معانيها لمعانيها
على نعمه التي لا نحصيها ونشكره
شكرا نستمد به زيادة كرمه ونستهديها
ونصلي على سيدنا محمد الذي قام الشريعة
تشيدت مبانيها وعلى آله وصحبه
الذين

إذا أصلح ثم وصف به كعدل ورضى
فعل وقيل هو اسم فاعل وأصله رابب وحذفت الألف في هذا
كما قالوا رجل بار وبر فوزنه على هذا فاعل والرب
في اللغة السيد والمالك والمعبود والثابت
والمصلح والخالق وزاد بعضهم الصاحب واستدل
على ذلك بقوله قد ناله رب الكلاب بكفه بيض رهاف
ريشهن مقزع ولا دليل في البيت وكلها تصلح
في الآية إلا الثابت والصاحب وفي السيد خلاف
والعالمين فيه شذوذ من وجهين أحدهما أنه اسم جمع
كالأنام وأسماء الجموع لا تجمع الثاني أنه جمع بالواو
والنون ولم يستوف الشروط قال شيخ الجماعة أبو حيان
والذي اختاره أن يطلق على المكلفين لقوله تعالى

أول المخطوطة (م)

آخر المخطوطة (م)



لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني

(٧٧٩هـ)



بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي يَسَّرَ آيَ القرآنِ لِقاريها، وأنزلَها على سبعةِ أحرُفٍ لِتَكْثُرَ[1] فوائدُها ومَعانيها، فأصبحتِ القراءاتُ قد اتَّسعَتْ مَجاريها لمُجاريها، وانتهى إلينا من مَشهورها وشاذِّها طُرُقٌ وَضَحَتْ مَعانيها لمُعانيها.

نَحْمَدُه على نِعَمِه التي لا نُحصيها، ونَشْكُرُه شُكراً نَسْتَمِدُّ به زيادةَ كَرَمِه ونَستهديها، ونُصَلِّي على سيِّدنا محمَّدٍ الذي أقام الشَّريعةَ إلى أنْ تَشَيَّدَتْ مَبانيها، وعلى آلِه وصحبه[2] الّذين هم كالأَهِلَّةِ في سماء هذه المِلّة، وكاللآلىء في أجياد لَياليها.

أما بعد، فإنّي رأيتُ من القراءات ما جاء مُثَلَّثَ اللَّفْظ، وهو من القسم[3] الشّارد عن الحِفْظ، فأَرَدْتُ أن أجمعَه مُتَّبعاً لجَواهره، ومُقتَطِفاً لأزاهره، ومُبيِّناً لإعرابه، ورافعاً لإغرابه، مع نُكَتٍ أُبْديها، وتُحَفٍ أُهْديها، فلمّا يَسَّرَ اللهُ جَمْعَ ذلك كَتَبْتُه[4] ليكونَ تَذْكِرةً لِلَّبيب، وتنبيهاً للأَرِيب، ورَتَّبْتُه على حروف المُعْجَم ليكونَ أسهلَ للنّاظر، وأجمعَ للخاطر، وسَمَّيْتُه بـ:

تُحْفة الأقران في ما قُرِىء بالتَّثليث من حُروف القُرآن

واللهُ المُستعانُ فيما قَصَدْتُه، وعليه التُّكلانُ فيما اعْتَمَدْتُه.

---

(1) في م (الكثرة).

(2) بداية سقط النسخة م. ينظر (ص ٢٠).

(3) من هنا تبدأ نسخة ظ.

(4) (كتبته) ليست في ظ.



حَرْفُ الهَمزة

(١) فمن ذلك قولُه تعالى في سورة «يونس» ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ۝٧١﴾، قُرِىء بنصب الهمزة من (شركاءكم) ورفعها وجرّها:

ولا بُدّ أوّلاً من تمهيد قاعدةٍ يُبْنَى عليها أحكامُ الإعراب، وهي أنّ أهل[1] اللغة قالوا: إنّ أَجْمَعَ لا يُسْتعملُ إلاّ في المعاني، وجَمَعَ لا يُستعمل إلا في الأعيان، فيقال: أجمعتُ الأمر؛ لأنه معنى، قال الشاعر:

أجْمَعُـوا أمـرَهـم بليـلٍ فلمّـا ... أصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لهم غَوغاءُ[2]

وقال الآخر:

يا ليتَ شِعري والمُنى لا تَنْفَعُ ... هل أَغْدُوَنْ يوماً وأمريَ مُجْمَعُ[3]

---

(١) (أهل) من ظ.

(٢) البيت للحارث بن حِلّزة اليشكُري، من معلّقته. شرح المعلّقات لابن الأنباري ٤٥٢، وشرح المعلّقات للنحّاس ٢/٥٦٢، والحجّة لأبي علي ٤/٢٨٧، والمنصف لابن جنّي ٣/٢٧، والمحرّر لابن عطيّة ٩/٦٨، وإعراب القرآن للعكبري ٢/٣١، والبحر المحيط لأبي حيّان ٥/١٧٨، والدّرّ المصون للسمين الحلبي ٦/٢٤٠.
والرواية المشهورة (ضوضاء). ويروى (عشاء) مكان (بليل).

(٣) البيت دون نسبة في النوادر لأبي زيد الأنصاري ١٣٣، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٤٧٣، ٢/١٨٥، وإصلاح المنطق لابن السكّيت ٢٦٣، وتهذيب اللغة للأزهري ١/٣٩٦، والحجّة ٤/٢٨٧، والخصائص لابن جنّي ٢/١٣٦، =

ويقال: جَمَعْتُ شركائي؛ لأنّ الشُّركاء أعيان.

قلت: هذا هو الأكثر، وقد يوضع كلُّ واحدٍ منهما موضعَ الآخر، وهو قليل فصيح[1]، فيقال: أجمعتُ الشركاء، وجمعتُ الأمر، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ﴿٦٠﴾﴾ [طه] وهو من المعاني[2]. وقرأ أبو عمرو[3] في «طه»: ﴿فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ﴿٦٤﴾﴾[4] من جَمعَ، وقُرِىء هنا في الشاذّ كذلك[5].

= وشرح المعلّقات لابن الأنباري ٤٥٢، والمحرّر ٩/٦٨، والقرطبي ٨/ ٣٦٢، والبحر ٥/ ١٧٩، والدّرّ ٦/ ٢٤٠، ومغني اللبيب لابن هشام ٤٣٣، والصحاح واللسان - جمع.

(١) ينظر شرح المعلّقات لابن الأنباري ٤٥٢، والمشكل لمكّي ١/ ٣٨٧، والقرطبي ٨/ ٣٦٢، والبحر ٥/ ١٨٠، واللسان - جمع.

(٢) قال القرطبي ١١/ ٢١٤: «أي حِيلَه ومَكْرَه، والمراد: جمعَ السَّحَرة». وفي البحر ٦/ ٢٥٤: «أي ذوي كيده، وهم السَّحَرة».

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء البصري، زبّان بن العلاء بن عمّار، أحد القرّاء السبعة، وإمام أهل العربيّة، توفّي بعد سنة ١٥٥هـ. ينظر طبقات القرّاء للذهبي ١/ ٩١، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٢٨٨- ٢٩٢.

(٤) قرأ أبو عمرو وبعض القرّاء من غير السبعة بوصل الألف، من «جمع»، وسائر السبعة ﴿فأجمعوا﴾ بهمزة القطع من «أجمع». السبعة لابن مجاهد ٤٦٩، والتيسير لأبي عمرو الداني ١٥٢، والكشف ٢/ ٢٠٠، والإقناع لابن الباذش ٢/ ٧٠٠، والنشر ٢/ ٣٢١، والإتحاف للبنّا الدمياطي ٣٦٨، والبحر ٦/ ٢٥٦.

(٥) أي في الآية التي نحن بصددها - يونس: ٧١، قرأ يعقوب، والأعمش، وروِيت عن نافع وغيرهم من القرّاء، (فأجمعوا). ينظر السبعة ٣٢٨، والنشر ٢/ ٢٨٥، والإتحاف ٣٠١، والكشّاف ٢/ ٢٤٥، والقرطبي ٨/ ٣٦٢، والبحر ٥/ ١٧٩.

إذا تقرّر هذا فاعلم أن القُرّاء السبعة أجمعوا هنا على ﴿فأَجْمِعوا﴾ بقطع الهمزة ونصب (الشركاء)، أما قطع الهمزة فجاء على الأكثر؛ لأنّه مع الأمر، وهو معنى.

وأما النصب في (شركاءكم) فيحتمل تخريجه أوجهاً:

الأول: أن يكونَ معطوفاً على ﴿أمركم﴾ على[1] حذف مضاف، التقدير: وأمر شركائكم، وإنما حَمَلْناه على المضاف لئلاّ يقال: أجمعتُ الشركاء[2].

الثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿أمركم﴾ من غير تقدير حذف مضاف، بناء على أن يُقال: أجمعتُ الشركاء، وإن كان قليلاً[3].

الثالث: أن يكون معطوفاً على ﴿أمركم﴾ لا على أنّه على حذف مضاف، ولا على أنْ يقال: أجمعتُ الشركاء، ولكن على أنّه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، نحو قولهم: رُبَّ رجلٍ وأخيه، ولا يقال: رُبَّ أخيه[4]. وقولهم: كلُّ شاة وسَخْلَتِها بدرهم، ولا يقال: كلُّ سخلتِها[5]. وتقول: قامت هند وزيد، ولا يقال: قامت زيد.

---

(١) (أمركم على) ساقطة من ب.

(٢) البحر. وقال العكبري ٢/ ٣١: «فأقام المضاف إليه مقام المضاف».

(٣) البحر.

(٤) لأن مجرور «ربّ» لا يكون إلا نكرة.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٥٥، ٨٢، وشرح الأبيات المشكلة لأبي علي ٥٧١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣/ ١٢٤٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجّاج ٢/ ٥٤٠.

الرابع: أن يكون محمولاً على فعل مُضْمَرٍ يُفَسِّرُه المعنى، أي: وادعوا شركاءكم[(١)]، وقد أظهرَ أُبَـيٌّ رضي اللهُ عنه هذا الفعل وثَبَتَ في مصحفه[(٢)]. وهذا بناءً على أنّه لا يُقال: أجمعتُ شركائي، وهذا الوجه حسن، وهو كثير نثراً ونظماً، حتى إنهم اختلفوا فيه: هل هو مقيس أو مسموع؟ قالوا: والصحيح أنّه قياس[(٣)]، والضابط: أنّه متى اجتمع فعلان متقاربان في المعنى ولكلّ واحدٍ منهما متعلّق، جاز حذف أحد الفعلين وعطف متعلّق المحذوف على المذكور، على حسب ما يقتضيه لفظه، حتى كأنّه شريكُه في أصل الفعل، إجراءً لأحد المتقاربين مُجرى الآخر، فمن ذلك عند بعضهم قولُه تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ[(٤)] ﴿٦﴾﴾ [المائدة]

---

(١) ينظر الفرّاء ١/ ٤٧٣، والنحّاس ٢/ ٦٨، والحجّة ٤/ ٢٨٧، والمشكل ١/ ٣٨٧، والنكت للماوردي ٢/ ١٩٣، والعكبري ٢/ ٣١، والبحر ٥/ ١٧٩.

(٢) قال في البحر: «وكذا هي في مصحف أُبيّ (وادعوا شركاءكم). وقال الزمخشري ٢/ ٢٤٥: «وفي قراءة أبيّ: (فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم). أما في المحتسب ١/ ٣١٤ فقال: «وقراءة أبيّ (وادعوا شركاءكم ثم اجمعوا أمركم)». وذكر الفرّاء القراءة ونسبها لعبدالله.

(٣) قال أبو علي - الإيضاح ١٩٥: «قال أبو الحسن: قوم من النحويّين يقيسون هذا في كلّ شيء، وقوم يقصرونه على ما سمع فيه، وقوي هذا القول الثاني». وقال ابن مالك - شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٩: «ومن النحويّين مَن يُجيز القياسَ فيه النصب على المفعول معه، ومنهم من لا يجيزه». وفي اللسان - طفل: «فسيبويه يطرده والأخفش يقفه». وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٢، وشرح أبيات المغني لعبدالقادر البغدادي ٦/ ٩٤، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٣.

(٤) قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وشعبة بخفض اللام من (أرجلكم) وسائر السبعة بنصبها. السبعة ٢٤٢، والتيسير ٩٨، والكشف ١/ ٤٠٦، والإقناع ٢/ ٦٣٤. =

على قراءة الكسر، التقدير عنده واغسلوا أرجلكم؛ لأن الأرجل لا تُمْسَح، فحذف «واغسلوا» لقرب معناه من «وامسحوا» ثم جرّوا (أرجلكم) عطفاً على (برؤوسكم) حملاً لأحد الفعلين على الآخر. وسيأتي الكلام على هذه الآية بأبسط من هذا في باب اللام إن شاء الله تعالى.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ۝٩﴾ [الحشر] أي: واعتقدوا الإيمان؛ لأن الإيمان لا يُتَبَوّأ[1].

ومنه قوله تعالى على بعض الأقوال: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ.. ۝٤٨ وَرَسُولًا ۝٤٩﴾ [آل عمران][2] أي: ويجعله رسولاً؛ لأن العلم لا يعمل في الذات، فلو جعلت الرسولَ بمعنى الرسالة جازَ عطفُه على ﴿الكتاب﴾[3].

ومنه قول الشاعر:

فَعلَفْتُهـا تِبنـاً ومـاءً بـارِداً   حتـى شَتَـتْ همّـالـةً عينـاهـا[4]

= وينظر النحّاس ١/ ٤٨٥، والمشكل ١/ ٢٢١، والكشّاف ١/ ٥٩٧، والعكبري ١/ ٢٠٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٠، والبحر ٣/ ٤٣٧، والقرطبي ٦/ ٩١.

(١) الكشّاف ٤/ ٨٣، والعكبري ٢/ ٢٥٨، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٦٤، والبحر ٨/ ٢٤٧.

(٢) تمام الآيتين: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٤٨ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ... ۝٤٩﴾.

(٣) في نصب ﴿ورسُولاً﴾ أقوال للعلماء، ينظر الأخفش ١/ ٢٠٧، والنحّاس ١/ ٣٣٤، والمشكل ١/ ١٤١، والكشّاف ١/ ٤٣١، والعكبري ١/ ١٣٥، والقرطبي ٤/ ٩٣، والبحر ٢/ ٤٦٤.

(٤) البيت من الشواهد النحوية، وردَ - أو صَدرُه - في عدد من المصادر منها: الفرّاء ٣/ ١٢٤، والحجّة ١/ ٣١٢، ٤/ ٢٨٨، والخصائص ٢/ ٤٣١، وإعراب القرآن ٢/ ٥٤٠، وشرح الأبيات المشكلة ٥٧٣، والكشّاف ٤/ ٨٣، والمحرّر =

أي: وسَقَيْتُها ماء؛ لأن الماء لا يُعلف.

ومنه قول الآخر:

يــا ليــتَ زوجَــك قــد غــدا   مُتَقَلِّـــداً سَيفـــاً ورُمحـــا[1]

أي: وحاملاً رمحاً؛ لأنّ الرمح لا يُتَقَلَّد.

ومنه قول امرىء القيس:

غــرائرُ فــي كِــنٍّ وصَــوْنٍ ونَعمــةٍ   يُحَلَّيــنَ يــاقــوتــاً وشَــذْراً مُفَقَّــرا

وريــحَ سنــا فــي حُقّــةٍ حِميــريّــةٍ   تُخَصّ بمَفروكٍ من المسك أذفرا[2]

= ٩/٦٨، والإنصاف ٦١٣، وشرح الكافية ١/٣٢١، وشرح المفصّل ٢/٨، والمغني ٧٠٢، والدرّ المصون ٦/٢٤١، وشرح ابن عقيل ١/٥٩٥، وشرح التصريح ١/٣٤٦، والهمع ٢/١٣٠، والأشموني ٢/١٤٣. وذكر البغدادي في الخزانة ١/٤٩٩ أنّ البيت نُسب لذي الرُّمّة، ولم يجده في ديوانه.

وقد ورد في ذيل ديوان ذي الرُّمّة - طبعة المكتب الإسلامي ٧٤٦:

لما حَطَطْتَ الرحلَ عنها واردا   عَلَفْتُهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــاردا

(١) البيت من الشواهد المشهورة، ويروى (بعلك) بدل (زوجك)، كما يروى صدره: (ورأيت زوجك في الوغى..) ونسبه المبرّد في الكامل - في إحدى النسخ - لابن الزبعرى. ينظر الفرّاء ١/١٢١، ٤٧٣، ٣/١٢٣، ومجاز القرآن ٢/٦٨، والمقتضب ٢/٥٠، والكامل ١/٣٣٤، ٣٧١، ٢/٢٧٥، والنحّاس ١/٥٠٣، ٢/٦٨، والحجّة ١/٣١١، ٤/٢٨٩، والإيضاح ١٩٥، والخصائص ٢/٤٣١، وشرح المفضّليات ١/٤٥٤، والمقتصد ١/٦٦٢، والإنصاف ٦١٢، وشرح الجمل ١/١١٤، ٢/٤٠٩، وشرح المفصّل ٢/٥٠، والمساعد ٣/٢٢٥، والدّرّ المصون ٦/٢٤٠، والخزانة ١/٣٣٠، ٥٠٠، ٤/٦، وشرح أبيات المغني ٦/٩٣.

(٢) البيت الثاني ورد كاملاً في ظ. أما في ب فورد (وريح سنا). =

لأنّ الريح لا يُحَلَّى.

ومنه قول الآخر:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا[1]

أي: وكَحَّلْنَ العيون؛ لأنّ العيون لا تُزَجَّج، وإنما يكونُ ذلك في الحاجب. يقال: زجَّجَتِ المرأةُ حاجبها: أطالَته بالإثمد[2].

ومنه قول الآخر يصفُ مُسْتَنْبِحاً وهو الضَّيف:

يُعالجُ عِرنيناً من الليلُ بارداً تلفُّ رياحٌ ثوبَه وبُروقُ[3]

أي: وتصيبه بروق.

= قال في شرح الديوان ٥٩: وريح سنا منصوب بمعنى قوله: يُحَلّين ياقوتاً، لأن معناه: يُعْطَين ويُناوَلن. والغرائر: النساء الغافلات. والشَّذر المفقّر: قطع الذهب المثقوبة. والسَّنا: ضَرب من المِسك. والحُقّة: وعاء المسك. والمفروك: المسك. والبيت الأول في اللسان - فقر، والشطر الثاني منه في شرح أبيات المغني ٦/ ٩٤.

(١) البيت في الفرّاء ٣/ ١٢٤، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والإنصاف ٢/ ٦١٠، والدّرّ المصون ٦/ ٢٤١، والتصريح ١/ ٣٤٦، والهمع ٢/ ١٣٠. وفي شرح أبيات المغني ٦/ ٩٤، ٩٥، حديث عن الخلاف في رواية صدر البيت.
والبيت للراعي، وروايته في ديوانه ١٥٠:
وهزّة نشوة في حيّ صدقٍ يُزَجِّجْن الحواجبَ والعيونا
وذكر محققا الديوان روايات البيت ومصادره.

(٢) ينظر اللسان - زجّ. والإثمد: حجر للكحل.

(٣) البيت لعمرو بن الأهتم السّعدي. شرح المفضّليّات ١/ ٤٥٤، وشرح الأبيات المشكلة ٥٧٠. والمعنى: يقاسي صدراً بارداً من الليل...

ومنه[1] قول الآخر:

فعلا فروعَ الأَيْهُقانِ وأَطْفَلَتْ ... بالجَلْهَتَين ظِباؤُها ونَعامُها[2]

أي: وباضت نعامُها؛ لأنّ النّعامَ لا تُطفل.

ومنه قول الآخر:

تراه كأنّ اللهَ يَجْدَعُ أنفَه ... وعَينَيه، إنْ مولاه ثابَ له وَفْرُ[3]

أي: ويفقأ عينيه؛ لأنّ العينَ لا تُجدع.

وعلى هذا حمل بعضُهم قوله:

أَكْنيه حينَ أُناديه لأُكْرِمَه ... ولا أُلَقِّبُه والسوأةَ اللَّقَبا[4]

أي: ولا ألقّبُه اللَّقَبَ وأسوءه السَّوأة، ثم حذف أسوءه لدلالة ألقّبه عليه، ثم قدّم مضطرّاً، ورأى هذا أولى من تقدُّم المفعول معه.

---

(١) سقط من ب (ومنه قول. . . لا تطفل) بانتقال النظر.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة - ديوانه ٢٩٨، وشرح الأبيات المشكلة ٥٧١، والخصائص ٢/ ٤٣٢، وشرح الجمل ٢/ ٤٥٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٦، واللسان - طفل.

(٣) نسب الجاحظ البيت في الحيوان ٦/ ٤٠ لخالد بن الطِّيفان - والطيفان أمّه، ونسبه العيني ٤/ ١٧١ للزِّبرقان بن بدر، وهو في ديوان علقمة الفحل ١١٠ من شعر خالد بن علقمة. وينظر مجالس ثعلب ٣٩٦، والخصائص ٣/ ٤٣١، والإنصاف ٥١٥، ٦١١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٦٥، وشرح أبيات المغني ٦/ ٩٤.

(٤) البيت من حماسيات أبي تمام، نسبه لبعض الفزاريّين - ديوان الحماسة ١/ ٥٧٤، وينظر شرح المرزوقي ٣/ ١١٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٩٧، والخزانة ٤/ ٦، والعيني ٢/ ٤١١، والأشموني ٢/ ١٤٠.

قلت: وهذا دليل على كثرة هذا الوجه وسَعَته، لأنّهم يرجعون إليه عند المضايق، ويقدّمونه على غيره في التأويل. وقد ذهب جماعةٌ من النحويّين إلى أنّ هذا النوعَ وأمثالَه محمولٌ على التَّضمين لا على حذف الفعل، ومعنى التضمين: أن يُضَمَّنَ الفعلُ معنى فعل آخر يصحّ أن يعملَ في المعطوف والمعطوف عليه، فيُضَمَّن (تبَوَّءوا): اتَّخذوا، وعَلَفْتُها: أعطيْتُها، ويُحَلَّين: يُعْطَين، وزجَّجْن: حَسَّنَّ، وأطْفَلَت: وَضَعَت، ويَجْدَع: يُذهب.

والفرق بين التَّضمين وإضمار الفعل: أنّ التَّضمينَ يكونُ العطفُ فيه من باب عطف المفردات، وأنّ إضمارَ الفعل العطفُ فيه من باب عطف الجُمَل، والترجيح بين المذهبين مذكور في الكتب المطوّلة[1].

الخامس من أوجه النصب ما قاله أبو علي، ولم يذكر الزمخشريُّ غيرَه، وهو أن يكون ﴿وشركاءكم﴾ مفعولاً معه[2]، وإذا كان كذلك فالمصاحَب يحتمل أن يكون الواو في ﴿فأجمعوا﴾ فتكون (الشركاء) فاعلاً في المعنى، ويحتمل أن يكون ﴿أمركم﴾ فتكون مفعولاً في المعنى. والأَولى أن يكون المصاحب الواو، لأن الصحيح عندهم أن المفعول معه

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطي ٢/ ١٣٠.

(٢) الإيضاح ١٩٥. وينظر النحّاس ٢/ ٦٨، والكشّاف ٢/ ٢٤٥، والمحرّر ٩/ ٦٩، وشرح المفصّل٢/ ٥٠، والعكبري٢/ ٣١، والبحر٥/ ١٧٩، وابن عقيل ١/ ٥٩٥.

لا يجوز إلا حيث يجوز العطف[1]، وأنت إذا عطفت (شركاءكم) على الواو جاز لوجود الفصل، وإن جعلت المصاحب ﴿أمركم﴾ لم يجز العطف على اللغة المشهورة؛ لأن العطف يقتضي أن يقال: أجمعت، وهو قليل.

وأما **قراءة الرفع** فقرأ بها أبو عبدالرحمن[2]، والحسن[3]، وابن أبي إسحق[4]، وعيسى بن عمر[5]، ويعقوب[6]. ووجه هذه القراءة[7] أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير في ﴿فأجمعوا﴾ وحَسَّنَه وقوعُ الفصل بالمفعول. ويجوز أنْ يكونَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ لدلالة ما تقدّم،

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٤٥٢.

(٢) وهو عبدالله بن حبيب السلميّ الضرير، مقرىء الكوفة، ولد في حياة النبيّ ﷺ، وتوفّي سنة ٧٤هـ. طبقات القرّاء ٣/ ٣١، وغاية النهاية ١/ ٤١٣.

(٣) هو الحسن البصري، أبو سعيد، سيّد أهل زمانه علماً وعملاً، من القرّاء الأربعة بعد العشرة، روى عنه عدد من كبار القرّاء كأبي عمرو وغيره. توفّي سنة ١١٠هـ. معرفة القرّاء ١/ ٤٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٣، وغاية النهاية ١/ ٢٣٥.

(٤) هو عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي، النحوي البصري، جدّ يعقوب، روى القراءة عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وقرأ عليه أبو عمرو، وعيسى بن عمر، وغيرهما، مات سنة ١١٧هـ. غاية النهاية ١/ ٤١٠.

(٥) هو عيسى بن عمر الثقفي، النحوي البصري، له اختيار في القراءات على قياس العربية، توفّي سنة ١٤٩هـ. إنباه الرواة ٢/ ٣٧٤، وطبقات القرّاء ١/ ١٢٧، وغاية النهاية ١/ ٦١٣.

(٦) يعقوب بن إسحق الحضرمي، إمام أهل البصرة ومقرئها، أحد القرّاء العشرة. توفّي سنة ٢٠٥هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٧٥، والسير ١٠/ ١٦٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦.

(٧) (القراءة) من ظ.

والتقدير: وشركاؤكم فليجمعوا أمرَهم[١].

وأما قراءة الجرّ فقالوا: قرأ بها فرقةٌ ولم يُسَمُّوها[٢]. ووجهُها أنْ يكونَ معطوفاً على الضمير في ﴿أمركم﴾ على حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم، كقول الشاعر:

أكُلَّ امرىءٍ تَحْسِبينَ امرءاً ... ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارا[٣]

ومنه قولهم: «ما كلُّ بيضاءَ شحمة، ولا سوداءَ تمرة»[٤]، أي: وكلّ نارٍ، ولا كلّ سوداء، فحذف «كلّ» فيهما لدلالة ما تقدّم. وعلى هذا حَمَلَ البصريون قوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ فيمن نصب ﴿آيات﴾

---

(١) ينظر القراءة وتوجيهها في الفرّاء ١/ ٤٧٣، والأخفش ٢/ ٣٤٦، والشواذّ ٥٧، والزجّاج ٢/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٣١٤، والمشكل ١/ ٣٨٨، والكشّاف ٢/ ٢٤٥، والعكبري ٢/ ٣١، والبحر ٥/ ١٧٩، والدّرّ ٦/ ٢٤٣، والإتحاف ٣٠١.

(٢) وهو الذي في البحر.

(٣) البيت في الكتاب ١/ ٦٦ لأبي دؤاد، وقد ورد في عدد من المصادر، منها النحّاس ٣/ ١٢٥، وشرح الأبيات المشكلة ٥٤، ٥٦٥، والحجّة ٦/ ١١١، والمحتسب ١/ ٢٨١، والمشكل ٢/ ٢٩٤، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦، والمغني ٣٢١، وشرح أبياته ٥/ ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٧٤، والمفصّل وشرحه ٣/ ٢٦، ٧٩، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والبحر ٥/ ١٧٩، والمساعد ١/ ٢٧٠، ٢/ ٣٦٦، وشرح التصريح ٢/ ٥٦.

(٤) في الكتاب ١/ ٦٥، وشرح المفصّل ٣/ ٢٦، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦: (ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة)، وهو في مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٢١٨، والمستقصى للزمخشري ٢/ ٣٢٨: (ما كلّ بيضاء شحمة، ولا كلّ سوداء تمرة). وعلى الرواية الأخيرة لا شاهد فيه.

أي: وفي اختلاف، فأضمرت «في» لتقدّم ذكرِها في قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾[1]، والدليل على هذا قراءة عبدالله: (وفي اختلاف)[2] فصرّح بـ(في) المضمرة، فلم يَبْقَ في الآية دليلٌ للأخفش على تجويز العطف على عاملين. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٥﴾ [الجاثية].
قرأ حمزة والكسائي بنصب ﴿آيات﴾ في الآيتين ٤، ٥. وسائر السبعة بالرفع.
السبعة ٥٩٤، والتيسير ١٩٨، والكشف ٢/ ٢٦٧، والإقناع ٧٦٤.
وللعلماء في توجيه النصب أقوال، وقد ذكر مكّي في المشكل ٢/ ٢٩٣: أنّ قراءة الكسر عطف على اسم إنّ، ويقدّر حذف «في» من قوله تعالى: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ لتقدّم ذكرها - قال: فبهذا يصحّ النصب في (آيات) الآخرة، وإن لم تقدّر هذا الحذف كنت قد عطفت على عاملين مختلفين، وذلك لا يجوز عند البصريين، والعاملان هما «إنّ» الناصبة، و«في» الخافضة، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب، ناصب وخافض، فإذا قدّرت حذف «في» لم يبق إلّا أن تعطف على عامل واحد.
وينظر تفصيل آراء العلماء وقول الأخفش في البحر ٨/ ٤٢، ٤٣، والنحّاس ٣/ ١٢٣، ١٢٤، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥، والعكبري ٢/ ٢٣٢، والقرطبي ١٦/ ١٥٨، والمغني ٥٣٩.
(٢) البحر ٨/ ٤٣.

(٢) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «فصّلت»: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ قرئ بالنصب والجرّ والرفع:

وأما النصب فقرأ به القرّاء السبعة، ووجهُها أن يكون ﴿سواء﴾ بمعنى استواء، فيكون مصدراً بفعل مقدّر: أي استوت استواء، أو يكون حالاً: إمّا من (الأرض)، أو من الضمير في (فيها)، أو من (أقواتها)، ويمكن أن يكون حالاً من (أربعة)، وجاءت الحال من النكرة لأنها قد خُصّصت بالإضافة، والإضافة من المُخَصِّصات - قاله ابن مالك، وهو إعراب حسن[١].

وأما الرفع فقرأ به أبو جعفر[٢]، ووجهُها أن يكونَ خبرَ ابتداء محذوف، أي: هي سواء[٣].

---

(١) قبلها: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾.
ينظر الفرّاء ٣/ ١٢، والأخفش ٢/ ٤٦٥، والنحّاس ٣/ ٢٨، والمشكل ٢/ ٢٧٠، والكشاف ٣/ ٤٤٤، والبحر ٧/ ٤٨٦، والدّرّ المصون ٩/ ٥٠٩، ووجه النصب حالاً من النكرة المختصّة ذكره ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٧، وينظر أوضح المسالك ٢/ ٣١٤.

(٢) هو يزيد بن القعقاع المدني، إمام تابعي مدنيّ ثقة، شيخ نافع، وأحدُ القرّاء العشرة، توفّي حوالي سنة ١٣٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ٤٩، والسير ٥/ ٢٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٣) القراءة في النشر ٢/ ٣٦٦، والإتحاف ٤٦٦. وينظر الفرّاء ٣/ ١٣، والنحّاس ٣/ ٢٩، والمشكل ٢/ ٢٧٠، والكشّاف ٣/ ٤٤٤، والعكبري ٢/ ٢٢١، والقرطبي ١٥/ ٣٤٣، والبحر ٧/ ٤٨٦.

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها زيد بن علي[1]، والحسن، وابن أبي إسحق، وعمرو بن عُبيد[2]، وعيسى، ويعقوب. ووجهها أن تكون نعتاً لـ ﴿أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ۝١٠﴾.

تتميم:

قوله تعالى: ﴿للسائلين﴾ يَحتملُ أنْ يتعلَّقَ بقوله تعالى: ﴿قدّر﴾ أي قدّر فيها أقواتها لأجل الطالبين لها المُحتاجين المُقتاتين. ويَحتملُ أنْ يتعلَّقَ بمحذوف: أي هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خُلقت الأرضُ وما فيها؟ ذكرهما الزمخشري[3].

واعلم أن (سواء) اختصّت بحكم: وهو أنّها لا ترفعُ الظاهرَ في الأكثر، بل ترفعُ الضمير، إلا إذا كان الظاهرُ معطوفاً على الضمير فيرفعه، تقول: مـررت برجـلٍ سواءٍ هو والعَدَم، فالعَدَم معطوف على الضمير المستتر في (سواء) المؤكّد بـ«هو» الظاهر، وهذا ممّا يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وقد تقدّمت نظائره[4]. ومن العرب من يرفع بـ(سواء) الظاهر، وليس بالكثير[5].

☆ ☆ ☆

---

(١) هو زيد بن علي بن الحسين بن عليّ رضي الله عنهم، كان ذا علم وجلالة، استشهد سنة ١٢١هـ. ينظر الجرح والتعديل ٣/ ٥٦٨، والسير ٥/ ٣٨٩.

(٢) عمرو بن عبيد، أبو عثمان البصري، من شيوخ المعتزلة، له كتب ورسائل، توفّي سنة ١٤٤هـ. وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٠، وغاية النهاية ١/ ٦٠٢.

(٣) الكشّاف ٣/ ٤٤٤. وينظر النحّاس، والمشكل، والقرطبي، والبحر.

(٤) ص٦.

(٥) الفرّاء٢/ ٥٩، والنحّاس٢/ ١٦٧، وشرح الكافية الشافية٣/ ١٢٤٥، والبحر١/ ٤٧.



حَرْفُ الباء

(٣) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «الفاتحة»: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢﴾ قُرِئ بخَفض الباء ونصبها ورفعها:

فأمّا قراءة الخَفض فقرأ بها السبعة، ووجهها ظاهر: وهو إما يكون نعتاً للجلالة أو بدلاً.

وأمّا قراءة النصب فقرأ بها زيدُ بن عليّ وطائفة، وفي توجيه هذه القراءة تفصيل[1]: وهو أن يقال: لا يخلو الذي قرأ بنصب ﴿رَبّ﴾ أن ينصب ﴿الرحمن الرحيم﴾ وقد قُرِئ بذلك، أو يجرّهما. فإن كان قرأ بنصبهما فلا إشكال؛ لأنه نصبَ الجميعَ على القطع، أي: أعني ربَّ العالمين الرحمنَ الرحيمَ. وإن كان قرأ بجرّهما ففيه إشكالٌ من جهة أنّهم قالوا: لا يجوزُ في الصفات الإتباعُ بعد القطع؛ لأنه يلزمُ منه الرجوعُ بعد الانصراف، وقد قال الشاعر:

إذا انصرفَتْ نفسي عن الشيء لم تَكَدْ   إليه بوجهٍ آخرَ الدَّهرِ تَرْجِعُ[2]

---

(١) ينظر النحّاس ١/ ١٢٠، والمشكل ١/ ٢٩، والكشّاف ١/ ٥٣، والعكبري ١/ ٥، والبحر ١/ ١٩، والدرّ ١/ ٤٥.

(٢) هكذا ورد البيت في المخطوطات، ومثله في «عنوان الإفادة» للراعي الغرناطي ١٨٨. والبيت من قصيدة لاميّة لمعن بن أوس، وقافيته (تُقبل). ينظر ديوان الحماسة ٢/ ٥٦٤، والتمثيل والمحاضرة ٦٥، وأنوار الربيع ٢/ ٨٤، وشعر معن ٦٠.

وهذه القراءة يلزم منها الإتباع بعد القطع، لأنه قَطَعَ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ عن الإتباع، ثم أتبع ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾. وتوجيه هذه القراءة ولا يلزم منه الإتباع بعد القطع: أن يكون ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ بدلاً لا نعتاً، لا سيّما على مذهب «الأعلم»[1] الذي يرى أنّ (الرحمن) لا يكون صفة[2].

ومنهم: من نصب ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على النداء وهو ضعيف.

ومنهم: من نصبه بفعل على أنّه توهّم أنّ مكان ﴿الحمد لله﴾: نَحْمَدُ الله ربَّ العالمين، فأجراه على ما يَصْلُحُ في المَوضع، وهو ضعيف جدّاً؛ لأنّ مراعاةَ التَّوَهُّمِ لا تجوز إلّا في العطف، نحو قولك: ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً، بنصب «قاعد» على توهّم حذف الباء. قال الشاعر:

مُعاوِيَ، إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بالجبالِ ولا الحديدا[3]

---

(١) يوسف بن سليمان، الشنتمري، من علماء اللغة والأدب، له «النكت على كتاب سيبويه» و«شرح شواهد سيبويه» وعدد من الشروح على الدواوين، توفّي سنة ٤٧٦هـ. وفيات الأعيان ٧/ ٨١، وسير الأعلام ١٨/ ٥٥٥.

(٢) مذهب الأعلم ومن تابعه أن (الرحمن) علم وإن كان مشتقّاً من الرحمة لكنّه ليس بمنزلة الرحيم ولا الراحم، وعليه فهو بدل لا نعت. ينظر البحر ١/ ١٦.

(٣) ورد البيت، أو عجزه - موضع الاستشهاد - في عدد من المصادر، وقد نسب لعقيبة الأسدي، مخضرم، في الشكوى لمعاوية بن أبي سفيان من بعض عمّاله. ينظر الكتاب ١/ ٦٧، ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١، والفرّاء ٢/ ٣٤٨، والمقتضب ٢/ ٣٣٧، ٤/ ١١٢، ٣٧١،وشرح الجمل ١/ ٢٥٤، وشرح المفصّل ٢/ ١٠٩، ٤/ ٩، والمغني ٨٦٥، وشرح أبياته ٧/ ٥٣. وقيل: إن البيت من قصيدة مكسورة، أخطأ فيه سيبويه. ينظر حواشي الكتاب - الصفحات المذكورة، وحديث البغدادي عن البيت في الخزانة١/ ٣٤٣، ٢/ ١٤٣.

فعطف «ولا الحديد» على توهّم حذف الباء من «الجبال»، أي: فلسنا جبالاً ولا حديداً. هذا كلّه على من يمنعُ الإتباعَ بعد القطع، وهو الكثير، وأمّا من جوّزه فلا إشكال في ذلك.

وأمّا قراءة الرفع فذكرها أبو البقاء في «إعرابه» ولم يُسْنِدْها[(١)]، وفي وجه هذه القراءة تفصيل أيضاً: وهو أن يقال: لا يخلو الذي يقرأ بالرفع أن يرفعَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ وقد قرىء بذلك، أو يجرّهما، فإن كان قرأ برفعهما فلا إشكال، لأنّه رفع الجميع على القطع، أي: هو ربُّ العالمين الرحمنُ الرحيمُ. وإن كان قرأ بجرّهما ففيه إشكال من جهة الإتباع بعد القطع، ووجه ذلك أن يكون ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بدلاً كما تقدّم[(٢)].

تتميم:

«الربّ» مصدر في الأصل، من قولك: رَبَّ يرُبُّ ربّاً: إذا أصلح، ثم وصف به كعَدل ورِضاً، فوزنه على هذا «فَعْل»، وقيل: هو اسم فاعل وأصله رابّ، وحذفت ألفه كما قالوا: رجل بارّ وبَرّ، فوزنه على هذا «فاعل»[(٣)].

---

(١) في معجم القراءات القرآنية ١/٦، وردت القراءة منسوبة لأبي جعفر، وأُحيل على بعض المصادر، ولكن ليس فيها ذكر لأبي جعفر: ففي العكبري ١/٥: «وقرىء بالرفع على إضمار هو». وذكر الزجّاج في معاني القرآن ١/٨٢٦ أنّ الرفع ممّا يجوز في اللغة لا في القراءة، وفي النحّاس ١/١٢١، والمشكل ١/٩، وابن الأنباري ١/٣٥، والقرطبي ١/١٣٩ أنه يجوز رفعه على: هو ربّ، ولم يُذكر أنّها قراءة. ولم يذكر أبو حيّان القراءة في بحره. ويبدو أنّ سبب ما ورد في المعجم قول النحّاس: «ويجوز الرفع، أي هو ربّ العالمين. قال أبو جعفر. . .» ويعني نفسه.

(٢) نهاية سقط النسخة م المشار إليه ص٣.

(٣) ينظر الكشّاف ١/٥٣، والعكبري ١/٥، والبحر ١/١٩، واللسان - ربّ.

والربّ في اللغة: السَّيِّد، والمالك، والمعبود، والثابت، والمُصلح، والخالق، وزاد بعضهم: الصاحب، واستدلّ على ذلك بقوله:

فدنا له ربُّ الكلابِ، بكَفِّه بِيضٌ رِهافٌ، ريشُهنّ مُقَزَّع[1]

ولا دليل في البيت.

وكلّها تصلح في الآية إلاّ الثابت والصاحب، وفي السيّد خلاف.

و(العالمين) فيه شذوذ من وجهين:

أحدهما: أنّه اسم جَمع كالأنام، وأسماء الجموع لا تجمع.

الثاني: أنّه جُمع بالواو والنون، ولم يَستوفِ الشروط[2].

قال شيخ الجماعة أبو حيّان: والذي أختاره: أنْ يُطْلَقَ على المُكَلَّفين[3]، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم]. وقراءة حَفص[4] (للعالِمين) بكسر اللام توضّحه، ولم يقرأ حفص[5] بكسر اللام في

---

(١) البحر ١/ ١٨.

(٢) قال في الكشّاف ١/ ٥٤: «فإن قلت: لم جمع؟ قلتُ: ليشملَ جنسَ كلَّ ما سُمّي به. فإن قلتَ: هو اسم غير صفة، وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام. قلتُ: ساغ ذلك لمعنى الوصفيّة فيه، وهي الدلالة على معنى العلم». وينظر العكبري ١/ ٥، والبحر ١/ ١٩.

(٣) البحر.

(٤) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي، الإمام المقرىء، أحد روايَي عاصم، توفّي سنة ١٨٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٤١، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤.

(٥) ورد في ب، ظ في الموضعين (حمزة) وهو سهو بيّن، وصحّحت من م. ذلك أنّ حفصاً وحده الذي قرأ بكسر اللام في هذه الآية، أما حمزة فوافق الآخرين على الفتح. ينظر السبعة ٥٠٦، والتيسير ١٧٥، والكشف ٢/ ١٨٣، =

(العالِمين) إلاّ في «الروم».

☆ ☆ ☆

(٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، قرىء بنصب الباء وخفضها ورفعها:

فأما قراءة النصب فقرأ بها حمزة[١] والكسائي[٢]، ووجهها أن يكون منصوباً على النداء، أو بإضمار أمدح، قاله ابن عطيّة، أو بإضمار أعني، قاله أبو البقاء. وكلُّ واحدٍ منهما قريبٌ من الآخر، فتكون جملةً مُعْتَرَضاً بها بين القسم الذي هو (والله) وبين جوابه الذي هو ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٣].

وأما قراءة الخفض فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها أن يكون نعتاً (لله) وقيل: يجوز أن يكون بدلاً، وقيل: يجوز أن يكون عطف بيان[٣].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها عِكرمة[٤]، وسلام بن مسكين[٥]، مع رفع الجلالة،

= والإقناع ٧٢٩، وأبو زرعة ٥٥٧، والنشر ٢/ ٣٤٤، والبحر ٧/ ١٦٧.

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد القرّاء السبعة، وأحد الكوفيّين، قرأ على عدد كبير من القرّاء، وروى عنه جماعة من العلماء، توفّي سنة ١٥٦هـ. طبقات القرّاء ١/ ١١٢، والسير ٧/ ٩٠، وغاية النهاية ١/ ٢٦١.

(٢) هو علي بن حمزة، أحد القرّاء السبعة، وإمام أهل الكوفة في النحو، انتهت إليه رئاسة الإقراء بعد وفاة حمزة، توفّي الكسائي سنة ١٨٩هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٤٩، وإنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، وغاية النهاية ١/ ٥٣٥.

(٣) تمام الآية: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام].

(٤) هو عكرمة بن سليمان، من أئمّة القراءة في مكّة، بقي إلى قبل المائتين. طبقات القرّاء ١/ ١٦٠، وغاية النهاية ١/ ٥١٥.

(٥) هو سلام بن سليمان، أبو المنذر المزني، مقرىء كبير، روى عن عاصم =

ووجهها أن يكون الجلالة مبتدأ، و(ربّنا) خبر، ويكون الكلام مبنيّاً على التقديم والتأخير، أي: ما كنّا مشركين واللهُ ربُّنا، وتكون الواو واو الحال، ثم قدّمت الجملة الحالية. والجملة بأسرها من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ۝٢٣﴾ في موضع نصب مفعول القول[1].

تتميم:

في الصحيح «أن رجلاً أتى ابنَ عبّاس رضي الله عنهما فقال: سمعتُ الله يقول: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ۝٢٣﴾ وفي أُخرى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ۝٤٢﴾ [النساء] فقال ابن عبّاس: لمّا رأوا أن الجنّةَ لا يَدْخُلُها إلا مؤمن قالوا: تعالَوا فلْنَجْحَدْ وقالوا: ما كُنّا مشركين، فختم الله على أفواههم، وتكلّمت جوارحهم، فلا يكتمون الله حديثاً[2].

☆ ☆ ☆

(٥) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «والصّافّات»: ﴿بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ۝٦﴾ قُرِىء بخفض الباء من (الكواكب) ونصبها ورفعها:

= وأبي عمرو، توفّي سنة ١٥١هـ. طبقات القرّاء١/ ١٣٢، وغاية النهاية ١/ ٣٠٩.

(١) ينظر المحرّر ٦/ ٢٦، والبحر ٤/ ٩٥، وشواذّ العكبري ١٣٠. وقد وجّه الزجّاج الرفع، وقال: «فلا أعلم أحداً قرأ به» ٢/ ٢٥٩.

(٢) الحديث بهذه الرواية في المحرّر ٦/ ٢٦، والقرطبي ٦/ ٤٠١، والبحر ٤/ ٩٤. ورواية الحديث في البخاري - كتاب التفسير: سورة «فصّلت» - الفتح ٨/ ٥٥٥: (قال رجل لابن عبّاس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليّ. . .) وذكر عدداً من الآيات، من سور مختلفة.

أما قراءة الخفض فقرأ بها السبعة غير أبي بكر - أحد راويَي عاصم[1] إلاّ أنّ حمزة وحَفصاً - أحد راويَي عاصم نوّنا (زينة) والباقون لم يُنَوّنوا. أمّا من نوّن (زينة) فالكواكب بدل منها. وأما من لم ينوّن فالكواكب مضاف إليه. و(الزينة) حينئذٍ لا تخلو أن يراد بها المصدر كاللِّينة، أو الاسم كاللِّيقة اسم لما يلاق بها الدواة[2]، فإن أُريد بها المصدر فتحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴿٢٥١﴾﴾ [البقرة] ويكون التقدير: أنْ زيّنت[3] السماء الكواكب. ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول كقوله تعالى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴿٢٤﴾﴾ [ص]، ويكون التقدير: أن زيّن اللهُ الكواكب. وإن أُريد بالزينة الاسم، فالإضافة من إضافة الخاصّ إلى العامّ، كخاتم حديد، وباب ساج[4].

---

(١) هو شعبة بن عيّاش، عرض القرآن على عاصم ثلاث مرّات، توفّي سنة ١٩٣هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٣٥، وغاية النهاية ١/ ٣٢٥.
وعاصم بن أبي النَّجود الكوفي، أحد القرّاء السبعة. توفّي حوالي سنة ١٢٧هـ. ينظر طبقات القرّاء ١/ ٧٥، وغاية النهاية ١/ ٣٤٦.

(٢) (اسم) من ظ، م. يقال: لاق الدواة يليقها لَيقة ولَيْقاً: جعل لها لِيقة، أو أصلح مدادها. واللِّيقة: صوفة الدّواة. القاموس - ليق.

(٣) في البحر (زانت).

(٤) ينظر القراءة وتوجيهها في السبعة ٥٤٦، والتيسير ١٨٦، والكشف ٢/ ٢٢١، والنحّاس ٢/ ٧٣٨، وأبو زرعة ٦٠٤، والكشّاف ٣/ ٣٣٥، والعكبري ٢/ ٢٠٥، والبحر ٧/ ٣٥٢، والدّرّ المصون ٩/ ٢٩١، والنشر ٢/ ٣٥٦، والإتحاف ٤٤٩.

وأما قراءة النصب فقرأ بها أبو بكر - أحد راويَي عاصم، وابنُ وَثّاب[(١)]، ومسروق[(٢)] بخلاف عنهما، والأعمش[(٣)]، وطلحة[(٤)]، وذلك مع تنوين (زينة). ووجه هذه القراءة أن يكون نصب (الكواكب) بالمصدر المنوّن[(٥)]، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البلد][(٦)] فـ (يتيم) منصوب بـ (إطعام). وكقول الشاعر:

فلولا رَجاءُ النصرِ منكَ ورهبةٌ عقابَك، قد كانوا لنا كالمواردِ[(٧)]

فـ «عقابك» منصوب بـ «رهبة».

وقال الآخر:

---

(١) هو يحيى بن وثّاب، تابعي كوفي ثقة، من أئمّة القرّاء، توفّي سنة ١٠٣هـ. طبقات القرّاء ١/ ٣٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٠.

(٢) مسروق بن الأجدع الهمداني الكوفي، قرأ على عدد من الصحابة، توفّي سنة ٦٣هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٩، وغاية النهاية ٢/ ٢٩٤.

(٣) هو سليمان بن مهران، إمام جليل، من القراء الأربعة بعد العشرة. توفّي سنة ١٤٨هـ. طبقات القرّاء ١/ ٨٣، وغاية النهاية ١/ ٣١٥.

(٤) هو طلحة بن مصرّف، إمام كوفي، وتابعي جليل، مات سنة ١١٢هـ. السِّير ٥/ ١٩١، وغاية النهاية ١/ ٣٤٣.

(٥) ينظر ما سبق من مصادر في قراءة الخفض.

(٦) وبعدها: ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾.

(٧) البيت من شواهد الكتاب ١/ ١٨٩ دون نسبة، وهو في شرح أبيات الكتاب ١/ ٣٩٣، والإيضاح ١٥٦، والمقتصد ١/ ٥٥٦، وشرح المفصّل ٦/ ٦١، والإفصاح ٣٥٩. والرواية فيها (قد صاروا). وفي الإفصاح (وخيفة) مكان (ورهبة). والمراد: لوطئناهم كما توطأ الطرق.

بضربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ　　أزلْنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ[1]

فـ«رؤوس» منصوب بـ«ضرب».

قلت: وهل في هذا المصدر المنوّن الناصب للمفعول فاعلٌ أم لا؟ اختلف النحويّون في ذلك على خمسة مذاهب:

الأول: وعليه الجمهور: أن الفاعل محذوف. فإن قيل: الفاعل لا يحذف. قيل: ذلك في الفعل لا في المصدر[2].

الثاني: وعليه الكوفيّون: أن الفاعل مضمر.

الثالث: مذهب أبي القاسم بن الأبرش[3] من نحاة الأندلس: أنّ الفاعل منويّ إلى جنب المصدر، فقال في قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البلد] التقدير: أو إطعامُ إنسانٍ. قال: ودلّ عليه ذكره الإنسانَ قبله[4]. وهذا لا يطَّرِدُ له، ألا ترى أنك تقول: عجبت من ركوبٍ الفَرَسَ، وليس هنا شيء متقدّم يدلّ على الفاعل كما في الآية.

---

(١) البيت في الكتاب ١/١١٦، وشرح أبياته ١/٣٩٣، والمحتسب ١/٢١٩، وشرح المفصّل ٦/٦١، وشرح الجمل ٢/٢٤، وشرح الكافية ٢/١٠١٣، وشرح ابن عقيل ٢/٩٤، ونسبه العيني ٣/٤٤٩ للمرّار بن منقذ التميمي. والمقيل: الأعناق.

(٢) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/١٩٤ عن ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح: يحذف الفاعل من المصدر بخلاف الفعل فإنه لا يحذف منه، لأن في ذلك نقضاً للغرض..

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون، إمام في العربية، توفّي سنة ٥٣٢هـ. بغية الوعاة ١/٥٥٧، وكشف الظنون ٧٦٣.

(٤) وذلك في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾﴾.

الرابع: مذهب السِّيرافي[1]: أن المصدر ليس فيه فاعل، لا محذوف ولا مضمر، والمنصوب بعده كدرهم بعد عشرين، وهو مذهب مردود[2].

الخامس: مذهب الفرّاء[3]: أن المصدر لا يجوز أن يُلْفَظَ بالفاعل بعده[4]، قال: لأنه لم يُسمع في لسان العرب. فإن قلتَ قد سُمِعَ في قول الشاعر:

قد كفَّرَتْ آباؤها أبناؤها   حَرْبٌ تَرَدَّدُ بينهم بتشاجُرٍ[5]

ألا ترى أن «أبناؤها» فاعل بـ«تشاجر»؟. فالجواب أنَّ هذا البيتَ لا

---

(١) هو أبو سعيد، الحسن بن عبدالله، الإمام النحوي البغدادي، شارح «الكتاب»، توفّي سنة ٣٦٨هـ. ينظر إنباه الرواة ١/٣١٣، ووفيات الأعيان ٢/٧٨، وسير الأعلام ١٦/٢٤٧.

(٢) في شرح التسهيل ٣/٢٣٣ نقل أبو حيان رأي السيرافي وناقشه وردّ عليه.

(٣) هو إمام أهل العربيّة، أبو زكريا يحيى بن زياد الكوفي، صاحب «معاني القرآن» وغيره من المؤلّفات النافعة. توفّي سنة ٢٠٧هـ. ينظر أخباره في إنباه الرواة ٤/١، ووفيات الأعيان ٦/١٧٦، والسير ١٠/١١٨، وغاية النهاية ٢/٣٧١.

(٤) ينظر البحر ٧/٣٥٢.

(٥) أورد ابنُ عصفور البيت في شرح الجمل ٢/٢٥ محتجّاً به على الفرّاء، وفسّره: أن (أبناؤها) فاعل بـ(تشاجر). وذكر الفارقي البيت في الإفصاح ٧٦، وخرّجه على أنّ الكلام تمّ بقوله: (قد كفّرت) ثم استأنف (أبناؤها آباؤها). قال: وهذا أيسر مع تأمّل واضح بيّن، وهو قول ثعلب. والبيت نسب للفرزدق في الإفصاح، واللسان - كفر، وليس في ديوانه. وينظر شرح الجمل ٢/٦٠٨، والمقرّب ١/١٣٠، والمساعد ٢/٢٣٢، وشرح التسهيل ٣/٢٣٤.

حُجّةَ فيه، إذ مَحملُ البيت على أنّ «آباؤها» مبتدأ، و«أبناؤها» خبر، والتقدير، آباؤها في ضعف الحلوم مثل أبنائها، ويدلّ على ما ذكرنا قوله في البيت قبلَه:

هيهاتَ، قد سَفِهَتْ أميّةُ رأيها   فاستجهلتْ، حُلَمَاؤها سُفَهاؤها[1]

أي: حلماؤها مثل سفهائها. ويلزم أيضاً في البيت على جعل «أبناؤها» فاعلاً بـ«تشاجر» الفصل بين المصدر ومعموله.

وإلى مذهب الفرّاء مال الشيخ أبو حيّان ونَصَرَه، وتأوّل ظواهر سيبويه[2].

ويجوز أن يكون نصب (الكواكب) على بدل الاشتمال من (السماء)، أي: زيّنّا كواكب السماء. وزاد أبو البقاء أن يكون منصوباً بإضمار أعني[3].

وأما **قراءة الرفع** فقرأ بها زيد بن عليّ مع تنوين (زينة)، ووجهها أن تكون (الكواكب) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي الكواكب، أو أن تكون فاعلاً بالمصدر المنوّن على مذهب البصريّين، كقوله: عجبت من قيامٍ زيدٌ،

---

(١) البيت في مجالس ثعلب ٥٧، وشرح الجمل ٢/ ٦٠٨، وشرح التسهيل - دون نسبة. وفي اللسان كفر، كالإفصاح ٧٦ للفرزق، وروايته (سفهاؤها حلماؤها). وفي المجالس: (هيهات ما..). قال ثعلب. استخفّت حتى جهلت العلماء.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٣٤.

(٣) النحّاس ٢/ ٧٣٩، والحجّة ٦/ ٥٠، والعكبري ٢/ ٢٠٥، والبحر ٧/ ٣٥٢، والقرطبي ١٥/ ٦٤.

التقدير: بأن زَيّنت الكواكبُ[1]. أو أن يكون مفعولاً لم يسمّ فاعله، التقدير: أن زُيّنت الكواكب[2].

وفي هذه المسألة خلاف: فذهب الجمهور[3] إلى أن المصدر ينحلّ إلى فعل ما لم يُسَمّ فاعلُه، فتقول: عجبت من ضربٍ زيدٌ، على أن يكون «زيد» مفعولاً لم يسمّ فاعله، والتقدير: من أن ضُرب زيد. وأنشدوا على ذلك:

إنّ قَهـراً ذَوو الضـلالـةِ والبـا   طـلِ عِـزٌّ لكـلِّ عَبـدٍ مُحِـقِّ[4]

أي: أن يُقْهَرَ ذَوو الضلالة.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى مَنع ذلك، وتَبِعَه نحاةُ الأندلس، وكان شيخنا الإمام العلامة أبو عبدالله البَيْري[5] يميل إلى مذهب أبي الحسن ويُعَوّل عليه.

☆ ☆ ☆

(٦) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الدُّخان»: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ

---

(١) هكذا في الأصل. وفي العكبري (بأن زَيَّنَتْها الكواكب). وفي الفرّاء ٢/ ٣٨٢: «تريد زيّنّاها بتزيينها الكواكبُ، تجعل الكواكب هي التي زيّنت السماء».

(٢) ينظر النحاس ٢/٧٣٨، والعكبري، والبحر، والقرطبي ١٥/ ٦٥.

(٣) (الجمهور) من م وحدها. وفي شرح التسهيل (البصريّون).

(٤) البيت في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٣ دون نسبة.

(٥) سبق الترجمة له في الحديث عن شيوخ المؤلّف في المقدّمة.

﴿ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[1] قُرِئ فيهما برفع الباء ونصبها وجرّها:

أما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، ووجهها أن تكونَ خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هو ربُّكم وربُّ آبائكم الأولّين[2]. وجوّزوا فيه أن يكونَ خبراً بعد خبر، وأن يكونَ فاعلُ (يميت)، وفاعلُ (يحيي) ضميراً يعود على ما قبله، أو أن يكونَ من باب التنازع، فيكون (ربّكم) فاعلَ (يميت) على إعمال الثاني، وفي (يحيي) ضميرٌ يعود عليه، أو بالعكس على إعمال الأول. ويجوز فيه على مذهب الفرّاء[3] أن يكون ﴿ربّكم﴾ فاعلاً بـ﴿يُحيي ويُميت﴾ معاً، والأظهرُ الإعرابُ الأول.

وأما قراءة النصب فقرأ بها أحمد بن جُبير الأنطاكي[4]، ووجهها النصب على المدح، أو العناية، أي: أمدح أو أعني[5].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها جماعةٌ، منهم ابن أبي إسحاق،

---

(١) قبلها: ﴿رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ۝٦ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝٧ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ۝٨﴾. ينظر في إعراب الآية: العكبري ٢/ ٢٣٠.

(٢) أسقط ناسخ ظ (قرىء فيهما الأوّلين) بانتقال النَّظَر.

(٣) يرى الفرّاء أنه إذا استوى عاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو، فالعمل لهما، لأنهما لما كان مطلوبهما واحداً كانا كالعامل الواحد، نحو: قام وقعد أخواك، فأخواك مرفوع عنده بـ قام وقعد. ينظر المغني ٥٤٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٠٢، والتصريح ١/ ٣٢١.

(٤) من أئمّة القراءة، أخذ عن الكسائي وغيره، توفّي سنة ٢٥٨هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٤٣، وغاية النهاية ١/ ٤٢.

(٥) البحر ٨/ ٣٤.

وابن مُحَيْصِن[1]، وأبو حَيوة[2]، والزَّعفراني[3]، ووجهُها الجرّ على البدل من (ربّك)[4].

☆ ☆ ☆

(٧) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «والذّاريات»: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ ۝٧﴾ قرىء بضمّ الباء مع ضمّ الحاء وكسرها، وقرىء بفتح الباء مع فتح الحاء وضمّها وكسرها، وقرىء بكسر الباء مع كسر الحاء. فهذه ستّ قراءات: مع ضمّ الباء ضمّ الحاء وكسرها، ومع فتحها فتح الحاء وضمّها وكسرها، ومع كسرها كسر الحاء[5]:

فأما قراءة ضمّ الباء مع ضمّ الحاء[6] فقرأ بها السبعة، ووجهها أن

---

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن مُحَيصن السَّهمي، مقرىء أهل مكّة، ثقة، من المُتَمّمين للقرّاء الأربعة عشر، توفّي سنة ١٢٣هـ. طبقات القرّاء ١/ ٨٩، وغاية النهاية ٢/ ١٦٧.

(٢) هو شُريح بن يزيد، أبو حَيوة الحضرمي، صاحب القراءة الشاذّة، ومقرىء الشام، مات سنة ٢٠٣هـ. غاية النهاية ١/ ٣٢٥.

(٣) هو عبدالله بن محمد، روى عن خلف - المتوفّى سنة ٢٢٩هـ، وروى عنه رَوح - المتوفّى سنة ٢٣٤هـ. ينظر غاية النهاية ١/ ٤٥٤.

(٤) وفي البحر عدد آخر من القرّاء قرءوا بالجرّ. وينظر النحّاس ٣/ ١٠٨، والكشّاف ٣/ ٥٠١، والدرّ المصون ٩/ ٦١٨، والإتحاف ٤٧٧.

(٥) أي: حُبُك، حِبُك، حَبَك، حُبَك، حِبَك، حِبِك.
ينظر القراءات وغيرها ممّا سيذكر المؤلّف في المحتسب ٢/ ٢٨٦- ٢٨٨، والشواذّ ١٤٥، والكشّاف ٤/ ١٤، والمحرّر ٥/ ١٧٢ (بيروت)، والبحر ٨/ ١٣٤، والدرّ المصون ١٠/ ٤٢.

(٦) (مع ضمّ الحاء) من ظ، م.

يكون الحُبُك جمعاً، واحدُه حبيكة، مثل طريقة وطُرُق. أو أن يكونَ واحدُه حِباكاً، نحو مِثال ومُثُل[1]. قال الراجز:

كــأنَّمــا جَلَّلَهــا الحــوَّاكُ   طُنْفُســة فــي وَشيهــا حِبــاكُ[2]

وأما قراءة ضمّ الباء مع كسر الحاء فقرأ بها أبو مالك الغفاريّ[3]، والحسن، وهي قراءة مشكلة، لأنهم نصّوا أن «فِعُلاً». بكسر الفاء وضمّ العين ليس من أبنية الأسماء. قال ابن عطيّة: هي قراءة شاذّة غير متوجّهة، ثم وجّهها هو وابن جنّي على تداخل اللغات؛ وذلك أنه يقال: الحُبُك بضمّ الحاء والباء، والحِبِك بكسرهما، فقالوا: الحِبُك، بكسر الحاء من لغة وضمّ الباء من لغة أخرى[4]. والأشهر في تداخل اللغات أن تكون من كلمتين لا من كلمة واحدة، كقنَط يقنَط بفتح النون فيهما[5].

قال الشيخ أبو حيّان: والأحسن عندي أن تكون ممّا أُتبعَ فيه حركةُ الحاء لحركة تاء (ذات) في الكسر، ولم يُعْتَدَّ باللام الساكنة، لأن الساكنَ حاجزٌ غير حصين[6].

---

(١) الفرّاء ٣/ ٨٢، والنحّاس ٣/ ٢٣٠، والبحر ٨/ ١٣٤.

(٢) البيت في المحرّر ٥/ ١٧٢ (بيروت)، والقرطبي ١٧/ ٣٢، والبحر ٨/ ١٣٢، والدّرّ المصون ١٠/ ٤١.

(٣) واسمه غَزوان، روى عن ابن عبّاس، وعمّار، وغيرهما، كوفيّ ثِقة. الجرح والتعديل ٧/ ٥٥، وتهذيب التهذيب ٨/ ٢٤٥.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٨٧، والبحر ٨/ ١٣٤.

(٥) يقال: قنَط يقنُط ويقنِط، مثل ينصر ويضرب، وقنِط يقنَط. كفرح يفرح. أما قنَط يقنَط بالفتح فيهما، وقنِط يقنِط بالكسر فيهما، فهو من تداخل اللغات. ينظر الأخفش ٢/ ٣٨٠، والمحتسب ٢/ ٥، واللسان والقاموس - قنط.

(٦) البحر ٨/ ١٣٤.

قلتُ: وما استحسنه الشيخ حسنٌ، فما زال يُوَضِّحُ المُشكلات ويَفُكُّ المُعْضِلات.

وأما قراءة فتح الباء مع فتح الحاء فقرأ بها ابن عبّاس، وأبو مالك. قال أبو الفضل الرازي[1] في توجيهها: إنها جمع حَبَكة، كعَقَبة وعَقَب[2].

وأما قراءة فتح الباء مع ضمّ الحاء فقرأ بها عِكرمة، ووجهُها أنّها جمع حُبْكة، كطُرْفةُ وطُرَف[3].

وأما قراءة فتح الباء مع كسر الحاء فقرأ بها الحسن، ووجهها حسن ظاهر؛ لأنّ «فِعَلاً». موجود في الأسماء، نحو عِنَب وضِلَع، وأما في الصفات فقال سيبويه: لا نعلمه جاء صفة إلاّ في حرف واحد معتلّ، يوصف به الجمع، وهو قوم عِدًى[4]. انتهى. قال الشاعر:

إذا كُنْتَ في قومٍ عِدًى لَسْتَ منهمُ فكُلْ ما عُلِفْتَ من خبيثٍ وطيّبِ[5]

---

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد، الإمام المقرىء، له عدّة مؤلّفات، توفّي سنة ٤٥٤هـ. غاية النهاية ١/ ٣٦١.

(٢) المحتسب ٢/ ٢٨٨، والبحر ٨/ ١٣٤.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٤٤.

(٥) ينسب البيت لزُرارة، أو زُرافة بن سبيع، أو نَضلة بن خالد، أو دودان بن سعد، كلّهم جاهليّون، من بني أسد، ويستشهد به على أن (عِدًى) يوصف به الجمع، وأنّه لم يأت «فِعَل» نعتاً غيره. ينظر إصلاح المنطق ٩٩، والحيوان ٣/ ١٠٣، والبيان ٢/ ٢٥٠، وأدب الكاتب ٢٨٧، والاقتضاب ٣٧٩، ودُرّة الغوّاص ٩٠، والمخصّص ١٢/ ٥٢، واللسان - عدى.

وقد استدرك الفارسي وغيره على سيبويه أشياءَ إذا تُؤمِّلت لم تنهض استدراكاً[1].

وأما قراءة كسر الباء مع كسر الحاء فقرأ بها أبو مالك الغفاري، والحسن بخلاف عنه[2]، وهي قراءة مشكلة؛ لأن سيبويه ذكر أنّه لم يجيء في الاسم إلا إبِل، واستدركوا على سيبويه أشياء لم يذكروا فيها حِبِكاً[3]. ووجهها أن يكون الأصل حِبْكاً بكسر الحاء وسكون الباء، ثم حُرِّكت الباءُ بالكسر إتباعاً لحركة الحاء، ومنه قول الشاعر:

أَرَتْنِـيَ حِجْـلاً علـى سـاقِهـا ... فهـشَّ الفـؤادُ لِـذاكَ الحِجِـلْ[4]

وقال الآخر:

---

(1) في المزهر ٢/ ٥٠، بعد إيراد كلام سيبويه: أنّ ابن قتيبة نقل: قد جاء مكاناً سِوى، وعن المرزوقي في شرح الفصيح: دين قِيَم، ولحم زِيَم، أي متفرّق، وماء رِوى: أي كثير. وفي اللسان - عدا، عن ابن برِّي: وماء صِرًى، وملامة ثِنى، وواد طِوىً. وينظر ليس ١٧٥.

(2) البحر ٨/ ١٣٤، والإتحاف ٤٩٠.

(3) ينظر ما استدرك على سيبويه في «ليس» ٩٧، والمزهر ٢/ ٦٥، ٦٦. وينظر أيضاً الاستدراك على أبنية سيبويه للزُّبيدي ٥٧.

(4) البيت دون نسبة في مجالس ثعلب ٩٧، والمنصف ١/ ١٦١، وليس ٩٧، والحجّة لابن خالويه ٢١٩، والإنصاف ٢/ ٧٣٣، وشرح المفصّل ٩/ ٧١، واللسان - حجل، وعجزه في الإفصاح ١٠٤.
والحِجْل: الخلخال، وحرّكت الجيم إتباعاً لحركة الحاء، أو نقلاً لحركة اللام إلى الجيم عند الوقف، وعدّها ابن خالويه في «ليس» لغة في الحِجْل.

عَلَّمَنَا إخْوانُنَا بنو عِجِلْ شُرْبَ النَّبيذِ واعتقالاً بالرِّجِلْ[1]

فهذه ستّ قراءات بيّنّاها. وفيه **قراءة سابعة** وهي (الحُبْك) كقُفْل، وهي منسوبة إلى أبي السَّمّال[2]. **وقراءة ثامنة** (الحَبْك) كعدل[3].

وقد اختلف المفسّرون في (الحُبُك): فقيل: ذات الحبك: أي الخَلق المستوي، وقيل: ذات الحبك: المُزَيّنة بالنجوم. وقيل: ذات الحبك: أي الشدّة[4].

واختُلِف أيضاً في (السماء): فقيل: المراد بها السموات، فالألف واللام للجنس. وقيل: المراد بها السابعة، فالألف واللام للعهد[5]. وقيل: المراد بها السّحاب الذي يُظِلّ الأرضَ.

---

(١) البيت في النوادر ٣٠، والإنصاف ٢/ ٧٣٤، واللسان - عجل، والعيني ٤/ ٥٦٧، وعجزه في المخصّص ١١/ ٢٠٠، ويروى (واصطفاقاً).
والاعتقال: إدخال الرَّجُل رِجلَيه بين رِجلَي صاحبه حتى يسقطه، والاصطفاق: الرقص.
ويروى: (علّمنا أخوالنا. . .) و(علّمنا أصحابنا. . .).

(٢) هو قعنب بن أبي قعنب، البصري، له اختيار في القراءة شاذّ رواه عنه أبو زيد. غاية النهاية ٢/ ٢٧.
وقد وقع في عدّة مواضع في المخطوطة (أبو السمّاك)، ومثل ذلك في مواضع من البحر.
وقد ذكره الذهبي مرّتين في طبقات القرّاء ١/ ١٥٩، ١٩٣، وسمّاه مرّة: «أبو السمّاك» ومرّة: «أبو السمّال».

(٣) ينظر المحتسب، والشواذّ، والكشّاف، والبحر.

(٤) النكت ٤/ ٩٧، والزاد ٨/ ٢٩، والقرطبي ١٧/ ٣١، والبحر ٨/ ١٣٤.

(٥) سقط من ب (وقيل: المراد بها السابعة. . . العهد).

وهنا سؤال: وهو أن يقال: ما الحكمة في أنّه لمّا أقسم هنا بالسماء، وُصِفَت بذات الحبك[1]؟

فالجواب أن المراد هنا المناسبة بين المقسم والمقسم به عليه[2]، فوُصِفَت السماء بأنها ذات طرق مختلفة لأن أقوال المخاطبين مختلفة، وهذا أحسن ما يكون في القسم. ومن المناسبة بين القسم والمُقْسَم عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤﴾ [الليل] أي لمتفرّق، فمنه كسواد الليل، وهو من بَخِلَ واستغنى، ومنه كبياض النهار، وهو من أعطى واتّقى.

☆ ☆ ☆

(٨) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «المزّمّل»: ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ ۝٩﴾[3] قرىء بخفض (ربِّ) ورفعه ونصبه:

فأما قراءة الخفض فقرأ بها ابن عامر[4]، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي[5]، ووجهها الخفض على البدل من ﴿ربّك﴾. وعن ابن عبّاس أن ﴿ربّ﴾ قسم حذف منه حرف الجرّ. وجوابه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ كما يقال: والله لا أحد في الدار إلاّ زيد، وهو غير جائز عند البصريين، لأنّه فيه

---

(١) جواب القسم قوله تعالى في الآية الثامنة: ﴿إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ۝٨﴾ [الذاريات].

(٢) انتقل نظر ناسخ ب من (عليه) إلى مثلها بعد سطرين.

(٣) قال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ۝٨ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۝٩﴾.

(٤) هو عبدالله بن عامر اليحصبي، إمام أهل الشام، وأحد القرّاء السبعة، توفي سنة ١١٨هـ. طبقات القرّاء ١/ ٥٩، وغاية النهاية ١/ ٤٢٣.

(٥) السبعة ٦٥٨، والتيسير ٢١٦، والكشف ٢/ ٣٤٥، والإقناع ٧٩٦.

حذف حرف القسم في غير الجلالة، وذلك لا يُقاس[1].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها الرفع على خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ربُّ[2].

وأما قراءة النصب فقرأ بها زيد بن عليّ، ووجهُها النصب بإضمار أمدح[3].

☆ ☆ ☆

(٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «إذا السماء انشقّت»: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق] قُرِىء بضمّ الباء من (لتركبنّ) وفتحها وكسرها:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها نافع[4]، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم ووجهها أن الخطاب للجنس، أي: لتركبُنّ[5] أيّها الناس.

---

(١) قال في الكشّاف ٤/١٧٦: «وعن ابن عبّاس: على القسم بإضمار حرف القسم، كقولك: الله لأفعلنّ». وقال في البحر ٨/ ٣٦٤: «ولعلّ هذا التخريج لا يصحّ عن ابن عبّاس، إذ فيه إضمار الجارّ في القسم، ولا يجوز عند البصريّين إلّا في لفظة (الله) ولا يقاس عليه» وزاد في الكشف النعت لـ(ربّك). وينظر الدّرّ المصون ١٠/ ٥٢٢.

(٢) الكشاف، والعكبري ٢/ ٢٧١، والبحر. وزاد أبو زرعة ٧٣١: أن يكونَ مبتدأ، خبره الجملة بعده: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴿٩﴾﴾. وينظر القرطبي ١٩/ ٤٥.

(٣) البحر والعكبري. وزاد العكبري: البدل من ﴿اسم﴾.

(٤) هو نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم، المقرىء المدني، أحد الأعلام القرّاء السبعة، قرأ على طائفة من التابعين. توفّي سنة ١٦٩هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٠٤، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٥) وهو معرب لاتّصاله بنون التوكيد غير المباشرة، لأنّه مسند أصلاً لواو الجماعة التي حذفت لالتقاء الساكنين بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال.

وأما **قراءة الفتح** فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها أن الخطاب للإنسان المتقدّم في قوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ ۝٦ ﴾، أو للنبيّ ﷺ، أي: لتركبَنّ يا محمد سماءً بعد سماء في الإسراء[1].

وأما **قراءة الكسر** فقرىء بها في الشاذّ، ووجهها أن الخطاب للنفس[2].

☆ ☆ ☆

(١) السبعة ٦٧٧، والتيسير ٢٢١، والإقناع ٨٠٧. وينظر الفرّاء ٣/ ٢٥١، والنحّاس ٣/ ٦٤٤، والحجّة ٦/ ٣٩١، والكشف ٢/ ٣٦٧، وأبو زرعة ٧٥٦، والعكبري ٢/ ٢٨٤، والقرطبي ١٩/ ٢٧٨، والبحر ٤٤٧، والدّرّ المصون ١٠/ ٧٣٧.

(٢) الشواذّ ١٧٠، والبحر ٨/ ٤٤٨. وفي البحر قراءات أخرى.



حَرْفُ التّاء

(١٠) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «المص» [الأعراف]: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾﴾ قرىء ﴿هدى ورحمة﴾ بالنصب في التاء من ﴿رحمة﴾ والرفع والجرّ.

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أن ﴿هدى ورحمة﴾ منصوبان على الحال من ﴿كتاب﴾ وجاءت الحال من النكرة لأنها موصوفة[1]، والتقدير: ذا هدى ورحمة، وقيل: مفعولان له[2].

وأما قراءة الرفع فلم يسمّ الشيخ أبو حيّان قارئها، ووجهُها الرفع على خبر مبتدأ محذوف، أي: هو هدىً ورحمةٌ[3].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها زيد بن عليّ رضي الله عنهما، ووجهُها الجرُّ على البدل من ﴿كتاب﴾. وقال الكسائي والفرّاء: الجرّ على

---

(١) بقوله تعالى: ﴿فصَّلْناه﴾.

(٢) الفرّاء ١/ ٣٨٠، والمشكل ١/ ٣١٩، والنحّاس ١/ ٦١٥، والمحرّر ٧/ ٧٣، والعكبري ١/ ٢٧٦، والقرطبي ٧/ ٢١٧، والبحر ٤/ ٣٠٦، والدّرّ المصون ٥/ ٣٣٦.

(٣) العكبري والبحر. وفي الزجّاج ٢/ ٣٧٧، والنحّاس ١/ ٦١٥، والمشكل: أنّ ذلك (ممّا يجوز) دون نصٍّ على القراءة.

النعت للكتاب[١].

☆ ☆ ☆

(١١) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «يوسف»: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ ﴿٢٣﴾﴾ قرىء بفتح التاء، وضمّها، وكسرها، مع فتح الهاء، وسكون الياء على لفظ «ليت»[٢] من أخوات «إنّ»:

فأما قراءة الفتح فقرأ بها أبو عمرو، والكوفيّون[٣]، وابن مسعود، والحسن، ووجهها أنه مبنيّ على الفتح طلباً للخفّة كـ«أين»[٤].

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها ابن كثير وأهل مكّة، ووجهها أنه مبنيّ على الضمّ تشبيهاً بـ«حيث»[٥].

---

(١) قال الفرّاء: «ولو خفضته على الإتباع للكتاب كان صواباً» كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنعام] فجعله رفعاً بإتباعه لـ(الكتاب) ونقله في المشكل على أنه بدل. وينظر النحّاس، والبحر، والقرطبي.

(٢) «ليت» تشبه «هيت» في ضبط الحرفين الأول والثاني، أما آخر «ليت» فملازم للفتح.

(٣) وهم حمزة، والكسائي، وعاصم.

(٤) في الأصول (كحيث) وكتب على جانب المخطوطة ب (لعله كأين). وقد أثبت (أين) لأنها أقرب للصواب، ويصحّ (حيث) على أنها فيها لغة بالفتح.

(٥) أشار المؤلّف هنا إلى قراءتين سبعيّتين وفيها ثالثة لنافع وابن عامر، ستأتي. ينظر القراءات السبعيّة وغيرها في: السبعة ٣٤٧، والتيسير ١٢٨، والكشف ٢/ ٨، والفرّاء ٢/ ٤٠، والنحّاس ٢/ ١٣٣، والطبري ٢/ ١٠٦، والحجّة ٤/ ٤١٧، والكشّاف ٢/ ٣١٠، والزاد ٤/ ٢٠١، والقرطبي ٩/ ١٦٣، والبحر ٥/ ٢٩٤، والنشر ٢/ ٢٩٣، والإتحاف ٣١٥، والمحتسب ١/ ٣٣٧، والشواذ ٦٣.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن عبّاس، وأبو الأسود[1]، وابن أبي إسحق، وابن مُحَيصِن، وعيسى البصرة[2]، ووجهها أنه مبنيّ على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

و(هيت) في القراءات كلِّها اسمُ فعل بمعنى: أسرِعْ، و(لك) للتبيين، كنحو: سَقياً لك، أمرته أن يسرع إليها. وزعم الكسائي والفرّاء أنها لغة حُورانيّة وقعت لأهل الحجاز فتكلّموا بها، ومعناها: تعال. وقال أبو زيد: هي عبرانيّة «هيت لخ»، أي: تعاله، فعرّبه القرآن. وقال ابن عبّاس: بالسريانيّة. وقال السّدّي: بالقبطيّة: هلّم لك[3].

ومنهم من جعل (هيت) يراد بها الخبر كهيهات، ومعناه: تهيَّأْتُ. فمن جعله أمراً بناه لتضمّنه الحرف الذي هو لام الأمر، ومن جعله خبراً بناه للحَمل على الأمر، ونظير ذلك «كم» الاستفهامية، بُنِيَت لتضمّنها حرف الاستفهام، و«كم» الخبرية بُنيَت بالحمل عليها.

واعلم أن الضمير لا يبرز في (هيت) في حال تثنية ولا جمع؛ لأنه اسم فعل، بل يستكنّ مطلقاً، وينوب عنه ما بعده، فتقول: هيتَ لكَ، هيتَ لكِ[4]،

---

(١) هو ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدؤلي، من المخضرمين، ينسب إليه وضع النحو. توفّي سنة ٦٩هـ. ينظر إنباه الرواة ١/ ٤٨، وغاية النهاية ١/ ٣٤٥.

(٢) وهو عيسى بن عمر الثقفي.

(٣) الطبري ١٢/ ١٠٦، والنكت ٢/ ٢٥٨، والزاد ٤/ ٢٠٣، والقرطبي ٩/ ١٦٤، والبحر ٥/ ٢٩٣، والإتقان ١/ ١٤٠.

(٤) (هيت لكِ) ساقطة من ظ.

هيتَ لكما، هيت لكم، هيت لكنّ[1].

واختُلف في أسماء الأفعال: فمذهب أكثر البصريين أنها أسماء، وهو الصحيح. ومذهب الكوفيين أنها أفعال. وفرّق بعض نحاة الأندلس، فقال: ما كان ظرفاً أو مصدراً في الأصل نحو: حِذْرك، وفَرْطك، وعِنْدك فهو اسم، وما كان غير ذلك نحو: صَه، ورُوَيد، فهو فعل. وحُجَجُهم مستوفاة في كتب النحو[2].

والذين قالوا باسميتها اختلفوا. فمنهم من قال: هي أسماء للأفعال بمنزلة زيد اسماً للشخص، ومنهم من قال: هي أسماء مرادفة للمصادر التي هي موضوعة موضع الفعل، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي عليّ. وثمَّ مذهبٌ ثالث: وهو أنها أسماء للفعل والفاعل، وهو مذهب مردود[3].

وسيأتي بعض أحكام أسماء الأفعال حيث نتكلّم على «هيهات» بعد هذا.

تتميم:

وتنتهي[4] القراءة في هذا الحرف إلى تسع قراءات: الثلاثة المتقدّمة.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٢، والمجاز ١/ ٣٠٥، والمحرّر ٩/ ٢٧٦، والبحر ٥/ ٢٩٤، والهمع ٢/ ١٠٥.

(٢) نسب أبو حيان في شرح التسهيل ٥/ ١٥ لأبي القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس أن نزال وصه ودراك، الذي ليس أصله ظرفاً ولا مصدراً فَفِعل، وما كان أصلُه ظرفاً نحو دونك زيداً، أو مصدراً نحو حذرك وفرطك، فكان يقول: إنها منصوبة بفعل مضمر لا يجوز أن يظهر؛ لأن ذلك المصدر والظرف عوض عنه.

(٣) المصدر السابق. وينظر شرح التصريح ٢/ ١٩٥.

(٤) سقط من بـ(وتنتهي. . والرابعة).

والرابعة: قراءة نافع، وابن ذَكوان[1]، والأعرج[2]، وشيبة[3]، وأبي جعفر (هِيت) بكسر الهاء وسكون الهاء وفتح التاء[4].

والخامسة: قراءة هشام[5] رواية الحُلواني[6] بكسر الهاء وهمز ساكن وفتح التاء.

والسادسة: قراءة أبي وائل[7]، وأبي رجاء[8]، وعكرمة، ومجاهد[9]،

---

(١) هو عبدالله بن أحمد بن بشر، شيخ الإقراء بالشام، وهو راوية ابن عامر، توفّي سنة ٢٤٢هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٣٢، وغاية النهاية ١/ ٤٠٤.

(٢) هو حميد بن قيس، أبو صفوان المكّي، قارىء ثقة، أخذ عنه أبو عمرو، توفّي سنة ١٣٠. طبقات القرّاء ١/ ٨٧، وغاية النهاية ١/ ٢٦٥.

(٣) شيبة بن نصاح، إمام ثقة، كان مقرىء المدينة مع أبي جعفر. مات سنة ١٣٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ٥٦، وغاية النهاية ١/ ٣٢٩.

(٤) المحتسب ١/ ٣٣٧، والبحر ٥/ ٢٩٤.

(٥) هو هشام بن عمّار الدمشقي، إمام صدوق فصيح، توفّي سنة ٢٤٥هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٢٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٥٤.

(٦) هو أحمد بن يزيد، إمام كبير عارف ضابط، خصوصاً في قالون وهشام، توفّي سنة ٢٥٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٦١، وغاية النهاية ١/ ١٤٩.

(٧) هو شقيق بن سلمة الكوفي، إمام كبير، عرض على عبدالله بن مسعود، توفّي سنة ٨٢هـ. غاية النهاية ١/ ٣٢٨.

(٨) أبو رجاء العُطاردي، عمران بن مِلحان، تابعيّ بصريّ، لقي الصدّيق وابن عبّاس وعدداً من الصحابة، مات سنة ١٠٥هـ. السير ٤/ ٢٥٤، وغاية النهاية ١/ ٦٠٤.

(٩) مجاهد بن جبر، أحد الأئمّة المفسّرين، تابعيّ جليل. توفّي سنة ١٠٤هـ. السير ٤/ ٤٤٩، وطبقات القرّاء ١/ ٤٢، وغاية النهاية ٢/ ٤١.

وقتادة[1]، وطلحة، وابن عبّاس، وابن عامر، وأبي عمرو في رواية عنهما - بكسر الهاء وسكون الهمزة وضمّ التاء.

والسابعة: قراءة زيد بن علي، وابن أبي إسحق بكسر الهاء وتسهيل الهمزة الساكنة وضمّ التاء.

والثامنة: ما ذكره النحّاس[2] من أنه قرىء بكسر الهاء وسكون الياء وكسر التاء.

والتاسعة: ما روي عن ابن عبّاس (هُيِّيت) على وزن حُيِّيت[3].

فهذه القراءات كلّها (هيت) فيها اسم فاعل إلاّ قراءة ابن عبّاس الأخيرة، فإنها فعل مبني للمفعول، مُسَهّل الهمزة، من هَيَّأت الشيء. وكذلك القراءة التي بكسر الهاء وضمّ التاء مع الهمزة، وغيرها فإنّها تحتمل أن تكون فعلاً ماضياً والتاء فيه ضمير المتكلّم، بمعنى تهيّأت، يقال: هيتُ وتهيّأت بمعنى. فما كان منها فعل، فاللام في (لك) متعلّق به، وما كان منها اسم فعل فاللام من (لك) خرج مخرج البيان كما تقدّم[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) قتادة بن دعامة، أبو الخطّاب السَّدوسي، إمام مفسّر، له اختيار في الحروف، توفّي سنة ١١٧هـ. السير ٥/ ٢٦٩، وغاية النهاية ٢/ ٢٥.

(٢) هو أبو جعفر، أحمد بن محمد، إمام لغوي نحوي شهير، له «إعراب القرآن»، و«الوقف والابتداء»، و«تفسير أبيات سيبويه»، وغيرها. توفّي سنة ٣٣٨هـ. إنباه الرواة ١/ ١٠١، والسير ١٥/ ٤٠١.

(٣) ينظر المصادر المذكورة أول الآية.

(٤) المحتسب ١/ ٣٣٨، والبحر.

(١٢) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «المؤمنين»: ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ قرىء بفتح التاء فيهما، وضمّها، وكسرها، وقرىء بالتنوين مع كلّ واحد منهما:

فأما قراءة الفتح دون التنوين فقرأ بها السبعة، وهي لغة أهل الحجاز، ووجهها أنها بُنيت لوقوعها موقع الفعل الماضي وهو «بَعُد». وقيل: بُنيت لأنها تعطي معنى الجملة، وذلك أنّك إذا قلت: جاء زيد، فقيل لك: هيهات، فمعناه: لم يجِيء زيد، والجمل من حيث هي مبنيّة، فيبنى ما يعطى معناها، قاله ابن النحويّة[1]. وبني على حركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة طلباً للخفّة[2].

وكان أبو عليّ يتردّدُ في «هيهات» إذا كانت مفتوحة، فتارة يقول: إنّها مبنيّة على الفتح كما تقدّم، وتارة يقول: إنّها منصوبة على الظرف، وهي غير منصرفة للتأنيث والتعريف، كـ«بُكرة» من يومٍ بعينه. فعلى هذا إذا قلت: هيهات زيد، احتمل أن يكون زيد مرفوعاً بـ(هيهات) على مذهب من يرفع الفاعل بالظرف من غير اعتماد، واحتمل أن يكون هيهات خبراً مقدّماً نحو: عندك زيد[3].

---

(١) هو بدرالدين، محمد بن يعقوب، له شرح «الكافية»، وشرح ألفيّة ابن معطي وغيرهما. توفّي سنة ٧١٨هـ. بغية الوعاة ١/ ٢٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٥/ ٢١، وشرح المفصّل ٤/ ٣٦.

(٣) نقل ابن منظور في اللسان - هيه عن ابن جنّي: كان أبو علي يقول في «هيهات»: أنا أفتي مرّة بكونها اسماً سمّي به الفعل كصه ومه، وأفتي مرّة بكونها ظرفاً، على قدر ما يحضرني في الحال. قال: وقال مرّة أخرى: إنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمّي به الفعل كـ: عندك ودونك. وينظر المسائل المشكلة ٥٢١، والمحتسب ٢/ ٩١.

وأما قراءة التنوين مع الفتح فقرأ بها هارون[1] عن أبي عمرو، ووجهها أنها مبنيّة كما تقدّم، والتنوين تنوين تنكير.

وأما قراءة الضمّ دون تنوين فقرأ بها أبو حَيوة، وهي لغة بعض العرب، ووجهها أنها مبنيّة على الضمّ تشبيهاً بـ«حَوْبُ» في زجر الإبل[2].

وأما قراءة التنوين مع الضمّ فقرأ بها الأحمر[3] وأبو حيوة أيضاً، ووجهها أنها مبنيّة، والتنوين للتنكير. وقال ابن عطيّة وصاحب «اللوامح»[4]: يحتمل أن تكون اسماً معرباً مرفوعاً بالابتداء، والخبر ﴿لما توعدون﴾ أي: بُعْدٌ لما توعدون. وقال الزجّاج[5]، وتَبِعَه الزمخشري[6]: إنها إذا نوّنت كانت بمعنى المصدر. وقال الشيخ أبو حيّان: وليس بصحيح، لأنهم قد نوّنوا أسماء الأفعال كصه ومه ولم يقولوا إنها بمعنى المصدر، وأيضاً فإنّ هيهات لم تثبت مصدريّتها، وإنّما المنقول أنها بمعنى بَعُد[7].

---

(١) هو هارون بن موسى العَتَكي الأعور، علاّمة صدوق، روى عن عدد من الأئمّة، منهم أبو عمرو، توفّي قبل المائتين. غاية النهاية ٢/ ٣٤٨.

(٢) المحتسب ٢/ ٩١، والبحر ٦/ ٤٠٦.

(٣) هو عنبسة بن النضر، أبو عبدالرحمن اليشكري، المقرىء النحوي. قرأ على عدد من أصحاب حمزة. غاية النهاية ١/ ٦٠٥.

(٤) وهو أبو الفضل الرازي - مرّت ترجمته ص٣٣.

(٥) هو الإمام اللغوي إبراهيم بن السَّرِيّ صاحب «معاني القرآن وإعرابه» وغيره، توفّي سنة ٣١٦هـ. إنباه الرواة ١/ ١٥٩، والسير ١٤/ ٣٦٠.

(٦) هو جارالله، محمود بن عمر، المفسّر اللغوي، صاحب «الكشّاف» وغيره من المؤلّفات، توفّي سنة ٥٣٨هـ. إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، والسير ٢٠/ ١٥١.

(٧) معاني القرآن ٤/ ١٣، والكشّاف ٣/ ٣٢، والبحر ٦/ ٤٠٥.

وأما **قراءة الكسر دون تنوين** فقرأ بها أبو جعفر، وشيبة، وهي لغة تميم وأسد، ووجهها أنها مبنيّة، وكسرت على أصل التقاء الساكنين.

وأما **قراءة التنوين مع الكسر** فقرأ بها خالد بن إلياس[(١)]، ووجهها أنها مبنيّة كما تقدّم، والتنوين للتنكير[(٢)].

تتميم:

اختلف في إفراد هيهات وجمعها، أما إذا كانت مفتوحة فلا خلاف في إفرادها، واستدلّوا على ذلك بكتبها بالهاء كما تكتب المفردات كأرْطاة[(٣)]. ومن كتبها بالتاء فهو ككَتْب بعض المفردات بالتاء، نحو ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩﴾ [الواقعة].

وأمّا في حالة الضمّ فمذهب أبي عليّ أنها جمع، وكان يكتبها بالتاء، ومذهب ابن جنّي أنّها مفردة بمعنى البعد، ويكتبها بالهاء، والضمّة عنده محتملة للبناء والإعراب وكلُّ مَن أعربَها ولم ينوّن جعلها مصدراً ممنوع الصرف للتعريف والتأنيث كـ: بَرّة علماً للمَبَرَّة[(٤)].

---

(١) خالد بن إلياس (أو إياس) بن صخر بن أبي الجهم، العدوي المدني، ضعيف في رواية الحديث. الجرح والتعديل ٣/ ٣٢١، والتهذيب ٣/ ٨٠.

(٢) الكشّاف، والبحر، والنحّاس ٢/ ٤١٨، والمحتسب ٢/ ٩٠، والعكبري ٢/ ١٤٩، والمحرّر ١١/ ٢٣٣، والقرطبي ١٢/ ١٢٢، والدّرّ المصون ٨/ ٣٣٥، والنشر ٢/ ٣٢٨، والإتحاف ٣٨٦.

(٣) واحدة الأرطى، نوع من الشجر. ينظر القاموس - أرط.

(٤) شرح التسهيل ٥/ ٢١.

وأمّا حالة الكسر فمذهب سيبويه أنها جمع سلامة كـ: مسلمات. ومفردها هيهاة، وكان الأصل أن يقال هَيْهَيات بقلب الألف ياء كأرْطَيات، لكن ضعف عن تصحيح الياء لبنائها، على الصحيح، وحُكمُ المبنيّ ألاّ يُقلبَ فيه الألف ياء؛ ألا ترى أنهم قالوا في هذا: هذان، ولم يقولوا: هذيان. والكسرة عنده كسرة بناء، لأن الكسرة في جمع المؤنث السالم نظيرة الفتحة في المفرد، فكما أن الفتحة في هيهات فتحة بناء فكذلك الكسرة في جمعها.

واختار الشيخ أبو حيّان أنها مفردة في جميع أحوالها، وقال: لا حجّة في كتبها بالتاء، لكون بعض المفردات يكتب بالتاء[1].

واختلف في إعراب ﴿ ۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ فمذهب الأكثر أن (هيهات) اسم فعل، وهو بمعنى بَعُد، وكُرّر توكيداً، وهو الصحيح[2].

واختلفوا في فاعلها: فمنهم من جعله (ما) أي: بَعُدَ الذي توعدونه، واللام زائدة، وتؤيّده قراءة ابن أبي عبلة[3]: (هيهات هيهات ما توعدون)[4] بإسقاط اللام. ومنهم من جعل الفاعل ضميراً يعود إلى «الإخراج» المفهوم من قوله الله تعالى: ﴿ أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ [الواقعة][5]

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢٩١، ٢٩٢، وشرح التسهيل، والدّرّ ٨/ ٣٣٦، واللسان هيه.

(٢) العكبري ٢/ ١٤٩، والبحر ٦/ ٤٠٥، وشرح التسهيل، والدّرّ ٣/ ٣٣٥.

(٣) هو إبراهيم بن أبي عبلة، شمر بن يقظان، تابعي ثقة، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة. توفي سنة ١٥١هـ أو بعدها. غاية النهاية ١/ ١٩.

(٤) البحر ٦/ ٤٠٥.

(٥) في الآية قبلها: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾.

واللام في ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ للبيان، أي: أعني لما توعدون، نحو: سقياً لك. ومنهم من جعل الضمير يعود إلى التصديق المفهوم من المعنى. ومنهم من قدّر الضمير في كليهما. ومنهم من جعل ذلك من باب الإعمال. ومنهم من جعل (هيهات) مبتدأ، و﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾ الخبر، وقد تقدّم ردّه. ويمكن تخريجه على مذهب الفرّاء، فيكون الفاعل مرتفعاً بهما، كمذهبه في: قام وقعد زيد[1].

واختلف في ﴿هيهات هيهات﴾ فمنهم من جعل الثاني تأكيداً، وهو الأكثر، وقد تقدّم. ومنهم من جعلهما مركَّبَين كـ: بيت بيت، فعلى هذا يرتفع الفاعل بهما معاً، وهو مذهب ثعلب[2].

واعلم أن في (هيهات) لغات، ذكر الصاغاني[3] اللغويّ منها ستًّا وثلاثين لغة[4]: هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان[5]، وهايهات،

---

(١) المحتسب ٢/ ٩١، والعكبري، والبحر، وشرح التسهيل.

(٢) شرح التسهيل ٥/ ٢٢.
وثعلب هو الإمام اللغويّ أبو العبّاس أحمد بن يحيى، من رؤوس الكوفيّين، صاحب «الفصيح» و«المجالس» وغيرهما، توفّي سنة ٢٩١هـ. إنباه الرواة ١/ ١٣٨، والسير ١٤/ ٥.

(٣) هو الإمام اللغوي، رضيّ الدين، الحسن بن محمد، صاحب المعجمات اللغوية: «العباب»، و«مجمع البحرين»، و«التكملة» وغيرها. توفّي سنة ٦٥٠هـ. السير ٢٣/ ٢٨٢، وبغية الوعاة ١/ ٥١٩.

(٤) في التكملة للصاغاني بعض هذه اللغات، وهي كلّها إضافة إلى عدد آخر من اللغات فيها جمعها الفيروزأبادي في الدُّرَر المبثّثة ٧٥، ٢١٢، وصلت إلى إحدى وسبعين لغة، وينظر في الدُّرَر مصادر أخرى.

(٥) (وأيهان) سقطت من ظ.

وآيهات، كلّ واحد من هذه الستّ مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكلّ واحدة منوّنة وغير منوّنة، فذلك ستّ وثلاثون لغة من ضرب ستّة في ستّة. وفيه زيادة على الستّ والثلاثين خمس لغات: أيهاكَ، وأيها بحذف الكاف، وأيهاً بالتنوين، وهيها، وهيهاتْ بالسكون، وبه قرأ عيسى بن عمر الهمداني[١].

واعلم أن الجمهور على أن ألف هيهات أصليّة منقلبة عن ياء، وأصله هَيْهَيَة فوزنه «فَعْلَلَة» كزلزلة، فيكون من باب المضاعف، وهو باب واسع. ومنهم من جعلها زائدة للإلحاق بأرْطاة[٢]، فوزنها «فَعْلاة»، ودخلوا بها في باب سلس[٣]، وهو قليل، ولم يحكموا بزيادة الياء، لأنه يلزم من الدخول في باب بَبر، أي كون الفاء والعين من جنس واحد، وهو قليل جدّاً[٤]. والبَبْر حيوان يكون بين يدي الأسد[٥].

ومن أحكام هيهات أنه لا يستعمل في الأكثر إلّا مكرّراً كالآية، وقد يستعمل غير مكرّر[٦]. قال الشاعر:

---

(١) هو عيسى بن عمر الهمداني، مقرىء الكوفة بعد حمزة، مات سنة ١٥٦هـ.
طبقات القرّاء ١/١٣٦، وغاية النهاية ١/٦١٢.
وينظر القراءة في المحتسب ٢/ ٩٠، والبحر ٦/ ٦٠٥، والقرطبي ٢/ ١٢٢.

(٢) وهو من الشجر. وينظر القاموس - أرط.

(٣) وهو ما كان فاؤه ولامه من جنس واحد.

(٤) اللسان - هيه.

(٥) الببر: نوع من السباع يعادي الأسد. اللسان والقاموس - ببر.

(٦) البحر وشرح التسهيل.

فهيهـاتَ هيهـاتَ العَقيـقُ وأهلُـه وهيهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُه[1]

فجمع بين التكرير وعدمه. ومن مجيئه مفرداً قوله:

هيهـاتَ قـد سَفِهَـتْ أُمَيَّـةُ رأيَهـا واستجهلتْ، حلماؤها سُفَهاؤها[2]

فإن قيل: فما فائدة المجيء بأسماء الأفعال بدلَ أفعالها؟

قلتُ: الاختصار والمبالغة: أما الاختصار فإن لفظها مع المذكّر والمؤنّث والمثنّى والمجموع واحد، وليس كذلك الفعل. وأما المبالغة فإن قولك: بَعُدَ زيد، ليس فيه من المبالغة ما في قولك: هيهات زيد. فإن قولك: بَعُدَ زيدٌ، يُفْهَمُ منه مُطْلَقُ البُعد، وإذا قلتَ: هيهات زيدٌ، فمعناه: بَعُدَ زيدٌ جدّاً، أي: بلغ في البُعد غايتَه.

☆ ☆ ☆

(١٣) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ قرىء بفتح التاء ونصب النون من (حين)، وبضمّ التاء ورفع النون، وكسر التاء وخفض النون:

أمّا قراءة الفتح ونصب النون فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه من قال: إنّ (لات) مركّبة من «لا» وتاء التأنيث، فالفتحة فيها كالفتحة في خمسة عشر، وهو قول سيبويه. ومن قال: إنّ التاء للتأنيث نحو رُبَّت وثُمَّت، فحرّكت لأجل التقاء الساكنين، وفتحت طلباً للخفّة، وهو قول الجمهور

---

(١) البيت لجرير بن عطيّة، وهو في ديوانه ٢/ ٩٦٥، والفرّاء ٢/ ٣٣٥، والإيضاح ١٦٥، والمسائل المشكلة ٥٢١، والخصائص ٣/ ٤٢، والمساعد ٢/ ٦٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣١٨، واللسان - هيه. ويروى (فأيهات..).

(٢) مرّ البيت ص٢٨.

والأخفش. ومن قال: إنّ التاء ليست للتأنيث وإنّما هي تاء زِيدت على الحين مستدلاً بقول الشاعر:

العاطفون تَحينَ ما من عاطفٍ ....[1]

أي: العاطفون حين لا عاطف، فحُرِّكت لكونها على حرف واحد، وفُتِحت طلباً للخفّة، وهو قول أبي عبيد[2]، واختاره أبو الحسين بن الطراوة[3] من نحاة الأندلس.

وأما من قال: إن (لات) أصلها «ليس» فأبدلوا السين تاء، كما صنعوا في ستّ، فلمّا صار «ليت» خافوا من الإلباس بـ«ليت» التي للتمنّي،

---

(١) ورد هذا الشطر في عدد من المصادر، ونُسب لأبي وَجزة السَّعدي، واختُلف في عجزه، فروي:

.... والمطمعون زمان أين المطعم

كما روي:

.... والمنعمون يداً إذا ما أنعموا

أو (والمسبغون، والمفضلون...).

ينظر المجالس ٣٧٤، والنحّاس ٢/ ٧٨٢، والإنصاف ١٠٨، والصحاح واللسان - حين، والمساعد ١/ ٢٨٤، والقرطبي ٥/ ١٤٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦٦، والخزانة ٢/ ٢٤٧، والهمع ١/ ١٢٦، والأشموني ٤/ ٣٣٩. قال الأشموني: «أراد: العاطفونه بهاء السكت، ثم أبدلها تاء، وحرّكها للضرورة».

(٢) وهو القاسم بن سلاّم، من كبار أئمّة العربيّة، له «غريب الحديث»، و«غريب المصنّف» وغيرهما، توفّي سنة ٢٢٥هـ. إنباه الرواة ٣/ ١٢، والسير ١٠/ ٤٩١.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبدالله المالقي، نحوي ماهر، له مؤلّفات، تلمذ للأعلم الشنتمري، وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض، توفّي سنة ٥٢٨هـ. بغية الوعاة ١/ ٦٠٢.

فأبدلوا الياء ألفاً، فقالوا «لات»، فالفتحة فيها كالفتحة في «ليس»، وهو مذهب أبي الحسن بن أبي الربيع[(١)].

وأما نصب الحين فعلى قول سيبويه إنما عملت عمل ليس، واسمها محذوف وهو الحين[(٢)]، وهذا المنصوبُ خبرُها، أي: ليس الحينُ حينَ مَخْلَص ولا فرار.

واختصّت «لات» بأن اسمها وخبرها لا يكونان إلاّ الحين، ولا يلفظ بهما معاً، فلا تقول: لات الحينُ حينَ كذا، بل يُذكرُ واحدٌ منهما ويحذف الآخر، والأكثر حذف الاسم مثل هذه القراءة. وعلى قول الأخفش: إن «لات» عملت عمل «إنّ»، فتنصب الاسم وترفع الخبر، فهذا الحين المنصوب هو اسمها، والخبر محذوف، أي: ولات حينَ مناص لهم. وللأخفش مذهب آخر: يرى أن «لات» لا تعمل شيئاً، فالمنصوب بعدها على مذهبه منصوب بفعل مضمر تقديره: ولات أرى حينَ مناص[(٣)]، وفيه نظر.

---

(١) هو عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع الأشبيلي، إمام العربيّة في عصره، أخذ على الشَّلَوبين وغيره، وصنّف «شرح الجمل»، و«شرح الإيضاح»، وغيرهما، توفّي سنة ٦٨٨هـ. بغية الوعاة ٢/ ١٢٥.

(٢) سقط من ب (فعلى قول.. الحين) بانتقال نظر الناسخ.

(٣) هذان القولان منسوبان للأخفش في المصادر. ينظر المغني، وشرح التسهيل. والذي في معاني القرآن للأخفش قوله في قراءة نصب (حين): «فشبّهوا «لات» بـ«ليس»، وأضمروا فيها اسم الفاعل».
وينظر أقوال العلماء في «لات» في: الكتاب ٢/ ٢٧٤، والمجاز ٢/ ١٧٦، والأخفش ٤٥٣، والنحّاس ٢/ ٧٨١، وشرح التصريح ١/ ٢٠٠، والهمع ١/ ١٢٦. والأقوال كلّها استوفاها أبو حيان في شرح التسهيل ٢/ ١٦٤ وما بعدها (نسخة الأسكوريال).

وأما قراءة ضمّ التاء ورفع النون فقرأ بها أبو السمّال، ووجهها أنها مبنيّة على الضمّ نحو منذُ، وربّ في لغة. وأما رفع (حين) فعلى قول سيبويه: إنّه اسم لات والخبر محذوف عكس النصب. وعلى قول الأخفش: مبتدأ والخبر محذوف، وليس لـ«لات» عمل[1].

وأما قراءة كسر التاء وخفض النون فقرأ بها عيسى بن عمر، ووجهها أنّها بُنيَت على الكسر نحو «جَيْرِ»، ويمكن أن تكون الكسرة في التاء إتباعاً لكسرة الحاء في حين[2]. وأمّا خَفْضُ الحين فهو أمر مُشْكِل، وخرّجَه بعضهم على أن «لات» حرف جرّ، والحين مجرور به، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

ولَتَعْرِفنّ خلائفاً مشمولةً ... ولَتَنْدَمَنّ ولاتَ ساعةِ مندم[3]

بخفض «ساعة».

وقد استعمل المتنبي ذلك في شعره، فقال:

لقد تَصَبَّرْتُ حينَ لات مُصْطَبَرٍ ... فالآنَ أَقْحُمُ حتى لات مُقْتَحَمِ[4]

---

(١) البحر ٧/ ٣٨٣.

(٢) البحر. وتحدّث النحّاس ٢/ ٧٨٤ عن القراءة بالتفصيل، وعنه نقل القرطبي ١٥/ ١٤٨.

(٣) الفرّاء ٢/ ٣٩٧، والبحر ٧/ ٣٨٤، والدّرّ المصون ٩/ ٣٥٠، والخزانة ٢/ ١٤٧. وقد استشهد المؤلّفون في الأضداد بالبيت في حديثهم عن «المشمولة» بمعنى المشئومة والمباركة. ينظر الأصمعي ١٨، وابن السكّيت ١٧٣، وابن الأنباري ١٦٨، وأبو الطيّب اللغوي ٤١٣.

(٤) ديوان المتنبي ٤/ ٤٠. قال شارحه: «التاء في «لات» زائدة، وقد تزاد في الحروف كـثُمّ وثُمّت، ورُبّ وربّت، والجرّ به شاذّ».

واستعمال المتنبي هذه اللغة لا تليقُ به؛ لأنّها في غاية الشذوذ، من كونه جَرَّ بعد «لات»، وأوقع بعدها الاسم وليس بحين ولا ظرف محمول على الحين، ولا يُسْمَحُ للمُوَلَّدين في مثل هذا الاستعمال. وقد خرّجه بعضهم على أنّ «لات» بمعنى غير، وهي صفة لمحذوف: أي: ونادَوا حيناً غير حين مناص، وهو مردود؛ لأن الواو إذ ذاك تكون زائدة ولا فائدة لها حينئذٍ. وأما تخريجُ الزمخشري لهذه القراءة فلا ينبغي أن يُسَطَّرَ لبُعده[1]. وأقرب من هذا كلِّه تخريجُ أبي حيّان رحمه الله، قال: إن الجرّ في (حين) على إضمار «من»، أي: ولات من حين مناص، ونظيره قولهم: على كم جذعٍ بيتك: أي من جذع، ونحوه: ألا رجلٍ جزاه الله خيراً، أي: من رجل، ويكون «من حين» في موضع رفع على أنه اسم «لات» بمعنى «ليس» كما تقول: ليس من رجلٍ قائماً، والخبر محذوف[2].

وخرّجَ بعضُهم خَفْضَ الحين على أنّ الخَفْضَ بـ«لات»، وخَفَضوا بها على الأصل، لأن ما اختصّ من الحروف بالأسماء ولم يكن كالجزء منها فالأصل فيه أن يعملَ الجرّ، ونظيرُ ذلك الجرُّ بـ«لعلّ» وبـ«لولا». وقد قال الفرّاء: ومن العرب من يَخْفِضُ بـ«لات»[3] وأنشد:

... ... ولَتَنْدَمَنّ ولاتَ ساعةِ مندمِ[4]

قلت: ولعمري، إنّه لتخريج حسن.

---

(١) ينظر الكشّاف ٣/ ٣٥٩، والبحر.

(٢) البحر ٧/ ٣٨٤.

(٣) الفرّاء ٢/ ٣٩٧.

(٤) مرّ البيت قريباً.

تتميم:

واختلفوا في الوقف على «لات»[1]: فسيبويه، والفرّاء، وابن كيسان[2]، والزجّاج يقفون بالتاء، والكسائي، والمبرّد[3] يقفان بالهاء. وأبو عبيد ومن قال بقوله يقفون على «لا»، وزعموا أنّ التاء زيدت في «حين». قال أبو عبيد: رأيت في الإمام - يعني مصحف عثمان رضي الله عنه - التاء كُتبت متّصلة بـ«حين». وهَبْ أنّه رأى ذلك في الإمام، فلا ينهض دليلاً؛ لأنّ الإمامَ فيه أشياءُ كثيرةٌ من غير الاصطلاح، ألا ترى أنّه قد جاء في الإمام أشياءُ موصولةٌ كان من حقّها أن تكون مفصولة نحو ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص] فيكون (تحين) من ذلك[4].

☆ ☆ ☆

(١٤) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «القتال» [محمّد]: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿١٥﴾﴾ قرىء بكسر التاء ورفعها ونصبها:

فأما قراءة الخفض فقرأ بها السبعة، ووجهها أنها صفة لـ(خمر)[5].

وأما قراءة الرفع: فوجهها أنها صفة لـ(الأنهار).

---

(١) ينظر الفرّاء ٢/ ٣٩٨، والنحّاس ٢/ ٧٨١، والقرطبي ١٥/ ١٤٦، والبحر.

(٢) أبو الحسن، محمد بن أحمد، من أعلام النُحاة، أخذ عن المبرِّد وثعلب، توفّي سنة ٢٩٩هـ. إنباه الرواة ٣/ ٥٧.

(٣) هو أبو العبّاس، محمد بن يزيد، إمام شهير، له «المقتضب»، و«الكامل»، وغيرهما، توفّي سنة ٢٨٦هـ. إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، والسير ١٣/ ٥٨٦.

(٤) النحّاس، والبحر، والزمخشري ٣/ ٣٥٩، والقرطبي ١٥/ ١٤٨.

(٥) النحاس ٣/ ١٧٢، والمشكل ٢/ ٣٠٧، والكشّاف ٨/ ٧٩، والعكبري ٢/ ٢٣٦، والبحر ٨/ ٧٩.

وأما **قراءة النصب** فوجهها النصب على المفعول من أجله، أي: لأجل لذّة[1].

☆ ☆ ☆

(١٥) ومن **ذلك** قوله تعالى في سورة «العلق»: ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ ﴾[2] قرىء بخفض ﴿ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ ﴾ وبنصبها وبرفعها.

فأما **قراءة الخفض** فقرأ بها السبعة، ووجهها أنها بدل من ﴿بالناصية﴾[3] بدل نكرة من معرفة، و(كاذبة) و(خاطئة) صفة لها. واختلف في شرط صفة النكرة إذا كانت بدلاً من معرفة: فمنهم من اشترطه ومنهم لم يشترطه[4].

وأما **قراءة النصب** فقرأ بها أبو حَيوة، وابن أبي عَبلة، وزيد بن علي. ووجهها أنها منصوبة على الذمّ، أي: أذُمُّ ناصيةً كاذبةً خاطئةً.

وأما **قراءة الرفع** فقرأ بها الكسائي في رواية، ووجهها أنها مرفوعة على الخبر لمبتدأ محذوف، أي: هي[5].

---

(١) في الكشّاف والبحر أنّه قُرىء بالرفع والنصب دون إسناد لقارىء. وفي النحّاس، والمشكل: «ويجوز (لذّةٍ) نعت لـ (أنهار)، ويجوز النصب على المصدر».

(٢) سقط من ب (بخفض... خاطئة).

(٣) أي بدل من (بالناصية).

(٤) الفرّاء ٣/ ٢٧٩، والنحّاس ٣/ ٧٤٠، والكشّاف ٤/ ٢٧٤. وفي البحر ٨/ ٤٩٥: «وليس شرطاً في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف عند البصريين خلافاً لمن شرط ذلك من غيرهم، ولا أن يكون أيضاً من لفظ الأوّل خلافاً لزاعمه».

(٥) الفرّاء ٣/ ٢٧٩، والنحّاس ٣/ ٧٤٠، والبحر ٨/ ٤٩٥، والدّرّ المصون ١٠/ ٦٠، والشواذّ للعكبري ٤١٧.

تتميم:

وصف الناصية بالكذب والخطأ مجاز، وإنما ذلك من صفة صاحب الناصية، وحسّن ذلك كون الناصية مُحَدَّثاً عنها في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾[1].

☆ ☆ ☆

---

(١) الكشّاف ٤/ ٢٧٢، والبحر.



حَرْفُ الثّاء

(١٦) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنبياء» عليهم السلام: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ[١] إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۝٣﴾ [الأنبياء] قرئ بخفض الثاء من ﴿مُحْدَث﴾ ورفعها ونصبها:

فأما قراءة الخفض فقرأ بها السبعة، ووجهها[٢] أنها صفة لـ﴿ذِكر﴾ على اللفظ[٣].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها ابن أبي عَبلة، ووجهها أنها صفة لـ﴿ذِكر﴾ على الموضع لأنّ ﴿من﴾ زائدة، والتقدير: ما يأتيهم ذكرٌ مُحْدَثٌ، كما تقول: ما من أحد فاضلٌ في الدار، أي: ما أحد فاضل، والموضع من مواضع زيادة «من»[٤].

وأما قراءة النصب فقرأ بها زيد بن علي، ووجهها أنها حال من (ذِكر) وإن كان نكرة، فإنه قد وصف بقوله تعالى: ﴿من ربِّهم﴾[٥].

---

(١) أسقط ناسخ ظ سطراً بانتقاله من (محدث) إلى مثلها.

(٢) وهنا سقط آخر من ظ (ووجهها... عبلة) بانتقال النظر.

(٣) النحّاس ٢/ ٣٦٥، والعكبري ٢/ ١٣٠، والبحر ٦/ ٢٩٦.

(٤) أي لأنه مسبوق بنفي، ومثله إذا كان مسبوقاً باستفهام.

(٥) الكشّاف ٢/ ٥٦٢، والبحر ٦/ ٢٩٦. قال الفرّاء ٢/ ١٩٧ «لو كان (المحدث) نصباً أو رفعاً لكان صواباً..». وينظر النحّاس ٢/ ٣٦٢، والمشكل ٢/ ٨٠، والعكبري ٢/ ١٣٠.

تتميم:

في هذه الآية الكريمة لطيفة: وهو توالي أربع أحوال فـ ﴿محدث﴾ - فيمن نصب - حال من ﴿ذكر﴾، و﴿إلّا استمعوه﴾ حال من المفعول في ﴿ما يأتيهم﴾، ﴿وهم يلعبون﴾ حال من الضمير المفعول في ﴿استمعوه﴾. و﴿لاهيةً﴾ حال من الضمير في[1] ﴿يلعبون﴾.

ونظير هذه الآية في توالي الحالات قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ ﴿٨﴾﴾ [الحديد] فقوله تعالى: ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾ حال، ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ حال ثانية، ﴿وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ﴾ حال ثالثة[2].

ومن توالي الحالات قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴿١﴾ كَاذِبَةٌ ﴿٢﴾ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴿٣﴾﴾ [الواقعة] في قراءة زيد بن علي، فإنّه قرأ بنصب ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾[3] و﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا﴾ جملة في موضع الحال من ﴿الواقعة﴾، أي: إذا وقعت صادقةً، و﴿خافضة﴾، و﴿رافعة﴾ حالان منها أيضاً.

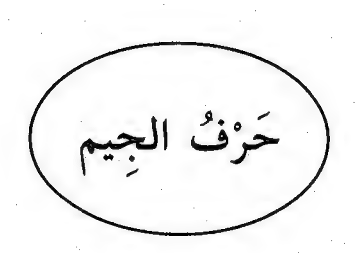
☆ ☆ ☆

---

(١) سقط من ب (المفعول... في). ينظر الفرّاء ٢/ ١٩٨، والكشّاف ٢/ ٥٦٢، والعكبري ٢/ ١٣٠، والبحر ٦/ ٢٩٦.

(٢) الكشّاف ٤/ ٦٢، والبحر ٨/ ٢١٨.

(٣) روي عن اليزيدي والحسن وغيرهما القراءة بالنصب. قال الكسائي - كما في شواذّ ابن خالويه ١٥٠: «لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت ﴿خافضة رافعة﴾ بالنصب. ينظر الفرّاء ٣/ ١٢١، والنحّاس ٣/ ٣١٩، والكشّاف ٤/ ٥٢، والعكبري ٢/ ٢٥٣، والبحر ٨/ ٢٠٣، والإتحاف ٥٠١.



حَرْفُ الجِيم

(١٧) **فمن ذلك** قوله تعالى: [في سورة «الأنبياء»]: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ ۝٥٨﴾ قرىء بضمّ الجيم من (جذاذ) وكسرها وفتحها:

فأمّا قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة إلا الكسائي، ووجهها أنها جمع جُذاذة، كزُجاج وزُجاجة، قاله اليزيدي[1].

وأمّا قراءة الكسر فقرأ بها الكسائي، ووجهها أنها جمع جَذيذ، ككريم وكِرام[2].

وأما قراءة الفتح فقرأ بها ابن عبّاس رضي الله عنهما، وأبو نَهيك[3]، وأبو السَّمّال، ووجهها أنها مصدر بمعنى المجذوذ، كالحصاد بمعنى المحصود[4].

---

(١) هو يحيى بن المبارك، الإمام البصري، نحوي مقرىء علاّمة ثقة. توفّي سنة ٢٠٢هـ. غاية النهاية ٢/ ٣٧٥.

(٢) ينظر القراءتان وتوجيههما في: السبعة ٤٢٩، والحجّة ٥/٢٥٧، والتيسير ١٥٥، والكشف ٢/ ١١٢، والإقناع ٧٠٣، والنشر ٢/ ٣٢٤، والإتحاف ٣٧٧، والفرّاء ٣/ ١٩٩، وأبو زرعة ٧٠٣، والكشّاف ٢/ ٥٧٦، والعكبري ٢/ ١٣٤، والقرطبي ١١/ ٢٩٧، والبحر ٦/ ٣٢٢، والدّرّ المصون ٨/ ١٧٣.

(٣) هو علباء بن أحمر، أبو نهيك اليشكُري الخراساني، له حروف من الشواذّ تنسب إليه، روى عن عكرمة مولى ابن عبّاس. غاية النهاية ١/ ٥١٥.

(٤) الكشّاف، والقرطبي، والبحر.

وقيل: ضمّ الجيم وكسرها وفتحها لغة، وأجودها الضمّ، كالحُطام والرُّفات. وقال قطرب[1]: هو مصدر في لغاته الثلاث، لا يُثنّى ولا يُجمع[2].

والجَذّ في اللغة: القطع، يقال: جَذَذْتُ الشيء: قطعته وكسرته، قال الشاعر:

بنو المُهَلَّبِ جَذَّ اللهُ دابِرَهم   أمسَوا رَماداً، فلا أصلٌ ولا طَرَفُ[3]

والجُذاذ: ما تكسّر من الشيء، ويقال للحجارة من الذهب جذاذة، لأنها تقطع. و﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هود] أي غير مقطوع.

تتميم:

إنْ قيل: لأيّ شيء جيء بضمير من يَعْقِلُ في قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا ﴿٥٨﴾﴾ والأصنامُ لا تَعْقِلُ؟

قيل: إنّما كان ذلك لأنّها عندهم بمنزلة من يَعْقِل.

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ﴾ استثناء من الضمير في قوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ﴾ أي: إلاّ كبيراً لهم لم يجعله جذاذاً.

فإن قيل: فالضمير في ﴿لهم﴾ على أيّ شيء يعود؟

قيل: يحتمل أن يعود على الصنم، والاعتذار ما تقدّم، ويحتمل أن

---

(١) هو محمد بن المستنير، لقّبه شيخُه سيبويهِ قطرباً، له «المثلّث» وغيره، توفّي سنة ٢٠٦هـ. إنباه الرواة ٣/ ٢١٩، وبغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

(٢) ينظر أبو زرعة، والبحر، والدُّرر المُبثّثة ٩٠.

(٣) البيت لجرير - ديوانه ١/ ١٧٦، والكامل ٣/ ١٣٥، والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٦. وفيها (آل المهلّب. . .). وفي الكامل: (أضحوا رماداً). وفي الأشباه: (أمسوا رميماً).

يعود على عُبّادها[1].

☆ ☆ ☆

(١٨) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «القصص»: ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٢٩﴾﴾ قرىء بكسر الجيم من ﴿جذوة﴾ وضمِّها وفتحها.

فأما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة إلا حمزة وعاصماً.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها حمزة، والأعمش، وطلحة، وأبو حيوة.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها عاصم. وكلّها لغات بمعنى واحد، وكذلك جمعها مثلّث يقال: جذاً بضمّ الجيم وفتحها وكسرها[2].

واختُلف في (الجذوة)[3]، فقيل: هي الجمرة، وعليه الأكثر. وقال أبو عبيدة[4]: والجذوة: القطعة الغليظة من الخشب، كان في طرفها نار أو لم يكن[5].

☆ ☆ ☆

---

(١) ينظر الكشّاف ٢/ ٥٧٦، والبحر ٦/ ٣٢٢، والقرطبي ١١/ ٢٩٨، والدّرّ المصون ٨/ ١٧٤.

(٢) ينظر السبعة ٤٩٣، والحجّة ٥/ ٤١٣، والتيسير ١٧١، والكشف ٢/ ١٧٣، والنشر ٢/ ٣٤١، والإتحاف ٤١٦، والفرّاء ٢/ ٣٠٥، والبحر ٧/ ١١٦، والدّرر المبثّثة ٩٠.

(٣) سقط من ب (فقيل: هي.. القطعة) وهو ما يتكرّر كثيراً بانتقال النظر.

(٤) هو معمر بن المثنّى، اللغويّ الأخباريّ العالم، صاحب «مجاز القرآن» وغيره، توفّي سنة ٢١٠هـ. إنباه الرواة ٣/ ٢٧٦، والسير ٩/ ٤٤٥.

(٥) مجاز القرآن ٢/ ١٠٢، والنكت ٣/ ٢٢٧، والقرطبي ١٣/ ٢٨١.



حَرْفُ الحاء

(١٩) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ ﴿١٣٨﴾﴾ قرئ بكسر الحاء وسكون الجيم من ﴿حجر﴾، وبضمّها وبفتحها مع سكون الجيم:

فأما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه «فِعْل» بمعنى «مفعول»، مثل الذِّبح بمعنى المذبوح، والطِّحن بمعنى المطحون، ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث والواحد والجمع[(١)].

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها الحسن، ووجهها أنّه لغة في المكسور.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها أيضاً الحسن، ووجهها وجه الضمّ. والله أعلم[(٢)].

☆ ☆ ☆

(٢٠) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «والذّاريات»: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴿٧﴾﴾ قرئ بضمّ الحاء وكسرها وفتحها.

وقد تقدّم الكلام في ذلك مستوفىً في حرف الباء[(٣)].

☆ ☆ ☆

---

(١) الأخفش ٢/ ٢٨٧، والنحّاس ١/ ٥٨٣، والكشّاف ٢/ ٥٤، والقرطبي ٧/ ٩٤، والبحر ٤/ ٢٣١، والدُّرر المبثّثة ٩٥.

(٢) في الإتحاف ٢٥٩. عن المطوّعي راوية الأعمش: (حُجر). وعن الحسن: (حُجْر). وفي القرطبي والبحر نسب للحسن الضمّ والفتح.

(٣) مرّت في الفقرة ٧.

(٢١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الرّحمن»: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ۝٣٥﴾.

قرأ ابن أبي إسحق (ونَحِسّ) مكان (نحاس) فجعله فعلاً مضارعاً من حَسّه: إذا قتله، وأجرى على الحاء الحركات الثلاث على التَّخيير، فهي قراءة مثلثة عنده[1].

فوجه **الضمّ** أنّ الماضي على «فعَلَ» بفتح العين، والمضارع على «يفعُلُ» بضمّها، نحو شدَّ يشُدّ، وهو القياس؛ لأنّه حسّ متعدٍّ.

ووجه **الكسر** أنّ الماضي كذلك والمضارع على «يفعِل» بالكسر نحو شدّ يشدّ، يروى بالضمّ على القياس، وبالكسر سماعاً[2]. ومثله يحسّ هاهنا.

ووجه **الفتح** أن الماضي على «فَعِل» بكسر العين، والمضارع على «يفعَل» بفتح العين.

☆ ☆ ☆

ولم نجد في **الخاء** شيئاً.

☆ ☆ ☆

---

(١) البحر ٨/ ١٩٥، وينظر المحتسب ٢/ ٣٠٤، وشواذّ العكبري ٣٧٥.

(٢) ينظر اللسان - شدّ، والمصباح المنير ٢/ ٤٠٩.



حَرْفُ الدّال

(٢٢) فمن ذلك قوله تعالى في أوّل «فاتحة الكتاب»: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴿٢﴾﴾ قرىء برفع الدال ونصبها وجرّها.

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، ووجهها أن (الحمد) مبتدأ، و(لله) في موضع الخبر، واللام بمعنى الاستحقاق، وهي متعلّقة بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، أي: الحمد ثابت لله[١].

وأما قراءة النصب فقرأ بها هارون العَتَكيّ، ورُؤبة[٢]، وسفيان بن عُيينة[٣]. ووجهُها أنه منصوب على المصدر على طريقة المصدر المنصوب بفعل لا يظهر، أي: أحمَدُ اللهَ الحمدَ. وقيل: إنّه منصوب بفعل من غير لفظ الحمد، أي: اقرأ الحمد لله، فلا يكون هذا مصدراً، والأوّل أصحّ.

فمن جعل (الحمد) منصوباً بـ: اقرأ، فاللام من (لله) يتعلّق به، ومن جعله منصوباً على المصدر فاللام خرجت مخرج البيان، أي: أعني لله.

فإن قيل: لأيّ شيء لا تكون اللام متعلّقة بالمصدر؟

فالجواب: أنهم قالوا: سَقْياً لزيد، ولم يقولوا سَقياً زيداً، فدلّ هذا

(١) المشكل ١/٨، والعكبري ١/٥، والبحر ١/١٨، والدّرّ المصون ١/٣٨.

(٢) رؤبة بن العَجّاج، الرّاجز، توفّي سنة ١٤٥هـ. السير ٦/١٦٢.

(٣) إمام محدّث ثقة، عرض على ابن كثير وغيره، توفّي سنة ١٩٨هـ. غاية النهاية ١/٣٠٨.

على أن المجرور لعامل آخر خلاف المصدر[١].

وقراءة الرفع أبلغ من قراءة النصب، ولهذا أجمعَ السبعةُ عليها؛ لأنّ قراءة الرفع تُؤذن باستغراق الحمد، وقراءة النصب تُؤذن بحمد مخصوص، أعني حمد المتكلّم، ولأنّ قراءة الرفع تؤذن بالثبات والاستقرار، وقراءة النصب تؤذن بالتجدّد[٢]، ألا ترى قوله تعالى ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌۖ ﴿٦٩﴾﴾ [هود] فعبّر عن تحيّة إبراهيم عليه السلام بالرفع تنبيهاً على أنّ تحيّتَه خيرٌ من تحيّتهم لما في الرفع من الثبوت والاستقرار.

وأما قراءة الخفض فقرأ بها الحسن، وزيد بن علي، ووجهها أنّهم كرهوا الخروج من رفع إلى كسر، فكسروا الدال إتباعاً لكسرة اللام، كما قالوا: مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء، والأصل فيها الضمّ، وقالوا: المِغِيرة بكسر الميم إتباعاً لكسرة الغين، والأصل الضمّ.

وفي هذه القراءة ضعف؛ لأن فيها إتباع حركة الإعراب لحركة البناء[٣]، والإتباع - وإن كان شاذّاً - فهو باب مُتَّسع، ولا تنافي بين شذوذه واتّساع بابه، فلذلك يكون في كلمة واحدة كما تقدّم، ويكون في كلمتين: نحو قولهم: قَدُمَ وحَدُثَ، بضمّ الدال من حدث، والأصل فيه فتحها، فإذا استعمل وحده فُتحت الدال، وإذا استعمل مع قدم ضُمّت

---

(١) الفـرّاء ١/ ٣، والنحّـاس ١/ ١١٩، والكشّـاف ١/ ٤٨، والعكبـري ١/ ٥، والقرطبي ١/ ١٣٥، والبحر ١/ ١٨.
(٢) النحّاس ١/ ١١٩، والبحر ١/ ١٩.
(٣) ينظر الفرّاء ١/ ٣، والنحّاس ١/ ١٢٠، والمحتسب ١/ ٣٧، والكشّاف ١/ ٢٥١، والعكبري ١/ ٥، والقرطبي ١/ ١٣٦، والبحر ١/ ١٨، والدّرّ المصون ١/ ٤١.

إتباعاً لضمّة قدم[1].

ومنه قولهم: هَنَأَني الطعامُ وَمَرَأَني، وإنما الكلام أَمْرَأَني[2].

ومنه قوله عليه السلام «أنفِقْ يا بلالاً ولا تَخْشَ من ذي العرش إقلالاً»[3] فردّ النداء إلى الأصل من النصب إتباعاً لقوله عليه السلام «إقلالاً».

ومنه قولهم: «إن فلاناً ليأتينا بالغدايا والعشايا»، فجمع غداة على «فعائل» ليزدوج مع العشايا جمع عشيّة، وحقّ الغداة ألاّ تجمع على «فعائل»؛ لأنّها «فَعْلة»، وفي هذا نظر؛ لأنهم قد قالوا في الغداة: غَدِيّة على وزن عَشِيّة، ذكره ابن الأعرابي في «نوادره»[4]، وأنشد عليه:

ألا ليتَ حظّي من زيارة أُمِّيَهْ غَدِيّاتُ قَيظٍ أو عَشِيّاتُ أَشْتِيَهْ[5]

فعلى هذا يكون الغدايا قياساً مثل العشايا لا للإتباع.

---

(١) قال في القاموس - حدث: «. . . وتُضمّ داله إذا ذُكر مع قدُم».

(٢) اللسان والقاموس - مرأ.

(٣) في المقاصد الحسنة للسخاوي ١٠٣ كلام طويل عن الحديث، وأورده برواية (أنفق بلال ولا تخش من ذي العرش إقلالاً) وتحدّث عن رواياته.

(٤) ابن الأعرابيّ هو أبو عبدالله، محمد بن زياد، لغوي راوية، توفّي سنة ٢٣١هـ. إنباه الرواة ٣/ ١٢٨، والسير ١٠/ ٦٨٧.
ونقل ابن جنّي في المحتسب ٢/ ١٦، وابن منظور في اللسان عشا، غدا - عن ابن الأعرابي أنّه يرى أن غدايا جمع غَدِيّة، كما أن العشايا جمع عَشِيّة، ولم يكن يرى ذلك من الازدواج. وينظر الفاخر للمفضّل بن سَلمة ٣.

(٥) البيت في المحتسب ٢/ ١٦ عن ابن الأعرابي، وهو في اللسان عشا، غدا.

ومنه قوله عليه السلام: «ارْجِعْنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجورات»[1] ومأزورات أصله الواو لأنه من الوِزر، وإنما هُمز إتباعاً لمأجورات.

ومنه قولهم: «لا يعرف سُحادِلَيه من عُنادِلَيه» فثنّى السُّحادل وهو مفرد لأنّه الذَّكَر، إتباعاً لتثنية عُنادِلين، لأنهما الأُنْثَيان[2].

ويكون الإتباع أيضاً بين حركتي البناء والإعراب، وبين المفرد والتثنية، ويكون الإتباع للأوّل وللآخر.

تتميم:

واختلفوا في الألف واللام في (الحمد):

فمنهم من جعلها للعهد، أي: الحمدُ المعروفُ عندَكم هو لله.

ومنهم من جعلها لتعريف الماهيّة، كقولهم: الدّينار خيرٌ من الدّرهم، أي: أيّ دينار كان هو خيرٌ من أيّ درهم كان، فيستلزم ثبوت جميع المحامد لله تعالى، لأن المعنى: أيّ حمد كان فهو لله.

ومنهم من جعلها لتعريف الجنس فيفيد الاستغراق بالمطابقة، وهذا هو أصحّ الأقوال، إذ لا حمدَ في الحقيقة إلاّ لله[3].

---

(١) الحديث في سنن ابن ماجة - كتاب الجنائز ١/ ٥٠٣ (١٥٧٨)، وضعّفه الألباني. وينظر النهاية ٥/ ١٧٩.

(٢) في القاموس - سحدل: السُّحادل كعلابط: الذَّكَر «وهو لا يعرف سُحادليه من عُناديه» ثنّى لمكان عُنادليه، وهما الخِصيتان. وينظر القاموس - عندل.

(٣) ينظر القرطبي ١/ ١٣٣، والبحر ١/ ١٨، والكشّاف ١/ ٤٩، وحاشية الجرجاني عليه.

وذهبت المعتزلة إلى أن الألف واللام لمجرّد الجنس، فلا تفيد عندهم الاستغراق، والمعنى عندهم: لله حمدٌ من جنس الحمد الذي تعرفون، ووهَّمَ الزمخشريُّ من ادّعى الاستغراق. وهو الواهم في الحقيقة.

قال بعض أشياعه: إنّما كان ادّعاء الاستغراق وَهَماً لوجهين:

أحدهما: أنّ (الحمدُ لله) ناب منابَ[1] أحْمَدُ الله، وأَحْمَدُ الله لا يفيد الاستغراق، فكذلك (الحمد لله) لأن النائب لا يكون أقوى من المنوب عنه. **قلنا**: لا نسلّم النيابة، وإن سلّمناها، فكم من نائب أقوى من المنوب عنه، دليله عينُ مسألته: ألا ترى أن الزمخشري قد قَرّر أن (الحمد لله) بالرفع أبلغ من النصب، لأن الرفع يقتضي الدوام والاستقرار والنصب يقتضي التجدّد، فقد بان لك أن (الحمد لله) وإن كان نائباً فهو أبلغ وأقوى من المنوب عنه، وهو أحمدُ الله، فانظر هذا الرجل كيف انتصر للزمخشري بشيء لا يرتضيه، «فحُبُّكَ الشيءَ يُعمي ويُصِمّ».

الثاني من الوجهين: أنّ غيرَ اللهِ يُحمد، فمن ادّعى الاستغراق خالف الواقع. وهذا باطل؛ لأنّ غيرَ الله لا يستحقُّ حمداً إلا بالمجاز، والحمد بالحقيقة إنّما هو لله تعالى؛ لأنّه خالقُ كلِّ نعمة والفاعل لها، والعبدُ واسطةٌ، فالحمدُ في الحقيقة لله تعالى، وما ذكرَه من أن شكر المُنْعِم واجبٌ، مُسَلَّم، لكنّ المُنْعِمَ في الحقيقة هو اللهُ تعالى.

و(الحمد) مصدر، لا يُثَنّى ولا يُجمع. وأمّا قول الشاعر:

وأبلجَ محمودِ الثنايا خَصَصْتُه   بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمُدي[2]

---

(١) في ب (عن) بدل (مناب).

(٢) البيت دون نسبة في القرطبي١/ ١٣٣، والبحر ١/ ١٨، والدّرّ المصون ١/ ٣٨.

فإنّما جمعَه لأنه راعى فيه الأنواعَ والاختلاف، والمصدر إذا رُوعي فيه ذلك ثُنّي وجُمع.

والفعل منه حَمِدَ بكسر الميم، وقد سُمع فيه الفتح. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٢٣) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «النور»: ﴿كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴿٣٥﴾﴾ قرىء بضمّ الدال وفتحها وكسرها مع تشديد الياء، وقرىء بالحركات الثلاث في الدال مع المدّ والهمز:

فأما قراءة ضمّ الدال وتشديد الياء فقرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر وحفص[١]، ووجهها أنه منسوب إلى الدّرّ لبياضه وصفائه، فالياء زائدة للنسب، ووزنه «فُعْلِيّ». قيل: ويحتمل أن يكون أصله الهمز، من «درأ» ثم سهّل وأدغم، فوزنه «فُعِّيل» ويأتي الكلام عليها.

وأما قراءة فتح الدال مع تشديد الياء فقرأ بها قتادة، وزيد بن عليّ، والضحّاك[٢]، ورُوِيَت عن نصر بن عاصم[٣]، وأبي رجاء،

---

(١) وقراءة حمزة وأبي بكر مثلها، لكنّها مهموزة (دُرِّيء)، وقراءة الكسائي وأبي عمرو بكسر الدال والهمز. وينظر هذه القراءات وغيرها في: السبعة ٤٥٥، والحجّة٥/ ٣٢٢، والتيسير١٦٢، والكشف ٢/ ١٣٧، والإقناع٧١٢، والنشر ٢/ ٣٣٢، والبحر٦/ ٤٥٦، والإتحاف ٣٩٤، والمحتسب ٢/ ١١٠.

(٢) الضحّاك بن مزاحم، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن، توفّي سنة ١٠٥هـ. غاية النهاية ١/ ٣٣٧.

(٣) هو نصر بن عاصم الليثي البصري النحوي، ممّن نسب إليهم وضع العربية، قرأ على أبي الأسود، توفّي سنة ١٠٠هـ. معرفة القرّاء ٥٨، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٦. وفي المحتسب٢/ ١١٠ (نصر بن علي) وماأثبت من المخطوطات والبحر٦/ ٤٥٦.

وابن المُسَيَّب[١]، ووجهها أن يكون منسوباً إلى الدُّرّ، وفتح الدال من تغيّر النسب، ويكون وزنه «فَعْلِيّاً»، ويحتمل أن يكون من الدَّرء، فوزنه «فَعِّيل»، فدخله التسهيل والإدغام.

وأما قراءة الكسر مع تشديد الياء فقرأ بها الزُّهري[٢]، ووجهها أن يكون منسوباً إلى الدُّرِّ كما تقدّم، وكسر الدال من تغيّر النسب، فوزنه «فِعْلِيّ»، ويحتمل أن يكون «فِعِّيلاً» من الدَّرء، ودخله التسهيل والإدغام كما تقدّم.

وأما قراءة الضمّ مع المدّ والهمز فقرأ بها حمزة وأبو بكر أحد راويَي عاصم، ووجهها أن يكون مأخوذاً من الدَّرْء، وهو الدفع، لأنه يدفع الظُّلمة بضَوئه، ووزنه «فُعِّيل»، وهو وزن غريب، فمن أثبته - وهو الظاهر من سيبويه، وأبي علي[٣] جعل منه مُرِّيقاً وهو العُصْفُر، ويقال له الإحريض، وسُرِّيّة: وهي الأَمَة التي بَوَّأْتَها بيتاً، فيمن جعلها مشتقّة من السُّرُور، فيكون أصله سُرِّيراً، فأبدل من أحد المضاعَفين ياء وأدغمه في ياء «فُعِّيل»، ومُرِّيخاً للذي في داخل القرن[٤]، وعُلِّيّة للغرفة، وذُرِّيّة: نسل الثَّقَلين[٥]. ومن لم يثبت «فُعِّيلاً» في الكلام أَوَّلَ هذه الأشياء، وقال في

---

(١) هو سعيد بن المسيّب، التابعي الجليل، والإمام المدني الكبير، استشهد سنة ٩٥هـ. السير ٤/٢١٧، وغاية النهاية ١/٣٠٨.

(٢) هو محمد بن مسلم، من الأئمّة الكبار، تابعيّ، توفّي سنة ١٢٤هـ. السير ٥/٣٢٦، وغاية النهاية ٢/٢٦٢.

(٣) الكتاب ٤/٢٦٨، والمسائل المشكلة ٤٩٧. وينظر الحجّة ٥/٣٢٣.

(٤) في البحر (القرن اليابس). وضبطه في القاموس كقَتيل وسِكّين، وفسّره بالقَرن في جوف القرن. وينظر اللسان - مرخ.

(٥) ينظر المسائل المشكلة، والمحتسب ٢/١١٠، والبحر ٦/٤٥٦.

دُرِّيء: وزنه «فُعُّول» كسُبُّوح، وكان الأصل فيه دُرُّوء ثم استثقل، فحوّلت الضمّة في الراء كسرة والواو ياء، فقيل دُرِّيء. وأما مُرِّيق فالقول فيه كالقول في دُرِّيء، أو يكون لقلّته لم يُعْتَدَّ به. أما سُرِّيّة فهي «فُعْليّة» منسوبة إلى السِّرّ وهو الجماع والإخفاء، لأن الإنسان كثيراً ما يُسِرّها ويَسْتَرُّها عن حُرّته، وإنّما ضُمّت سينه لأجل النسب. وأما مرِّيخ فقد قيل وزنه «فِعِّيل» بكسر الميم. وأما علِّيّة فقد قيل فيه أيضاً «فِعِّيلة» بكسر العين. وأما ذُرّيّة فيحتمل أن يكون وزنه «فُعلولة» من الذَّرّ، والأصل ذُرُّورة، فأبدلوا من الراء الأخيرة ياء لأجل التضعيف، فقالوا: ذُرُّوية، ثم قلبوا الواو ياءً وأدغموها في الياء فصار ذرّيّة، فحوّلوا الضمّة كسرة لأجل الياء، وسيأتي الكلام على «ذرّيّة» بعد هذا[1].

وأما قراءة فتح الذال مع المدّ والهمز فقرأ بها قتادة، وأبان بن عثمان[2]، وابن المسيّب، وأبو رجاء، وعمرو بن فائد[3]، والأعمش، ونصر بن عاصم، ووجهها أنها «فَعِّيل» من الدَّرء، قال ابن جنّي: وهو وزن عزيز لم يُحفظ منه إلا السَّكِّينة بفتح السين وشدّ الكاف[4].

---

(١) ينظر ما سيأتي في الذال (٢٥).

(٢) أبان بن عثمان بن عفّان، يكنّى أبا سعيد، توفّي سنة ١٠٥هـ. طبقات خليفة ٢٤٠، والجرح والتعديل ٢/ ٢٩٥.

(٣) عمرو بن فائد، أبو علي الأسواري البصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. غاية النهاية ١/ ٦٠٢.

(٤) المحتسب ٢/ ١١٠، والبحر ٦/ ٤٥٦.

وأما قراءة كسر الدال مع المدّ والهمز فقرأ بها أبو عمرو، والكسائي، ووجهها أنها «فِعِّيل» من الدَّرء، وهو وزنٌ كثيرٌ في الأسماء، كسِكّين، وسِكّير.

تتميم:

الكوكب هو النجم البادي، ولا يقال له كوكب إلا عند ظهوره، قاله الراغب[1]. وكوكبُ الشيء: معظمه. وكوكبُ الروضة: نورها. وكوكبُ الحديد: بريقه. والكوكب: البياض في سواد العين، ذهب البصر أو لم يذهب. والكوكب: قطرات الجليد التي تقع على البَقل بالليل. والكوكب: شدّة الحرّ ومعظمه. والكوكب: الماء. والكوكب: السيف. والكوكب: سيّد القوم. والكوكب: الرجل بسلاحه. والكوكب: المَحْبِس. والكوكب: الجماعة من الناس. والكوكب: المسمار. والكوكب: الخطّة تخالف لون أرضها. والكوكب: عين البئر، والكوكب: الجبل. قال الأزهري[2]: سمعتُ غير واحد من العرب يقول للزُّهرة من بين الكواكب: كوكبة، يؤنّثها، وسائر الكواكب تذكّر[3].

قال الضحّاك: والمراد بالكوكب في الآية: الزُّهرة. شبّه الزجاجة بها في ضوئها وشعاعها.

---

(١) هو الحسين بن محمد الأصبهاني، صاحب «المفردات» وغيره، توفّي سنة ٥٠٢هـ. كشف الظنون ١/٣٦، ومقدّمة المفردات. والنصّ في «المفردات» كبّ.

(٢) أبو منصور، محمّد بن أحمد، صاحب «تهذيب اللغة» وغيره، من أئمّة العربيّة، توفّي سنة ٣٧٠هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٥.

(٣) التهذيب ١٠/ ٤٠٣. وينظر الصحاح واللسان والقاموس - ككب.

وهنا تنبيه: وهو أن كوكباً وزنه «فوعل»، والواو زائدة، فكان حقّ الجوهري[1] أن يذكره في فصل «ككب» لا في فصل «كوكب»[2]، والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٢٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١﴾ قرىء بضمّ الدال من (ص) وفتحها وكسرها.

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها الحسن، وابن السَّمَيْفَع[3]، وهارون الأعور، وتوجيهُها: أنّ من قال: إن «صاداً» اسم للسورة، فيكون خبرَ مبتدأ محذوف، أي: هذه صاد، ومنع الصرف للتأنيث والعلميّة. ومن قال: إنه حرف مقتطع من كلمةٍ: أمّا من الصَّمَد والصادق، أو من صدق محمد، فلا محلَّ له من الإعراب.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها عيسى، ومحبوب[4] عن أبي عمرو، ووجهها

---

(١) هو الإمام اللغوي، إسماعيل بن حمّاد، صاحب الصحاح، توفّي سنة ٣٩٧هـ. ينظر إنباه الرواة ١/ ١٩٤، والسير ١٧/ ٨٠.

(٢) أورده الجوهري في «ككب» بعد «كعثب» وقُبل «كلب»، ولا أدري معنى اعتراض المؤلّف عليه، إلاّ أن تكون المادة عُنونت بـ«كوكب»، أو أن يكون حدث خلط عنده أو في نسخته!

(٣) هو محمد بن عبدالرحمن، أبو عبدالله اليماني، له اختيارات في القراءة شاذّة، قرأ على نافع (توفّي سنة ١٦٩هـ) وأبي حيوة (توفّي سنة ٢٣٠هـ). ينظر طبقات القرّاء ١/ ١٩٥، وغاية النهاية ٢/ ١٦١.

(٤) هو محمد بن الحسن البصري، يعرف بمحبوب، روى عنه إسماعيل بن مسلم صاحب ابن كثير، وروى حروفاً عن أبي عمرو. غاية النهاية ٢/ ١١٥.

أنه فتح طلباً للخفّة، فالحركة حركة بناء. وقيل: إنه معربٌ وانتصب على أنه مقسم به حذف منه حرف القسم، نحو: اللهِ لأفعلَنّ، وهو على هذا اسم للسورة، وامتنع الصَّرف لما تقدّم. وقيل: هو مفعول بإضمار فعل، أي: اتلُ صادَ، وهو لا ينصرف[1].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها أبيّ، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبو السمّال، وابن أبي عبلة، ونصر بن عاصم، ووجهها أنه كسر لالتقاء الساكنين، فهو حرف من حروف المعجم، وقيل: هو أمر من صادَى يُصادي، بمعنى عارض، والمعنى: عارِضْ يا محمّد بعملك القرآن[2].

وقرأ **السبعة** (صادْ) بإسكان الدال، ووجهها أن حروف المعجم لا يدخلها إعراب، وهي موقوفة الآخر[3].

تتميم:

واختلفوا في جواب القسم اختلافاً كبيراً:

فقيل: هو مذكور. واختُلِفَ في تعيينه: فقيل: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ ﴿٦٤﴾﴾ وقيل: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴿١٤﴾﴾ وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا ﴿٣﴾﴾ على حذف اللام، أي: لكم. وقيل: (ص). والتقدير: والقرآن ذي الذكر صدق محمد، وهذا مبنيٌّ على تقدُّم جواب القسم، وعلى أنّ (ص) حرفٌ مُقتطع.

---

(١) النحّاس ٢/ ٧٧٩، والمحتسب ٢/ ٢٣، والعكبري ٢/ ٢٠٨، والقرطبي ١٥/ ١٤٣، والبحر ٧/ ٣٨٣، والكشّاف ٣/ ٣٥٨، والدّرّ المصون ٩/ ٣٤٣.

(٢) ينظر المصادر السابقة، والإتحاف ٤٥٤، والفرّاء ٢/ ٣٩٦.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٢٦٥.

وقيل: الجواب محذوف، واختلف في تقديره، فقيل: تقديره: لقد جاءكم الحقّ. وقيل: تقديره: إنه لمعجز. وقيل: ما الأمر، ما تزعمون[(١)]؟

قال الشيخ أبو حيّان: وينبغي أن يقدّر هنا ما أثبت جواباً للقرآن حين أقسم به، وذلك في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ فيكون التقدير: والقرآن ذي الذِّكر إنّك لَمِن المرسلين. قال: ويُقَوّي هذا التقدير ذكر النِّذارة هنا في قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۝٤﴾ [ص] وقال هناك: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا ۝٦﴾ [يس]، فالرسالة تتضمّن النِّذارة. انتهى[(٢)].

قلت: وهذا الذي استنبطه الشيخ حسن جدّاً، ونظيره ما استنبطه ابن جنّي من قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا ۝١﴾ [النور][(٣)]، فيمن قرأ بالنصب، حين اختلف النحاة في الناصب، فقال قوم: التقدير: اقرأ، وقال قوم: اتلُ. قال ابن جنّي: ينبغي أن يكون التقدير: تدبّر سورة، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢٤﴾ [محمّد][(٤)].

☆ ☆ ☆

---

(١) ينظر الفرّاء ٢/ ٣٩٧، والنكت ٣/ ٤٣٣، والكشّاف ٣/ ٤٥٩، والزاد ٧/ ٩٨، والعكبري ٢/ ٢٠٨، والقرطبي ١٥/ ١٤٤، والبحر ٧/ ٣٤٤.

(٢) البحر ٧/ ٣٨٣.

(٣) ورويت قراءة النصب عن أبي عمرو وعدد من القرّاء. ينظر الفرّاء ٢/ ٢٤٤، والنحّاس ٢/ ٤٣١، والعكبري ٢/ ١٥٣، والبحر ٦/ ٤٢٧، والإتحاف ٣٩٠.

(٤) ينظر المحتسب ٢/ ٩٩، ١٠٠.



حَرْفُ الذّال

(٢٥) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «البقرة»: ﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيْ ﴿١٢٤﴾﴾ قرىء بضمّ الذّال وفتحها وكسرها:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة، ووجهها أنها تحتمل أن تكون مشتقّة من ذَرَيْت، أو من ذَرَوْت لغة في ذريت، أو من ذرأَ الله الخلق، أو من الذَّرّ[١]. إذا تقرّر هذا فيحتمل ذُرّيّة بضمّ الذال أوجهاً[٢]:

الأوّل: أن تكون «فُعُّولة» من ذرأ الله الخلق، الأصل ذُرُّوءة، فقُلبت الهمزة ياء، صار ذُرُّوية، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء لأجل الياء.

الثاني: أن تكون «فُعِّيلة» من: ذرأ الله الخلق، الأصل ذُرِّيئة، قلبت

---

(١) الذَّرّ: من ذَرَّ اللهُ الخلق: نشرهم، والذّرّ: النمل الصغار. وقراءتا الفتح والكسر كذلك من ذرا، أو ذرى، أو ذرأ، أو ذرّ.

(٢) عرض أبو الفتح في المحتسب ١/١٥٦-١٦٠ المسألة بالتفصيل، وجمع الأقوال كلّها، وذكر أن أصل الحرف يحتمل أربعة ألفاظ - وهي المذكورة هنا - ثم شرع يبيّن ما تحتمل القراءات الثلاث من أوجه على كلّ أصل.
كما تحدّث أبو حيّان عن الوجوه كلّها التي نقلها المؤلّف هنا - البحر ١/ ٣٧٢، ٣٧٣.
وينظر القرطبي ٢/١٠٧، وشواذّ العكبري ٤٨، والدّرّ المصون ٢/١٠١، واللسان - ذرأ، ذرّ، ذرا.

الهمزة ياء تخفيفاً، ثم أدغموا الياء في الياء.

الثالث: أن تكون «فُعّولة» من ذَرَوْت، الأصل ذُرُّووة، أبدلت الواو الأخيرة ياء، فصارت ذُرُّوية، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فصنع به ما تقدّم من قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء، فصار ذُرُّيّة، ثم كسرت الراء لأجل الياء بعدها.

الرابع: أن تكون «فُعِّيلة» من ذَرَوْت، الأصل ذُرِّيوة، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، فقيل ذُرِّيّة.

الخامس: أن تكون «فُعُّولة» من ذريت، الأصل ذُرُّوية، ثم أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء لأجل الياء.

السادس: أن تكون «فُعِّيلة» من ذريت، الأصل ذُرِّيية، وأدغمت الياء في الياء.

السابع: أن تكون «فُعْلِيّة» من الذّرّ، وهو مفرد كقُمْرِيّة[1]، فالياء زائدة لا للنسب.

الثامن: أن تكون «فُعْلِيّة» على وجه النسب إلى الذَّرّ، فالياء للنسب، وضمّ الذّال من تغيّر النسب، كما قالوا في النسب إلى الدَّهْر: دُهري.

التاسع: أن تكون «فُعِّيلة» كمُرِّيقة[2]، الأصل ذُرِّيرة، فقلبت الراء الأخيرة ياء، كما قالوا في تَسَرَّرْتُ: تَسَرَّيْتُ[3]، وأدغمت الياء في الياء.

---

(١) القمرية: نوع من الحمام.

(٢) المُرِّيق: الذي أخذ في السِّمَن من الخيل.

(٣) قال ابن جني - المحتسب ١/١٥٧: «لأنه «تفعَّلْت» من السرّيّة فيمن أخذها =

العاشر: أن تكون «فُعّولاً» كسُبُّوح وقُدُّوس، الأصل ذُرُّورة، أبدلت الراء الأخيرة ياء، ثم فعل به ما تقدّم من الإبدال والإدغام وكسر الراء.

الحادي عشر: أن تكون «فُعلولاً» كقُردودة[1]، الأصل ذُرُّورة، أبدلت الراء الأخيرة ياء، ثم فعل به ما تقدّم من الإبدال والإدغام وكسر الراء.

وأما **قراءة الفتح** فقرأ بها أبو جعفر[2]، ووجهها أنّها تحتمل أوجهاً:

الأول: أن تكون «فَعِّيلة» من ذرأ، مثل سَكّينة بتشديد الكاف لغة في السَّكِينة بتخفيفها، الأصل ذَرِّيئة بالهمز، فخففت الهمزة بإبدالها ياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار ذَرِّيّة.

الثاني: أن تكون «فَعُّولة» من ذرأ، كخَرُّوبة، الأصل ذَرُّوءة، أبدلت الهمزة ياء بدلاً مسموعاً، وقلبت الواو ياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، ثم كسرت الراء لأجل الياء.

الثالث: أن تكون «فَعِّيلة» من ذروت، الأصل ذَرِّيوه، اجتمعت الواو والياء سبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، فصار ذَرِّيّة.

الرابع: أن تكون «فَعُّولة» من ذروت، الأصل ذرُّورة، أبدلت الراء الأخيرة ياء، واجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقُلِبَت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء لأجل الياء.

= من السرّ وهو النكاح».

(١) القُردودة: ما ارتفع من الأرض.

(٢) نُسبت لأبي جعفر في الدرّ ٢/ ١٠١، وفي الشواذّ ٩ ضبطت قراءة أبي جعفر بالكسر.

الخامس: أن تكون «فَعِّيلة» من ذريت، الأصل ذَرِّيية، أُدغمت الياء في الياء.

السادس: أن تكون «فَعُّولة» من ذريت، الأصل ذَرُّوية، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء لأجل الياء.

السابع: أن تكون «فَعْلِيّة» من الذّرّ، كبَرْنيّة، والياء زائدة لا للنَّسَب.

الثامن: أن تكون «فَعْلِيّة» والياء للنَّسَب.

التاسع: أنْ تكون «فَعُّولة» كخَرُّوبة من الذَّرّ، والأصل ذَرّورة، قُلبت الراء الأخيرة ياء، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء من أجل الياء.

العاشر: أن تكون «فَعِّيلة» كسَكِّينة من الذَّرِّ، والأصل ذَرّيرة، قلبت الراء الأخيرة ياء، وأدغمت الياء في الياء.

الحادي عشر: أن تكون «فَعُّولة» كتَلُّولة الأصل ذرّورة، أبدلت الراء الأخيرة ياء، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الراء لأجل الياء.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها زيد بن ثابت[1]، ووجهها أنها تحتمل أوجهاً:

الأول: أن تكون «فِعِّيلة» من ذرأ الله الخلق، الأصل ذِرِّيئة، فقلبت الهمزة ياء تخفيفاً، وأدغمت الياء في الياء.

---

(١) وهو زيد بن ثابت الصحابيّ الجليل، أحد كُتّاب الوحي، توفّي سنة ٤٥، أو ٤٨هـ. طبقات القرّاء ١/١٤، وغاية النهاية ١/٢٩٦.
وينظر المحتسب ١/١٥٦، والشواذ ٢٠، والبحر ٢/٤٣٥.

الثاني: أن تكون «فِعِّيلة» من ذروت، والأصل ذِرِّيوة، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت وأُدغم.

الثالث: أن تكون «فِعِّيلة» من ذَرَيت، الأصل ذِرِّيية، فأدغمت الياء في الياء.

الرابع: أن تكون «فِعْلِيّة» منسوبة إلى الذَّرّ على غير قياس.

الخامس: أن تكون «فِعليّة» من الذَّرّ، والأصل ذرّيرة، فقلبت الراء الأخيرة ياء، وأدغمت الياء في الياء.

السادس: أن تكون «فِعليلة» كحِلتيت، وهو صمغ، الأصل: ذِرّيرة، قلبت الراء الأخيرة ياء، وصنع ما تقدّم.

فهذه ثمانية وعشرون وجهاً:

مع ضمّ الدال أحد عشر وجهاً. ومع الفتح كذلك. ومع الكسر ستة.

وأما من قال في ذرّيّة: ذَرْية على وزن جَفْنة، فهي من ذريت لا غير[١].

تتميم:

الذرّيّة لغة: نَسْلُ الثَّقَلَين، وقد تقدّم اشتقاقه، فمن قال إنّها من ذرأ الله الخلق بمعنى خلقهم، قال: إنما سُمّوا ذُرّيّة لأنهم مخلوقون. ومن قال إنّها من الذَّرّ قال: إنّ الله لما مسح على ظهر آدم خرجوا كالذَّرّ. ومن قال إنّها من ذروت أو ذريت قال: سُمُّوا بذلك لسرعتهم وعجلتهم في الأشياء، وخلق الإنسان عجولاً[٢].

---

(١) البحر ٢/ ٣٧٣، والدّرّ المصون ٢/ ١٠٣.

(٢) الزاد ١/ ١٤٠، والقرطبي ٢/ ١٠٧.

والجار والمجرور من قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي ۝١٢٤﴾ يتعلّق[1] بمحذوف، التقدير: واجعلْ فريقاً من ذُرّيّتي إماماً، فحُذف الفعل والمفعولان لدلالة ما تقدّم عليه[2].

☆ ☆ ☆

(١) سقط من ب (يتعلّق. . الفعل).

(٢) قال تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۝١٢٤﴾ [البقرة]. قال أبو البقاء ١/ ٦١: (جاعلك) يتعدى إلى مفعولين، لأنّه مِن جَعَلَ الذي يمعنى صيّر. و(للناس) يجوز أن يتعلّق بـ(جاعل) أي: لأجل الناس، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال، والتقدير: إماماً للناس، فلمّا قدّمه نصبَه على ما ذكرنا. ﴿قال ومن ذريتي﴾ المفعولان محذوفان، والتقدير: اجعل فريقاً من ذرّيتي إماماً». وينظر الدرّ ٢/ ١٠٠.



حَرْفُ الرّاء

(٢٦) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «البقرة»: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴿٢٣٣﴾﴾ قرىء برفع الراء وفتحها وكسرها مع التشديد:

أما قراءة الرفع فقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وأبان عن[1] عاصم، ووجهها أنه مرفوع على الخبر اللفظي، وهو في المعنى أمر[2]، إذ لو كان خبراً لفظاً ومعنى لم يقع فيه خُلف، والخُلف واقع وهو الضَّرَر.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها أن (لا) ناهية، و(تضارّ) مجزوم بها، فسكنت الراء الأخيرة للجزم وسكنت الأولى للإدغام، فالتقى ساكنان، فحُرِّكت الأخيرة منهما بالفتح طلباً للخفّة ومناسبة الألف قبلها[3].

---

(١) في الأصول (ابن) والصواب ما أثبت من البحر.
وهو أبان بن تغلب الربعي الكوفي، النحوي الجليل، قرأ على عاصم وغيره، توفّي سنة ١٤١هـ، أو ١٣٥هـ. طبقات القرّاء ١/١١٠، وغاية النهاية ١/٤.

(٢) قال في البحر: «وهي مناسبة لما قبلها» ﴿لا تكلّف..﴾.

(٣) ينظر قراءتا الرفع والفتح وتوجيههما في: السبعة ١٨٣، والتيسير ٨١، والكشف ١/٢٩٦، والإقناع ٦٠٨، والنشر ٢/٢٢٧، والفرّاء ١/١٤٩، والزجّاج ١/٣٠٨، والنحّاس ١/٢٦٨، وابن خالويه ٩٧، والكشّاف ١/٣٧٠، وأبو زرعة ١٣٦، والعكبري ١/٩٧، والبحر ٢/٢١٤، والمحرّر ٢/٢١١، والدرّ المصون ٢/٤٦٧.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الحسن، ووجهها وجه قراءة الفتح، إلاّ أنه كسرت الراء على أصل التقاء الساكنين[(١)].

وفيه قراءة غير ما ذكر: قرأ أبو جعفر[(٢)] ﴿لا تضارْ﴾ بسكون الراء مع التشديد، وحكي عنه بالتسكين مع التخفيف. وعن ابن عبّاس رضي الله عنهما أنه قرأ بالفكّ وفتح الراء الأولى[(٣)].

تتميم:

اعلم أن ﴿لا تضارّ﴾ المدغم يحتمل أن تكون أصله «لا تضارِر» بكسر الراء الأولى وفتحها كما قرأ ابن عبّاس. وإن كان الأصل كسر الراء، فـ(والدة) فاعل والمفعول محذوف، والباء في ﴿بولدها﴾ سببيّة، والتقدير: لا تضارّ والدةٌ زوجَها بسبب ولدها. وإن كان الأصل بفتح الراء الأولى كما قرأ ابن عبّاس، فـ(والدة) مفعول لم يسمّ فاعله، والباء أيضاً في ﴿بولدها﴾ سببيّة[(٤)]. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) لم ترد القراءة في الإتحاف. وفي الزجّاج أنه ممّا يجوز ولم يقرأ به، وذكرها النحّاس دون نسبة، أما الزمخشري فنسبها للحسن، ومثله في الدّرّ المصون ٢/ ٤٦٧. وفي البحر ٢/ ٢١٥: «وقرأ (لا يضارّ) بكسر الراء المشدّدة» ولم يذكر القارىء، وربما كان من أخطاء الطباعة.

(٢) في البحر (أبو جعفر الصفّار) وفي الكشّاف ١/ ٣٧٠ نسبها لأبي جعفر. والذي في النشر ٢/ ٢٢٧، وفي الإتحاف ١٨٩ لأبي جعفر السكون والتخفيف.

(٣) ينظر القراءات في المصادر السابقة والمحتسب ١/ ١٢٣.

(٤) ينظر النحّاس ١/ ٢٦٨، والكشّاف ١/ ٣٧٠، وأبو زرعة ١٣٦، والعكبري ١/ ٩٧، والبحر ٢/ ٢١٥، والدّرّ المصون ٢/ ٤٦٨.

(٢٧) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «آل عمران»: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ[١] مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴿١٤٦﴾﴾ قرىء بكسر الراء من ﴿ربّيّون﴾ وضمّها وفتحها:

أما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه منسوب إلى الرَّبّ، وكسرت راؤه لأجل النسب، لأنه مبنيّ على التغيير، ونظيره قوله: «إمسيّ» بكسر الهمزة في النسب إلى «أمس» قاله الأخفش[٢]. وقيل: إن كسرة الراء إتباع. قال الزجّاج: وهو منسوب إلى الرِّبّة: وهي الجماعة، ثم جمع بالواو والنون[٣]. وقال الجوهريّ: الرِّبّيّ واحد الربّيّين، وهم الألوف من الناس[٤]، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴿١٤٦﴾﴾.

وأما قراءة الضمّ والفتح فقرأ بهما ابن عبّاس، وذلك كلّه من تغيّر النسب. وقال ابن جنّي في الفتح: هي لغة[٥].

تتميم:

قرىء في السبع ﴿قاتَلَ﴾ و﴿قُتِلَ﴾ بالبناء للمفعول وتخفيف التاء. وقرأ

---

(١) كتبت في الأصول (قُتِل) على قراءة ستأتي.

(٢) لم يرد النصّ عن الأخفش في معاني القرآن، والذي ذكره ١/ ٢١٧ «واحدها ربّيّ» والنصّ في البحر ٣/ ٧٤، وينظر المحتسب ١/ ١٧٣، والدّرّ ٣/ ٤٣٠.

(٣) وهذا النقل عن الزجاج لم يرد في المعاني، وهو في البحر ضمن نقول وأقوال للعلماء، وفي المحتسب أقوال أخر.

(٤) الصحاح - ربّ.

(٥) وقرأ بالقراءتين عدد من القرّاء. ينظر الإتحاف ٢١٤، والمحتسب ١/ ١٧٣، والكشّاف ١/ ٤٦٩، والبحر ٣/ ٧٤.

قتادة (قُتِّلَ) بالبناء للمفعول وتشديد التاء[1]. والفعل في هذه القراءات يحتمل أن يكون فاعله ضميراً مستتراً. والتشديد في قراءة قتادة للتكثير بالنسبة إلى الأشخاص لا لكلّ فرد فرد، لأن القتل لا يتكثّر في كلّ فرد. و﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال، والعائد الضمير في ﴿معه﴾. ويحتمل أن تكون ﴿ربّيّون﴾ هو الفاعل فلا يكون في الفعل ضمير[2].

☆ ☆ ☆

(٢٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴿٩٥﴾﴾ قرىء برفع الراء من (غير) ونصبها وجرّها:

أما قراءة الرفع فقرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة[3]، ووجهها أنّها مرفوعة على البدل من (القاعدين)، وقيل: وهو أولى من النعت، لأنّهم نصّوا على أن الأفصح بعد النفي البدل، كقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴿٦٦﴾﴾ [النساء]، ولأجل هذا اجتمع القرّاء السبعة عليه إلاّ

---

(١) قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع من السبعة ﴿قُتِل﴾ وقراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ﴿قاتل﴾. السبعة ٢١٧، والتيسير ٩٠، والكشف ١/ ٣٥٩، والإقناع ٦٢٢. وينظر الأخفش ١/ ٢١٧، والزجّاج ١/ ٤٩٠، والمحتسب ١/ ١٧٣، والبحر، والدّرّ.

(٢) الكشّاف ١/ ٤٦٨، والمحرّر ٣/ ٢٥٤، والعكبري ١/ ١٥٢.

(٣) السبعة ٢٣٧، والتيسير ٩٧، والحجّة ٣/ ١٧٨، والكشف ١/ ٣٩٦، والإقناع ٦٣١. وأبو زرعة ٢١٠، والنشر ٢/ ٢٥١، والإتحاف ٢٢٩، وفيها كلّها أن عاصماً قرأ بالرفع لا بالنصب كما ذكر المؤلّف، وهو متابع لأبي حيّان في البحر ٣/ ٣٣٠، لكنّه قال: «ورُوِيا عن عاصم». وينظر الدّرّ ٤/ ٧٦.

ابن عامر[1]، ثم النصب على الاستثناء كقراءة ابن عامر، ثم الصفة، فالصفة على هذا في رتبة ثالثة[2]. ولأنه يلزمُ من إعراب (غير) هنا نعتاً نعتُ المعرفة بالنكرة، لأنّ (غيراً) نكرة وإن أُضيفت إلى معرفة. ومذهب سيبويه ومن تبعه أن (غيراً) هنا صفة، ويعتذر عمّا يلزمه من وصف المعرفة بالنكرة بأن يقدّر في (القاعدين) الشياع لكونهم غير مُعَيَّنين، فكأنّهم نكرات، فلذلك وصف بالنكرة، أو يقدّر إخراج (غير) عن وضعها فيقدّر فيها التعريف، هذا هو مذهب سيبويه وما يلزم عليه[3].

وأما قراءة النصب فقرأ بها نافع وابن عامر والكسائي وعاصم[4]، ووجهها أنها استثناء من (القاعدين) وقيل: من (المؤمنين) وقيل: الأول أظهر، لأنه المُحَدَّث عنه. وقيل: انتصب على الحال من (القاعدين)[5].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الأعمش وأبو حَيوة[6]، ووجهها أنها صفة لـ (المؤمنين).

---

(١) قرأ السبعة غير ابن عامر برفع (قليل) على البدل، وابن عامر بالنصب على الاستثناء. السبعة ٢٣٥، والتيسير ٩٦، والكشف ١/ ٣٩٢، والإقناع ٦٣٠.

(٢) يشير المؤلّف هنا إلى أن المستثنى غير الموجب - بعد إلاّ - الأرجح فيه الإتباع، ويجوز النصب على الاستثناء، و«غير» في الاستثناء تعامل معاملة الاسم بعد إلاّ.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٣، ٢/ ٣٣٢، وينظر المغني ١٧٠.

(٤) ينظر التعليق على قراءة الرفع والمراجع المذكورة فيها.

(٥) الكشف، والبحر، والمغني.

(٦) القراءة في الكشّاف ١/ ٥٥٥، والعكبري ١/ ١٩١ دون نسبة، وفي النحّاس ١/ ٤٤٧، والقرطبي ٥/ ٣٤٤ لأبي حيوة، وفي البحر لأبي حيوة والأعمش، وفي الإتحاف ٢٢٩ أن الأعمش قرأ بالرفع.

فإن قلت: يلزم منه وصف المعرفة بالنكرة. فالجواب ما تقدّم من تقدير الشياع في (المؤمنين)، أو تقدير التعريف في (غير)؛ لأنّ سيبويه يرى أنّ كلَّ ما إضافته غيرُ محضة قد يُقصد بها التعريف فتصير مَحضة، إلاّ: الحسن الوجه[1].

تتميم:

«غير» اسم مفرد مذكّر دائماً، وإذا أُريد به المؤنّث جاز تذكير الفعل حملاً على اللفظ، وجاز تأنيثه حملاً على المعنى، ومدلوله المخالفة بوجه ما، وأصله الوصف، ويستثنى به، ويلزم الإضافة لفظاً أو معنى، وإدخال «الـ» عليه خطأ[2].

☆ ☆ ☆

(٢٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿١٤﴾﴾ قرىء بجرّ الراء من ﴿فاطر﴾ ورفعها ونصبها:

أما قراءة الجرّ فقرأ بها السبعة، ووجهها الجرّ على النعت للفظ الجلالة، أو على البدل، والبدل أحسن للفصل بين النعت والمنعوت، ويسهل الفصل بين البدل والمبدل منه لكون البدل على تقدير تكرار العامل[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٠، ٤٢٤.

(٢) ينظر اللسان - غير.

(٣) ينظر الفرّاء ٣٢٨/١، والأخفش ٢/ ٢٧٠، والكشّاف ٢/ ٨، والعكبري ١/ ٢٣٦، والبحر ٤/ ٨٥، والدّرّ المصون ٤/ ٥٥٥.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها ابنُ أبي عَبلة، ووجهها أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو فاطر، وجعله ابن عطيّة مرفوعاً على الابتداء، والخبر محذوف، واستبعده أبو حيّان لأنه لا دليل عليه[1].

وأما قراءة النصب فلم ينسبها أبو حيّان[2]، ووجهها أنّه منصوب على أنّه صفة لـ(وليّ) وتكون الإضافة المراد بها الانفصال، أي: فاطرٍ السمواتِ والأرض[3]. ويمكن أن يكون بدلاً من (وليّ). ونقل عن الأخفش[4] أنه نصبه على المدح، وهو أَخُصّ[5].

☆ ☆ ☆

(٣٠) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «المص» [الأعراف]: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۝٥٩﴾ قرىء برفع الراء من ﴿غيره﴾ وجرّه ونصبه:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة إلا الكسائي[6]، ووجهها النعت أو

---

(١) الفرّاء ١/٣٢٩، والأخفش، والنحّاس ١/٥٣٨، والمحرّر ٢/٢٧٣ (طبعة بيروت)، والقرطبي ٦/٣٩٧، والبحر، والدّرّ.

(٢) في العكبري والبحر: وقرىء شاذاً. قال الفرّاء: ولو نصبت على المدح كان صواباً.

(٣) قال العكبري: والتنوين مراد.

(٤) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للأخفش ولا في البحر، ونسبه القرطبي للأخفش.

(٥) ينظر: الفرّاء ١/٣٢٨، والعكبري ١/٢٣٦، والقرطبي ٦/٣٩٧، والبحر، والدّرّ.

(٦) السبعة ٢٨٤، والتيسير ١١٠، والكشف ١/٤٦٧، والإقناع ٦٤٧، والنشر ٢/٢٧٠، والإتحاف ٢٦٨.

البدل من (إله) على الموضع؛ لأن (من) زائدة، والأصل: ما لكم إله[١].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها الكسائي، ووجهها النعت أو البدل على لفظ (إله)[٢].

وأما قراءة النصب فقرأ بها عيسى بن عمر[٣]، ووجهها النصب على الاستثناء.

والرفع والجرّ أفصح[٤].

☆ ☆ ☆

(٣١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الزلزلة»[٥]: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴿٧٢﴾﴾ قرىء برفع الراء من (النار) ونصبها وجرّها.

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، ووجهها أن (النار) مرفوعة على إضمار مبتدأ، أي: هو النار. كأنّ سائلاً سأل: ما الشرّ؟ فقيل له: هو النار. و﴿وعدها﴾ إما حال على حذف «قد»، وإما استئناف، وإما خبر

(١) الفرّاء ١/ ٣٨٢، والنحّاس ١/ ٦٢١، والكشف ١/ ٤٦٧، وأبو زرعة ٢٨٦، والعكبري١/ ٢٧٧، والكشّاف ٢/ ٨٥، والبحر٤/ ٣٢٠، والدّرّ المصون ٥/ ٣٥٤.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) وقرأ بها ابن محيصن وغيره. الإتحاف ٢٦٨، والبحر ٤/ ٣٢٠. وينظر النحّاس والعكبري والكشّاف والبحر.

(٤) انظر ما سبق الفقرة ٢٨.

(٥) وهي سورة «الحجّ»، تُسمّى «الزلزلة» لأنها افتُتِحت بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾﴾.

بعد خبر على مذهب من يجوّز ذلك، أخبر أولاً بالاسم، ثم بالجملة. وقيل: (النار) مبتدأ، و(وعدَها) الخبر[1].

وأما قراءة النصب فقرأ بها ابن أبي عبلة، وإبراهيم بن يوسف[2] عن الأعمش، وزيد بن علي. ووجهها أنها منصوبة على إضمار أعني، كأنّ قائلاً سأل: ما تعني بالشرّ؟ فقيل: أعني النار[3]. ويمكن انتصابه على الاشتغال على من جعل (النار) في قراءة الرفع مبتدأ[4].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها ابن أبي إسحق، وإبراهيم بن نوح عن قتيبة[5]، ووجهها أنها مجرورة على البدل من (شرّ)[6].

تتميم:

الضمير في ﴿وعدها﴾ يحتمل أن يكون المفعول الأول، فتكون

---

(١) الفرّاء ٢/ ٢٣٠، والنحّاس ٢/ ٤١٠، والكشّاف ٣/ ٢٢، والبيان ٢/ ١٧٩، والعكبري ٢/ ١٤٦، والقرطبي ١٢/ ٩٦، والبحر ٦/ ٣٨٩، والدّرّ ٨/ ٣٠٥.

(٢) في غاية النهاية ١/ ٣٠: إبراهيم بن يوسف الرازي، روى عن أصحاب هشام.

(٣) الفرّاء، والنحّاس، والكشّاف، والعكبري، والقرطبي، والبحر.

(٤) أي إذا اعتبرت (النار) من جملة جديدة، ففي النصب وجه آخر وهو النصب على الاشتغال بفعل محذوف يفسّره الذي بعده. ينظر البحر ٦/ ٣٨٩.

(٥) هكذا عُزيت قراءتا النصب والجرّ في البحر.

وقتيبة بن مهران، إمام مقرىء ثقة، صاحبَ الكسائيَّ أكثر من عشرين سنة، توفّي بعد سنة ٢٠٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ١٩٦، وغاية النهاية ٢/ ٢٦.

وإبراهيم بن أحمد بن نوح قرأ على يزيد بن خالد عن قتيبة. غاية النهاية ١/ ٩، ٢/ ٣٨١.

(٦) ينظر: الفرّاء، والنحّاس، والكشّاف، والعكبري، والقرطبي، والبحر، والدّرّ المصون - الصفحات السابقة.

﴿النار﴾ موعودة بالكفّار، يؤيّده: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾ [ق]. ويحتمل أن يكون الضمير المفعول الثاني و(الذين كفروا) هو المفعول الأول، فيكون (الذين كفروا) موعودين بالنار، يؤيِّده قولُه تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ ۝٦٨﴾ [التوبة][1].

☆ ☆ ☆

(٣٢) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «المؤمنين»[2]: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ۝٥٠﴾ قرىء بضمّ الراء من ﴿ربوة﴾ وفتحها وكسرها، وقرىء أيضاً ﴿رباوة﴾ بضمّ الراء وفتحها وكسرها[3]:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة إلّا عاصماً، وابن عامر، وهي لغة قريش.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها عاصم، وابن عامر، والحسن، وأبوعبدالرحمن[4].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها أبو إسحق السَّبيعي[5].

---

(١) ينظر البحر ٦/ ٣٨٩.

(٢) وقد وردت (الربوة) في سورة «البقرة»: ٢٦٥، وفيها قرىء بالتثليث أيضاً.

(٣) (وقرىء أيضاً. . .) سقط من ظ.

(٤) السبعة ١٩٠، والحجّة ٥/ ٢٩٦، والتيسير ٨٣، والكشف ١/ ٣١٣، والإقناع ٦١١، وأبو زرعة ١٤٧، ٤٨٨، والنشر ٢/ ٢٣٢، والإتحاف ١٩٥، والبحر ٦/ ٤٠٨.

(٥) هو عمرو بن عبدالله الهمداني الكوفي، إمام كبير، توفّي سنة ١٣٢هـ. غاية النهاية ١/ ٦٠٢.
وينظر القراءة في البحر ٦/ ٤٠٨. وفي الشّواذّ ٩٨، والبحر ٢/ ٣١٢ نسبت لابن عبّاس، وفي الإتحاف ١٩٥ للمطوّعي - راوية الأعمش.

وأما قراءة (رُباوة) بضم الراء والألف فقرأ بها ابن أبي إسحق[1].

وأما قراءة (رَباوة) بفتح الراء فقرأ بها زيد بن علي، والأشهب العُقيلي، والفرزدق، والسُّلَمي[2].

وأما قراءة (رِباوة) بكسر الراء فنقلها الشيخ أبو حيّان ولم ينسبها[3]. والكلّ لغات بمعنى واحد. والرُّبوة بالضمّ أفصحها.

تتميم:

آوى: معناه: ضمّ. يقال: آواه يُؤْويه إيواء: إذا ضمَّه، وأوى[4] إذا كان قاصراً فالهمزة في أوّله مقصورة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ ﴿١٠﴾﴾ [الكهف]، وإذا كان متعدياً كانت ممدودة[5]، قال تعالى: ﴿وَءَاوَيْنَٰهُمَآ ﴿٥٠﴾﴾ [المؤمنون]، وقد اجتمع الأمران في قوله صلّى الله عليه وسلّم: «فأوى إلى الله فآواه الله»[6] هذا هو الأفصح.

---

(١) النحّاس ٢/ ٤٢٠، والبحر ٦/ ٤٠٨.

(٢) البحر ٦/ ٤٠٨. وفي ٢/ ٣١٢ نسبها لأبي جعفر.

(٣) لم ينسبها في «المؤمنون». أما في البقرة فنسبها لأبي الأشهب العقيلي ٢/ ٣١٢. وهي في النحّاس دون نسبة. وينظر اللغات في الكشاف ٣/ ٣٣، والدُّرَر المبثّة ١١٥.

(٤) (إذا ضمّه، وأوى) أخلّت بها ب.

(٥) في اللسان: أويت منزلي وإلى منزلي، وأويت الرجل إليّ وآويته. قال: فأما أبو عبيد فقال: أويته وآويته، وأويت إلى فلان مقصور لا غير. ثم نقل أقوالاً للعلماء، منها أنّ الأفصح ما نقل المؤلّف هنا.

(٦) في البخاري ١/ ١٥٦ (٦٦) من حديث طويل أوله: (بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نَفَر.. فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: ألا أخبركم عن النَّفَر الثلاثة؟ فأما أحدهم فأوى إلى الله فآواه الله...).

والربوة في اللغة: المكان المرتفع، من ربا يربو: إذا ارتفع وزاد، ومنه قوله تعالى: ﴿زَبَدًا رَّابِيًا ۝١٧﴾ [الرعد]، وقوله تعالى: ﴿ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۝٥﴾ [الحجّ].

واختلف المفسّرون في المراد بالربوة في الآية: فقيل: هي غوطة دمشق، وهي ذات قرار ومعين على الحقيقة. وقيل: رملة فلسطين. وقيل: بيت المقدس لارتفاعه، زعم كعب[1]: في التوراة أن بيت المقدس أقرب الأرض إلى السماء، وأنه يزيد على الأرض ثمانية عشر ميلاً. وقيل: هي أرض مصر[2]. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٣٣) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «القصص»: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۝٢٣﴾ قرىء بكسر الراء من ﴿الرّعاء﴾ وفتحها وضمّها:

فأما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أن (الرعاء) جمع تكسير، الواحد راعٍ، وهو شاذّ، لأن وجهه أن يكون رُعاة، كقاضٍ وقضاة، وأخطأ الزمخشري في جعله قياساً، قاله الشيخ أبو حيّان[3].

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني، علامة حَبر قَصَصي أخباري، كان يهودياً فأسلم، وكان عارفاً بكتب اليهود، توفّي سنة ٦٢هـ. طبقات خليفة ٣٠٨،

وأما قراءة الفتح فقرأ بها عيّاش عن أبي عمرو، ووجهها أن الرعاء مصدر أقيم مقام الصفة، فاستوى فيه لفظ الواحد والجمع، كعَدل ورِضىً، وقد يحتمل أن يكون على حذف مضاف: أي أهل الرعاء[1].

وأما قراءة الضمّ فنقلوها ولم ينسبوها، ووجهها أن (الرعاء) اسم[2] جمع كالرُّخال، وهي أولاد الضأن، قاله أبو البقاء.

تتميم:

(الرّعاء) فاعل بـ(يصدر)، فمن قرأ بفتح الياء وضمّ الدّال فالفعل قاصر، والمعنى: حتى يَرْجِعَ الرعاء بأغنامهم. ومن قرأ بضمّ الياء وكسر الدال فالفعل متعدٍّ والمفعول محذوف، والمعنى: حتى يَرْجِعَ الرعاءُ أغنامهم[3].

☆ ☆ ☆

(٣٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الواقعة»: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ قرىء برفع الراء والنون وبجرّهما وبنصبهما.

= وصحاب». وفي العكبري ٢/ ١٧٧: «جمع كقائم وقيام». وقال أبو حيّان - البحر ٧/ ١١٣: «وليس بقياس؛ لأنه جمع راع، وقياس «فاعل» الصفة التي للعاقل أن تُكَسّر على «فُعلة» كقاضٍ وقضاة، وما سوى جمعه هذا فليس بقياس».

(١) البحر ٧/ ١١٣، والدّرّ المصون ٨/ ٦٦٣.

(٢) (اسم) من م. وينظر الكشّاف، والعكبري، والبحر، والدّرّ.

(٣) قرأ ابن عامر وأبو عمرو ﴿يَصْدُرَ﴾ من صدر، وسائر السبعة (يُصْدِرَ) من أصدر. السبعة ٤٩٢، والتيسير ١٧١، والكشف ٢/ ١٧٢، والإقناع ٧٢٣. وينظر البيان ٢/ ٢٣١، والعكبري ٢/ ١٧٧، والبحر ٧/ ١١٣.

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة إلا حمزة والكسائي[1]، ووجهها أن يكون ﴿حور﴾ معطوفاً على ﴿ولدان﴾ أي: ويطوف عليهم حورٌ عين، لكن طواف تنعيم لا طواف خدمة. ويحتمل أن يكونَ معطوفاً على الضمير في ﴿مُتَّكئين﴾ أي متّكئين هم وحور عين، فتكون الحورُ متّكئاتٍ لا طائفات. ويحتمل أن يكونَ معطوفاً على مبتدأ محذوف هو وخبره، التقدير: لهم هذا كلُّه وحورٌ عين. ويحتمل أن يكون (حور) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ونساؤهم حورٌ عين، أو أن يكون مبتدأ وخبرُه محذوف، أي: ولهم حورٌ، أو ثَمّ حورٌ.

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها حمزة، والكسائي، والسُّلَميّ، والحسن، وعمرو بن عُبيد، وأبو جعفر، وشيبة، والأعمش، وطلحة، والمفضّل[2]، وأبان عن عاصم، ووجهها أنها معطوفة على المجرور التي يطاف بها عليهم لفظاً لا معنى؛ لأن الحور لا يُطاف بهنّ، فيكون التقدير: يُنَعّمون

---

(١) قال تعالى: ﴿مُتَّكِـِٔينَ عَلَيۡهَا مُتَقَـٰبِلِينَ ﴿١٦﴾ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ﴿١٨﴾ ...﴾.

قرأ حمزة والكسائي بكسر ﴿وحورٍ عينٍ﴾ وسائر السبعة بالرفع كما قرأ بكلّ وجه عدد من القرّاء غير السبعة. وللعلماء في توجيه كلٍّ من القراءتين أقوال، أوجزَ المؤلّفُ أكثرها. وينظر في القراءتين وتوجيههما: السبعة ٦٢٢، والتيسير ٢٠٧، والكشف ٢/ ٣٠٤، والإقناع ٧٨٠، والنشر ٢/ ٣٨٣، والإتحاف ٥٠٢، والفرّاء ٣/ ١٢٣، والنحّاس ٣/ ٣٢٤، وابن خالويه ٣٤٠، وأبو زرعة ٦٩٥، والكشّاف ٤/ ٥٤، والعكبري ٢/ ٢٥٤، والقرطبي ١٧/ ٢٠٤، والبحر ٨/ ٢٠٦، والدرّ ١٠/ ٢٠٢.

(٢) هو المفضّل بن محمد، الإمام المقرىء اللغوي الكوفي. من أصحاب عاصم وتلاميذه. توفّي سنة ١٦٨هـ. إنباه الرواة ٣/ ٢٩٨، وطبقات القرّاء ١/ ١٣١.

بحور عين، فهو من باب:

وعَلَفْتُهـا تِبنـاً ومـاءً بـارداً ... ...[1]

وقد تقدّم نظيره. وجعله الزمخشري عطفاً على (جنّات) قال: كأنه قال: هم في جنات وكذا وكذا وحور عين. قال الشيخ أبو حيّان: وهذا فيه بعد وتفكيك لكلام مرتبط بعضه ببعض، وهو فهم أعجمي[2].

وأما قراءة النصب فقرأ بها أُبيّ، وعبدالله[3]، ووجهها أنّها منصوبة على المفعول، أي: ويُعْطَون حُوراً عيناً. و(عين) تابع لـ(حور) في هذا كلِّه.

تتميم:

وفيها قراءات غير ما ذكرناه:

قرأ النَّخعي[4] (وحِيرٍ عينٍ) بقلب الواو ياء، وخفضها[5].

وقرأ قَتادة (وحورُ عينٍ) برفع الراء وخفض (عين) على الإضافة.

---

(١) سبق الكلام على البيت ص٨.

(٢) قال الزمخشري - الكشّاف ٤/ ٥٤: «وبالجرّ عطفاً على ﴿جنّات النعيم﴾ كأنه قال: هم في جنات النعيم وفاكهةٍ ولحمٍ حورٍ، أو على ﴿أكواب﴾..» وينظر ردّ أبي حيّان عليه في البحر ٦/ ٣٠٦.

(٣) ونسبها القرطبي ١٧/ ٢٠٥ لغيرهما. ينظر المحتسب ٢/ ٣٠٩، والشواذّ ١٥١، والفرّاء، والنحّاس، والعكبري، والبحر.

(٤) هو إبراهيم بن يزيد، أبو عمران النخعي، من أئمّة الكوفة في القراءة، توفّي سنة ٩٦هـ. غاية النهاية ١/ ٢٩.

(٥) البحر ٦/ ٢٠٦. وفي النحّاس ٣/ ٣٢٦ عن الفرّاء: «ومن العرب من يقول (حير عين) على الإتباع».

وقرأ ابن مِقْسَم[1] بنصب الراء وخفض (عين) على الإضافة.

وقرأ عكرمة: (وحَوراء عَيناء)[2].

والحُور جمع حَوراء. يقال: امرأة حوراء: إذا كانت عينها شديداً بياضُها شديداً سوادُها. وقال الأصمعي: ما أدري ما الحَوَر في العين. وقال أبو عمرو: والحَوَر: أن تَسْوَدَّ العينُ كلُّها مثلَ عين الظِّباء. وإنما قيل للنساء حُور العين تشبيهاً لهنّ بالظِّباء والبقر[3]. والعِين جمع عَيناء. يقال: امرأة عيناء: إذا كانت واسعة العَين.

☆ ☆ ☆

---

(١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب، إمام مقرىء نحوي، توفّي سنة ٣٥٤هـ. غاية النهاية ٢/ ١٢٣.

(٢) أي على الإفراد، وينظر القراءات في البحر.

(٣) النحّاس، واللسان والقاموس - حور.



حَرْفُ الزّاي

(٣٥) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «النُّور»: ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ۝٣٥﴾ قرىء بضمّ الزاي فيهما وكسرهما وفتحهما:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها أبو رجاء، ونصر بن عاصم.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها ابن أبي عبلة، ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهد(١).

وهي كلُّها لغات بمعنى واحد: فالضمّ لغة أهل الحجاز، والكسر والفتح لغة قيس.

تتميم:

المِصباح في اللغة: السِّراج، وقيل: السِّراج أعظم من المصباح،

---

(١) هو أبو بكر، أحمد بن موسى، شيخ جليل، وإمام عظيم، أوّل من سبّع السبعة. توفّي سنة ٣٢٤هـ. السير ١٥/ ٢٧٢، وغاية النهاية ١/ ١٣٩.
وينظر الشواذّ ١٢٣، والبحر ٦/ ٤٥٧، والدّرّ ٨/ ٤٠٥، وينظر أيضاً الدُّرر المبثّثة ١٢٣.

لإطلاق السِّراج على الشمس[1]، والمصابيح على الكواكب[2]. والزجاجة[3]: جوهر شفاف معروف.

واختلف المفسّرون في المراد بالمصباح والزجاجة في الآية:

فقيل: المصباح: نبوّة محمد ﷺ، والزجاجة: قلبه ﷺ. وقيل: المصباح: إيمان المؤمن، والزجاجة: قلبه. والله أعلم[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُّنِيرًا ۝٦١﴾ [الفرقان]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا ۝١٦﴾ [نوح].

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ ۝١٢﴾ [فصلت]. وقوله عزّ وجل: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ ۝٥﴾ [الملك].

(٣) أسقط ناسخ ب سطراً من (الزجاجة) إلى مثلها.

(٤) ينظر أقوال المفسّرين في: الطبري ١٨/١٠٦، والنكت ٣/١٢٩، والزاد ٦/٤٠، والقرطبي ١٢/٢٦٠، وابن كثير ٣/٢٩٠.



حَرْفُ السِّين

(٣٦) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ ﴿٨٤﴾﴾ قرىء بضمّ السين من ﴿يوسف﴾ وفتحها وكسرها.

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها الحسن، وطلحة، ويحيى، والأعمش، وعيسى بن عمر.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها طلحة بن مصرّف، والجَحْدَرِيّ[1].

وكلّ هذه القراءات لغات، أفصحها ضمّ السين.

وروي فيه همز الواو مع الحركات الثلاث في السين، ففيه ستّ لغات[2].

---

(١) الجحدري هو عاصم بن أبي الصباح، قرأ على عدد من الأئمّة، توفّي سنة ١٣٠هـ. طبقات القرّاء ١/ ٨٠، وغاية النهاية ١/ ٣٤٩.

(٢) وفي ابن خالويه ٦٢، أن طلحة الحضرمي وابن مصرّف وابن وثّاب بكسر السين، وفي النحّاس ١/ ٥٦٢ طلحة بن مصرّف وعيسى بن عمر. وفي النحّاس ٢/ ١٢٠، والقرطبي ٩/ ١٢٠، أن طلحة بن مصرّف قرأ (يؤسِف). كما نقل في هذه المصادر والكشّاف ٢/ ٣٠١، والزاد ٣/ ٧١ اللغات المختلفة للفظ. أمّا في البحر ٤/ ١٧٤ فنسب قراءة الفتح للقراء المذكورين في النصّ، ولم ينسب الكسر.

تتميم:

اختلف في (يوسف) هل هو مشتقّ أو غير مشتقّ: فالصحيح أنه غير مشتقّ لعجمته، والاشتقاق من خواصّ كلام العرب، وقيل: هو مشتقّ. سئل بعضهم عن ذلك فقال: الأسيف في اللغة: الحزين، والأسيف: العبد، وقد اجتمعا في (يوسف) فلذلك سمّي به(١). وفي هذا الاشتقاق ما ترى من التكلّف وإساءة الأدب.

واعلم أن كلّ ما ذُكِر في القرآن من لفظ (يوسف) فهو يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، صدّيق الله، ابن إسرائيل الله، ابن ذبيح الله(٢)، ابن خليل الله، الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم، صلوات الله عليهم وسلامه. إلاّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴿٣٤﴾﴾ [غافر] فقد اختلف فيه، فقيل: هو يوسف بن يعقوب، وقيل: هو يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب، فيوسف هذا حينئذٍ يوسف بن يعقوب والد والده. والله أعلم(٣).

☆ ☆ ☆

(٣٧) ومن ذلك قوله تعالى في «السورة»: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴿٩٦﴾﴾(٤) [الأنعام] قرىء بنصب السين من ﴿الشمس﴾ والراء من ﴿القمر﴾ وجرّهما ورفعهما.

---

(١) ينظر القرطبي ٩/ ١٢١، والكشّاف ٢/ ٣٠١، واللسان - أسف.

(٢) جرى المؤلّف هنا على أن الذبيح هو إسحق. وفي المسألة كلام للمفسّرين.

(٣) ينظر الطبري ٢٤/ ٤١، والنكت ٣/ ٤٨٨، والزاد ٧/ ٢٢١، والقرطبي ١٥/ ٣١٢، وابن كثير ٤/ ٧٩.

(٤) هذه الآية ساقطة من نسخة م.

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه من قرأ ﴿وجعل الليل﴾[1] فهما معطوفان على ﴿الليل﴾. ومن قرأ ﴿وجاعل الليل﴾ فعلى مذهب الكسائي الذي يقول إن اسم الفاعل بمعنى المضي[2] يكونان معطوفين على موضع ﴿الليل﴾ لأن ﴿الليل﴾ عنده في موضع نصب، وعلى مذهب غيره يكونان مفعولين بإضمار فعل، أي: وجعل الشمس والقمر[3].

وأمّا قراءة الجرّ فقرأ بها أبو حَيوة، ووجهُها أنّهما معطوفان على ﴿الليل﴾ فيمن قرأ ﴿وجاعل﴾.

وأما قراءة الرفع فلم ينسبها الشيخ أبو حيّان، وإنما قال: وقرىء شاذّاً. ووجهها أنهما مرفوعان على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: مجعولان حسباناً[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) ﴿جاعل﴾ قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. أمّا عاصم والكسائي وحمزة - الكوفيون - فقرؤوا ﴿وجعل﴾ السبعة ١٦٣، والتيسير ١٠٥، والكشف ١/ ٤٤١، والإقناع ٦٤١.

(٢) يرى الكسائي خلافاً للنحويين أن اسم الفاعل المجرد من (ال) يعمل في الماضي إضافة إلى الحال والاستقبال. ينظر شرح الكافية ٣/ ١٠٤٣، وأوضح المسالك ٣/ ٢١٧، وشرح التصريح ٢/ ٦٦.

(٣) ينظر النحّاس ١/ ٥٦٧، والمشكل ١/ ٢٧٩، والكشّاف ٢/ ٣٨، والعكبري ١/ ٢٥٤، والبحر ٤/ ١٨٦، والدّرّ المصون ٥/ ٦١.

(٤) ونسبها في الإتحاف ٢٥٤ لابن مُحَيصن. ينظر البحر، والكشّاف.

(٣٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «المص» [الأعراف]: ﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴿٤٠﴾﴾ قرىء بفتح السين من (سمّ) وضمّها وكسرها:

فأما قراءة الفتح فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها عبدالله.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الأصمعي عن نافع[1]، وهي كلّها لغات.

تتميم:

(السمّ) في الآية: ثقب الإبرة[2]. والسمّ: هو القاتل، ذكر الجوهري فيه الفتح والضمّ[3].

☆ ☆ ☆

(٣٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الرحمن»: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ ﴿٣٥﴾﴾ قرىء برفع السين من (نحاس) وجرّها ونصبها:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو، ووجهها أن (نحاساً) معطوف على (شواظ) وهو ظاهر[4].

---

(١) وقرأ بهما غيرهما. ينظر القراءات في البحر ٤/ ٢٩٧، والكشّاف ٢/ ٧٨.

(٢) الكشاف ٢/ ٧٨، والقرطبي ٧/ ٢٠٧، والبحر ٤/ ٢٩٧.

(٣) اقتصر الجوهري في الصحاح على الفتح والضمّ، وذكر غيره الكسر أيضاً. ينظر الدُّرَر المبثّثة ١٣٠.

(٤) قال في الكشف ٢/ ٣٠٢: «الشواظ: اللهب. والنحاس: الدخان، أي يرسل عليكما لهب من نار ويرسل عليكم دخان، فهو المعنى الصحيح وهو الاختيار».

وأما **قراءة الجرّ** فقرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وابن أبي إسحاق، والنَّخَعي[١]. ووجهها أنّ (نحاساً) معطوف على (نار). وفيه نظر على قول من فسّر (النحاس) بالدُّخان؛ لأنه يلزم منه أن يكون التقدير: وشواظ من دخان، والدخان لا يكون له شواظ وإنما الشواظ للنار، ووجهها أن الدخان لما نشأ عن النار، فكأنّها نار، فيضاف إليها ما يصحّ أن يضاف إلى النار[٢]. ومنه قول الفرزدق:

فبِتُّ أَقُدُّ الزادَ بيني وبينَه ... على ضوءِ نارٍ مرّةً ودُخانِ[٣]

فعطف «ودُخان» على «النار» وليس للدخان ضوء، وإنما حكم له بالضوء لأن الدُّخان ينشأ عن النار[٤]. ومثله قوله:

---

(١) وقرأ بها ابن محيصن واليزيدي والحسن كما في الإتحاف ٥٠٠، ينظر السبعة ٦٢١، والحجّة ٦/ ٢٤٩، والتيسير ٢٠٦، والكشف ٢/ ٣٠٢، والإقناع ٧٧٩، والنشر ٢/ ٣٨١، والبحر ٨/ ١٩٥، والنحّاس ٣/ ٣٠٩، والقرطبي ١٧/ ١٧١، والدّرّ ١٠/ ١٧٢.

(٢) قال أبو عمرو: «لا يكون الشواظ إلّا من النار والنحاس جميعاً، والنحاس: الدخان.. فيكون معناه: يرسل عليكما شواظ، وذلك الشواظ من نار ونحاس». أبو زرعة ٦٩٣. وينظر الكشف.

(٣) البيت في ديوان الفرزدق ٢/٣٢٩، والنحّاس ٣/ ٣١٠، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢١٣، وروايته (فبتّ أسوّي..). وعجزه في الكامل ١/ ٣٧١.

(٤) قال المبرّد في الكامل: «ويكون على وجهين: أحدهما على ضوء نار وعلى دخان، أي: على هاتين الحالتين، ارتفعت النار أو خَبَت. وجائز أن يعطف الدخان على النار وإن لم يكن للدخان ضياء، ولكن للاشتراك. قال الشاعر: يا ليت زوجك...» وينظر النحّاس.

شرّاب ألبانٍ وتمرٍ وأَقِطْ[١]

والتمر والأَقِط لا يُشربان، لكن حُكِم لهما بحُكْم اللبن لاجتماعهما في التَّغذية.

وأما قراءة النصب فقرأ بها زيد بن علي، وقرأ مع ذلك (ونُرسلُ عليكما شُواظاً) بضمّ النون ونصب (شواظ) على المفعول به، فعلى هذا يكون (ونحاساً) معطوفاً على (شواظ)[٢].

تتميم:

وفيه قراءات غير ما ذكرنا:

قرأ الكَلْبيُّ[٣]، وطَلحةُ، ومجاهد (ونِحاسٍ) بكسر النون وخفض السين.

وقرأ ابن جُبير[٤] (ونَحْسٌ) بفتح النون وسكون الحاء ورفع السين.

وقرأ حَنْظلةُ[٥] كذلك، إلا أنّه خفضَ السين.

---

(١) الرجز في المقتضب ٢/ ٥٠، والكامل ١/ ٣٣٤، ٣٧١، والنحّاس ٣/ ٣١٠، والإنصاف ٢/ ٦١٣، والمحرّر ٦٨/٦، وشرح أبيات المغني ٦/٥، والخزانة ١/ ٥٠٠، واللسان - زجّ، ولم يُنسب.

(٢) البحر ٨/ ١٩٥.

(٣) هو محمد بن السائب، راوية مفسِّر، توفّي سنة ١٤٦هـ. وفيات الأعيان ٣٠٩/٤.

(٤) سعيد بن جبير، تابعيّ جليل، أخذ عن ابن عبّاس وقرأ عليه، توفّي سنة ٩٥هـ. السير ٤/ ٣٢١، وطبقات القرّاء ١/ ٤٣، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٥) هو حنظلة بن أبي سفيان الجمحيّ، أحد القرّاء. توفّي سنة ١٥١هـ. غاية النهاية ١/ ٢٦٥.

وقرأ الحسن وإسماعيل (نُحُس) بضمّتين وخفض السين.

وقرأ عبدالرحمن بن أبي بَكِرة[1] (ونَحسُّ) فعل مضارع، ماضيه حَسّ: أي قتل.

وقرأ ابن أبي إسحق كذلك، وخيَّر في الحركات الثلاث في الحاء. وقد تقدّم في باب الحاء[2].

واختلف في (شُواظ): فقيل: هو لهب النّار. وقيل: اللَّهَب الأحمر. وقيل: الدُّخان الذي يخرج من اللهب.

واختلف أيضاً في (النحاس): فقيل: الدُّخان. وقيل: الصُّفر المعروف. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) سمع أباه الصحابيّ وعليّاً، وردت الرواية عنه في حروف من القرآن. مات سنة ٩٦هـ. غاية النهاية ١/ ٣٨١.

(٢) ينظر القراءات في الشواذ ١٤٩، والبحر ٨/ ١٩٥، والإتحاف ٥٠٠. وقد تقدّمت (نحاس) الفقرة (٢١).



حَرْفُ الشِّين[1]

(٣٩م) فمن ذلك قولُه تعالى [في سورة «الواقعة»]: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ ۝٥٥﴾ قُرِىء بضمّ الشِّين وفتحها وكسرها:

فأمّا قراءة الضّمّ فقرأ بها نافع وعاصم وحمزة، ووجهُها أنّه مصدر، وقيل: اسم لِما شُرِب.

وأمّا قراءة الفتح فقرأ بها باقي السبعة، والأعرج، وابن المُسَيّب، ومالك بن دِينار[2]، وابن جُرَيج[3]. ووجهُها أنّه مصدر.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها مجاهد وأبو عثمان النَّهديّ[4]. ووجهُها أنّه اسم لا مصدر، يراد به المشروب، مثل الطِّحن يُراد به المطحون[5].

☆ ☆ ☆

---

(١) في نسختي ب، م (ولم نجد في الشّين شيئاً) وهذه من ظ وحدها. ولذا كانت الطبعة الأولى المعتمدة على ب خالية من هذا الحرف. وقد أُعطيت الآية في هذا الحرف رقماً مكرّراً حتى لا تختلف أرقام الفقر إلى آخر الكتاب.

(٢) هو الإمام الواعظ الزّاهد. توفّي سنة ١٢٧هـ. سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٦٢، وغاية النهاية ٢/ ٣٦.

(٣) هو عبدالملك بن عبدالعزيز، إمام علاّمة حافظ مصنّف. توفّي سنة ١٥٠هـ. السير ٦/ ٣٢٥.

(٤) إمام محدّث حجّة مخضرم معمّر، توفّي حوالي سنة ٩٥هـ. السير ٤/ ١٧٥.

(٥) السبعة ٦٢٣، والتيسير ٢٠٧، والبحر ٨/ ٢١٠، والدّرّ ١٠/ ٢١٠.



حَرْفُ الصّاد

(٤٠) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴿٢٥﴾ ﴾ قُرِىء بفتح الصاد وكسرها وضمّها حيث وقع، إلاّ قولَه تعالى: ﴿ ۞ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴿٢٤﴾ ﴾ [النساء] فقد اتّفقَ السبعة على فتح الصاد منه[١].

فأمّا قراءة الفتح فقرأ بها السبعةُ إلاّ الكسائي، ووجهُها أنّه اسم مفعول، المعنى: أنّ الله أحصنَهنّ بالأزواج أو بالإسلام[٢]. ويمكن أن يكون اسم فاعل على **ما** نقلَه ثعلبٌ عن ابن الأعرابيّ: من أنّ أحْصَنَ يكون اسمُ الفاعل منه «مُفْعَلاً» بفتح العين، وهو شاذٌّ[٣].

وأمّا قراءة الكسر فقرأ بها الكسائيّ، ووجهُها أنّه اسم فاعل، والمعنى أنّهن أحْصَنَّ فُروجَهنَّ.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها يزيد بن قُطيب[٤]، ووجهها أنَّ ضمَّ الصاد

---

(١) السبعة ٢٣٠، والتيسير ٩٥، والكشف ١/ ٣٨٤، والإقناع ٦٢٩، والنشر ٢/ ٢٤٩.

(٢) الفرّاء ١/ ٢٦٠، وأبو زرعة ١٩٦، والعكبري ١/ ١٧٤، والبحر ٣/ ٢١٤.

(٣) نقل ابن خالويه في «ليس» ٤٩: «لم يأت اسم الفاعل على «مُفْعَل» إلا أحصن فهو مُحْصَن، وألْفَجَ (أفلس) فهو مُلْفَج، وأسهب فهو مُسْهَب». وينظر اللسان - حصن.

(٤) يزيد بن قُطيب الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة ينسب إليه. غاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

إتباعٌ لضمِّ الميم[1].

تتميم:

فإن قلتَ: لأيّ شيءٍ اتّفق السبعةُ على الفتح من قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾؟

قيل في الجواب: إنّ المراد بهنّ ذوات الأزواج، فأزواجهنّ أحصنوهنّ، فهنّ مفعولات لا غير[2].

☆ ☆ ☆

(٤١) ومن **ذلك** قوله تعالى في سورة «الرَّعد»: ﴿صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ ﴿٤﴾﴾ قرىء بكسر الصاد فيهما وضمّهما وفتحهما:

فأما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه جَمع وواحده صِنو، كقِنو وقِنوان، وهي لغة أهل الحجاز.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها ابن مُصَرِّف، والسُّلَمي، وزيد بن عليّ رضي الله عنهما، ووجهها أنه أيضاً جمع صِنو، كذِئب وذُؤبان، وهي لغة تميم وقيس.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها الحسن وقتادة، ووجهها أنه اسم جمع، نحو

---

(١) المحرّر ٤/٧٨، والبحر ٣/ ٢١٤. قال أبو حيّان: «كما قالوا «مِنْتِن» ولم يعتدّوا بالحاجز لأنه ساكن، فهو حاجز غير حصين».

(٢) ينظر الفرّاء ١/ ٢٦٠، والزجّاج ٢/ ٣٥، والكشف ١/ ٣٨٤، وأبو زرعة ١٩٦، والعكبري ١/ ١٧٤.

السَّعدان لنبت، لأنّه ليس من أبنية الجموع[1].

تتميم:

الصِّنو في اللغة: الفَرع يَجْمَعُه وآخرَ أصلٌ واحد، وأصلُه المِثل، ومنه قيل للعمّ: صنو[2]. وتثنيته صِنوان، وجمعه صِنوان[3]. والفرق بينهما أنّ النون في التثنية مكسورة، وأنّ النون[4] في الجمع يجري عليها الإعراب، وأنّ الألف في التثنية علامة إعراب وتقلب ياء في النصب والجرّ، والألف في الجمع ثابتة على حالها ولا تدلّ على إعراب.

ونظير صنو وصنوان قنو وقنوان، ولا ثالث لهما[5].

واعلم أنّ هذه الآيةَ الكريمةَ مُنَبِّهةٌ على قُدرته عزّ وجلّ وتدبيره، فإنّ هذه المخلوقاتِ لا بُدَّ لها من صانعٍ مُدَبِّرٍ قديرٍ على ما يشاء، حكيمٍ في تدبيره. وانظر إلى الشجر تخرجُ أَغصانُها وثمراتُها في وقت معلوم لا تتأخّر عنه ولا تتقدّم، ثم يتصعّد الماء في ذلك الوقت عُلُوّاً، وليس من طبعه إلا التَّسَفُّل، ثم يتفرّقُ ذلك الماءُ في الورق والأغصان والثمر، كلٌّ بقسطه وبقدر ما فيه صلاحُه، ثم تختلفُ طعومُ الثِّمار والماءُ واحد

---

(١) ينظر النحّاس ٢/ ١٦٥، والشواذّ ٦٦، والمحتسب ١/ ٣٥١، والكشّاف ٢/ ٣٤٩، والعكبري ٢/ ٦١، والبحر ٥/ ٣٦٣، والدّر المصون ٧/ ١٤، والفتوحات الإلهية ٢/ ٤٩٠.

(٢) المحتسب، والقرطبي ٩/ ٢٨٢، والبحر ٥/ ٣٦٣، واللسان والقاموس - صنو.

(٣) بتثليث الصاد. الدُّرر المبثّثة ١٣٨.

(٤) (النون) ساقطة من ب.

(٥) القرطبي ٩/ ٢٨٢. وفي «ليس» ١٥٩ زاد: الرِّئد: المثل، وجمعه وتثنيته رئدان. وستأتي (قنوان) فقرة (٥٦).

والشجرُ جنس واحد، وكلُّ ذلك دليلٌ على مُدبِّرٍ دبَّرَه وأحكمَه، لا يُشْبِهُ المخلوقات.

وقد نظم بعضُهم في هذا المعنى فقال في كتابه «الصادح والباغم»[1]:

والأرضُ فيهـا عِبـرةٌ للمُعْتَبِـرْ   تُخْبِرُ عن صُنعِ[2] مليكٍ مُقتدرْ

تُسقَـى بمـاءٍ واحـدٍ أشجـارُهـا   وبقعـةٌ واحـدةٌ قَـرارُهـا

والشمسُ والهواء ليس يَخْتَلِفْ   وأُكْلُهـا مُخْتَلِـفٌ لا يَـأْتَلِـفْ

لـو أَنَّ ذا مـن عمـل الطَّبـائعِ   أو أنّـه صَنعـةُ غيـرِ صـانـعِ

لـم يختلـفْ وكـان شيئـاً واحـداً   هـل يُشبـهُ الأولادُ إلا الـوالـدا

الشمـسُ والهـواءُ يـا معـانـدُ   والمـاءُ والتُّـرابُ شـيءٌ واحـدُ

فمـا الـذي أوجبَ ذا التَّفاضُلا   إلا حكيـمٌ لـم يُـرِدْه بـاطِـلا

سبحـانَـه مـن مُحْكـمٍ قـديـرِ   حـيٍّ عليـمٍ مُبْـدعٍ بصيـرِ[3]

☆ ☆ ☆

(١) البحر ٥/٣٦٣. وفيه: «قال الراجز». أما كتاب «الصادح والباغم» فهو أراجيزُ قَصصيّة في ألفي بيت، لمحمّد بن محمّد، المعروف بابن الهَبّارية. توفّي سنة ٥٠٤هـ. وفيات الأعيان ٤/٤٥٣، وكشف الظنون ١٠٦٩.
وقد راجعت الأبيات الواردة هنا على نسخة مخطوطة في جامعة الإمام بالرياض رقم ٩٣٥، وهي في الورقة ١٨ من المخطوطة.

(٢) هكذا في الأصول والبحر، وفي الصادح (صِدق).

(٣) هذا البيت لم يرد في البحر، ولا في نظم ابن الهبّارية.

(٤٢) ومن ذلك قوله تعالى في هذه السورة [الرعد]: ﴿وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ ٣٣﴾[١] قُرِىء بفتح الصاد وضمّها وكسرها:

فأما قراءة الفتح فقرأ بها السبعة إلاّ الكوفيّين[٢]، ووجهها ظاهر، ويحتمل (صدّوا) أن يكون[٣] متعدّياً فيكون المفعول محذوفاً، التقدير: صدُّوا أنفسهم أو غيرهم. ويحتمل أن يكون لازماً فلا يكون هنا مفعول محذوف.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها الكوفيّون، ووجهها أن (صُدُّوا) مبني للمفعول، وهو متعدّ[٤].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن وثّاب، ووجهها أن أصله (صُدِدوا) بضمّ الصاد وكسر الدال، ثم كسرت الصاد إتباعاً للدال، ثم أدغموا فقالوا (صِدُّوا) وهي لغة بني ضَبّة[٥]. ومثله قراءة ابن وثّاب أيضاً: (هذه بضاعتُنا رِدّت إلينا)[٦] بكسر الراء.

---

(١) وتمامها: ﴿. . . بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ﴾.

(٢) (إلا الكوفيّين) أخلّت بها م.

(٣) هذه واحدة من كثير ممّا وقع فيه ناسخ ب من الانتقال من الكلمة إلى مثلها، فقد انتقل من (يكون) إلى مثلها في السّطر التالي.

(٤) السبعة ٣٥٩، والحجّة ٥/ ١٧، والتيسير ١٣٣، والكشف ٢/ ٢٢، والإقناع ٦٧٦، وأبو زرعة ٣٧٤، وينظر العكبري ٢/ ٦٤، والبحر ٥/ ٣٩٥، والدّرّ ٧/ ٥٧. وقراءة البناء للمجهول رَدّ على ﴿زُيّن﴾ المبني للمجهول.

(٥) الكشّاف ٢/ ٣٦٢، والعكبري ٢/ ٦٤، والبحر ٥/ ٣٩٥، والإتحاف ٣٢٤.

(٦) سورة يوسف: ٦٥. والقراءة المتواترة بضمّ الراء. وقد قرأ الحسن وغيره (رِدّت) بكسر الراء. ينظر المحتسب ١/ ٣٤٥، والنحّاس ٢/ ١٤٧، والعكبري ٢/ ٥٥، والبحر ٥/ ٣٢٣، والإتحاف ٣١٨.

تتميم:

وقرأ ابن أبي إسحق (وصَدٌّ) بفتح الصاد وتنوين الدال، ووجهها أن يكون معطوفاً على ﴿مَكْرُهم﴾[1].

☆ ☆ ☆

(٤٣) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «القَصَص»: ﴿فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١١﴾﴾ قرىء بضمّ الصاد وفتحها وكسرها:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه جاء على «فعُل» بضمّ العين نحو: ظرُف وشرُف، والمضارع منه «يفعُل» بضمّ العين.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها قتادة، ووجهها أنه جاء على «فعَل» بفتح العين نحو ضرَب، ومضارعه يمكن أن يكون بالضمّ أو بالكسر.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها عيسى، ووجهها أنه على «فعِل» بكسر العين نحو علِم، ومضارعه «يفعَل» بالفتح[2].

تتميم:

يقال: بصُر بالشيء بَصارة: إذا علمه، قال تعالى: ﴿بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِۦ ﴿٩٦﴾﴾ [طه]. والبصير: العالم[3].

و﴿عن جُنُب﴾ قيل: معناه عن بعد[4]، وكذا قيل في قوله تعالى:

---

(١) الشواذّ: ٦٧، والكشّاف ٢/ ٣٦٢، والبحر ٥/ ٣٢٣.

(٢) الكسر في الشواذّ ١١٢، والكشّاف ٣/ ١٦٧، وكلّها في البحر ٧/ ١٠٧.

(٣) النكت ٣/ ٢١٩، والزاد ٦/ ٢٠٦، والقرطبي ١٣/ ٢٥٦، والمفردات - بصر.

(٤) المصادر السابقة، واللسان جنب.

﴿ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴿٣٦﴾ ﴾ [النساء][1].

قال الشاعر:

فلا تَحْرِمَنِّي نائلاً عن جَنابةٍ ....[2]

أي: عن بعد.

☆ ☆ ☆

(٤٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «غافر»: ﴿ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٣٧﴾ ﴾[3]. قرىء بفتح الصاد وضمّها وكسرها:

فأما قراءة الفتح فقرأ بها السبعة إلا الكوفيّين، ووجهها أنّه مبنيٌّ للفاعل، والفاعل (فرعون) أي: وصدّ فرعون عن السبيل، و(صدّ) غير متعدّ، ويمكن أن يكون متعدياً والمفعول محذوف، والتقدير: وصدّ فرعونُ قومَه؛ لأن الصدّ يتعدّى ولا يتعدّى.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها الكوفيّون، ووجهها أنّه مبنيٌّ للمفعول، والمُقام ضمير عائد على فرعون الذي كان فاعلاً في القراءة الأولى، وكان التقدير: صدّ اللهُ فرعونَ عن السبيل، فلما بُني للمفعول حُذف الفاعل

---

(١) ينظر النكت ١/ ٣٨٩، والقرطبي ٥/ ١٨٣، والمفردات - جنب.

(٢) وهو لعلقمة بن عَبدة - ديوانه ٤٨، وعجزه:

.... فإنّي امرؤٌ وسطَ القِبابِ غريبُ

(٣) وتمامها: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٣٧﴾ ﴾.

وأقيم ضمير فرعون مقام الفاعل[1].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن وثّاب، ووجهها ما تقدّم في قوله تعالى: ﴿وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ ﴿٣٣﴾﴾ [الرعد] من إتباع حركة الصاد لحركة الدال المقدّرة[2].

تتميم:

وقرأ أيضاً هنا ابن أبي إسحق، وعبدالرحمن بن أبي بَكرة: ﴿وصَدٌّ﴾ بفتح الصاد ورفع الدال والتنوين، ووجهها أن يكون معطوفاً على ﴿سوء عمله﴾[3] والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) السبعة ٥٧١، والحجّة ٦/ ١١٠، والتيسير ١٣٣، والكشف ٢/ ٢٤٤، وأبو زرعة ٦٣٢، والنحّاس ٣/ ١٢، والكشّاف ٣/ ٤٢٨، والبحر ٧/ ٤٦٦. وهي كالآية قبل السابقة.

(٢) أصله (صُدِد) كما تقدّم (٤٢). وينظر الكشّاف والبحر.

(٣) ينظر الشواذّ ١٣٢، والنحّاس، والبحر.



حَرْفُ الضّاد

(٤٥) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «يوسف» عليه السلام: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ قرىء بجرّ الضاد من (الأرض) ورفعها ونصبها:

فأما قراءة الجرّ فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه معطوف على (السموات) والتقدير: وكأيّن من آية في الأرض. والضمير في (عليها) و(عنها) على هذه القراءة عائدان على (آية) أي: يمرّون على تلك الآيات ويشاهدون تلك الدّلالات ومع ذلك لا يعتبرون. وقيل: يعود الضمير على (الأرض) و(يمرّون) حال منها.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها عكرمة، وعمرو بن فائد، ووجهها أنّه مبتدأ، وخبره (يمرّون)، والمعنى: يمرّون عليها فيشاهدون ما فيها من الآيات. والضمير في (عليها) و(عنها) يعود على (الأرض)[1].

وأما قراءة النصب فقرأ بها السُّدّيّ، ووجهها أنّه منصوب بفعل مضمر من باب الاشتغال، التقدير: يطئون الأرض. وإنّما قدّرنا يطئون الأرض لأن (يمرّون) يتعدّى بحرف الجرّ، فقدّرنا فعلاً من معناه يصل بنفسه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ ﴿٣١﴾﴾ [الإنسان] أي: ويعذّب الظالمين

---

(١) ينظر الكشّاف ٢/٣٤٦، والمحرّر ٩/٣٨٦، والعكبري ٢/٥٩، والقرطبي ٩/٢٧٢، والبحر ٥/٣٥١، والفتوحات الإلهية ٢/٤٨٦.

أعدّ لهم، ونحوه قولُك: زيداً مررت به، التقدير: لقيت زيداً مررت به[1].

☆ ☆ ☆

ولم أجِدْ في الطّاء والظّاء شيئاً.

☆ ☆ ☆

(١) المحرّر، والكشّاف، والبحر. وفي قراءتَي الرفع والنصب يكون الوقف على (السموات).



حَرْفُ العَين

(٤٦) **فمن ذلك** قولُه تعالى في سورة «البقرة»: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴿١١٦﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿١١٧﴾﴾ قرىء (بديع) برفع العين ونصبها وجرّها:

فأمّا قراءة الرَّفع فقرأ بها السبعة، ووجهُها أنّه مرفوع على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير: هو بديع.

وأما قراءة النصب فلم يَنْسِبْها الشيخ أثير الدّين[1]، وإنّما قال: وقرىء شاذّاً بالنّصب. ووجهُها أنّه منصوب على المدح، التقدير: أمدحُ بديعَ السموات.

وأمّا قراءة الجرّ فلم ينسبها أيضاً، ووجهُها أنّه مجرور على البدل من قوله تعالى: (له)[2].

تتميم:

(كلّ) في الآية مبتدأ محذوفة المضاف[3]، واختُلِفَ في تقديره: فمنهم من قَدّرَه: كلُّ مَن في السموات والأرض، وهو الصحيح عندهم. وقدّره

---

(١) في الكشّاف ١/ ٣٠٧، والبحر ١/ ٣٦٤ أن النصب قرأ به المنصور. وينظر الدّرّ المصون ٢/ ٨٥.

(٢) أي بدل من الضمير. ونسب ابن خالويه القراءة لصالح بن أحمد. الشواذّ ٩.

(٣) عبارة الزمخشري: «والتنوين في «كلّ» عوض من المضاف إليه».

الزمخشري: كلّ من جعلوا له ولداً[1]. واستبعدوه من وجهين: أحدهما أنّ المجعولَ ولداً لم يَجْرِ ذِكرُه. وفيه نظر. الثاني: أن الخبر وهو (قانتون) يشترك فيه المجعول وغيره[2].

وقوله تعالى: ﴿قانتون﴾ هو الخبر، وجُمعَ حملاً على المعنى؛ لأنّ «كلاًّ» لفظها مفرد ومعناها جمع، وإذا حُذف ما يُضاف إليه جاز مراعاة معناها نحو هذه الآية، وكقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ۝٥٤﴾ [الأنفال]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ ۝٨٧﴾ [النمل]، ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٣٣﴾ [الأنبياء]. والحمل على المعنى هو الكثير، ويجوز مراعاة اللفظ كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ۝٨٤﴾ [الإسراء][3].

وقوله تعالى: ﴿بديع﴾ هو صفة مُشَبّهة باسم الفاعل، التقدير: مُبدع. و﴿السموات﴾ مشبّهة بالمفعول. والأصل: بديعٌ سماواتُه، برفع[4] السموات على الفاعلية[5]، نحو حَسَنٌ وجهه، ثم نقلوا الضمير من

---

(١) هذا القول هو الثاني عن الزمخشري، قال: «أي كلّ ما في السموات والأرض، ويجوز أن يراد كلّ من جعلوه لله ولداً له قانتون مطيعون عابدون مُقرّون بالربوبيّة، منكرون لما أضافوا إليهم».

(٢) وهذه عبارة المؤلّف.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢١٩.

(٤) أسقط ناسخ ب (والسموات... برفع).

(٥) عبارة أبي حيّان ١/٣٦٤: «وهو من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل، فالمجرور مشبّه بالمفعول، وأصله الأول: بديعٌ سمواتُه، ثم شُبّه بالوصف فأضمر فيه فنصب السموات، ثم جرّ من نصب، وفيه أيضاً ضمير يعود على الله تعالى، ويكون المعنى في الأصل: أنّه تعالى بُدعت سمواته، أي: جاءت في الخلق على شكل مُبْتَدَع لم يسبق نظيرُه».

﴿السموات﴾ إلى ﴿بديع﴾ فصار فاعلاً، وانتصب ﴿السموات﴾على التشبيه بالمفعول به، ثم بعد النصب جرّوها بالإضافة، فجرّها الآن من نصب، ونصبها من رفع.

☆ ☆ ☆

(٤٧) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿عَمَّا يَصِفُونَ ۝ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۝﴾[1] قرىء (بديع) برفع العين ونصبها وجرّها:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بديع، وقيل: مبتدأ، و﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ ۝﴾ خبره، وجوّز أبو البقاء أن يكون فاعل ﴿تعالى﴾[2].

وأما قراءة النصب فقرئت في الشاذّ، ولم ينسبها أبو حيّان[3]، ووجهها النصب على المدح.

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها المنصور، ووجهها أنّه عطف بيان (لله) من قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله﴾[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) وتمامها: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ . . . ۝﴾.

(٢) وسبقه إليه الزمخشري في الكشّاف ٢/ ٤١. ينظر العكبري ١/ ٢٥٦، والبحر ٤/ ١٩٥.

(٣) وهذا ممّا لم يُصِب فيه المؤلّف، فقد نسب أبو حيّان القراءة لصالح الشامي، أما الزمخشري فلم ينسبها.

(٤) الكشّاف والبحر. وفي النحّاس ١/ ٥٧١: وأجاز الكسائي خفضه على النعت (لله).

(٤٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنفال»: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ قرىء بكسر العين من ﴿العدوة﴾ وضمّها وفتحها:

فأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها باقي السبعة[١].

وأما قراءة الفتح فقرأ بها زيد بن عليّ رضي الله عنهما، وذلك كلّه لغات[٢]. ويحتمل في قراءة الفتح أن يكون الأصل مصدراً ثم سمّي به[٣].

☆ ☆ ☆

(٤٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «يونس» عليه السّلام: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم مَّتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٣﴾﴾ قرىء برفع العين من ﴿متاع﴾ ونصبها وجرّها:

أما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة[٤]، ووجهها الرفع[٥] على خبر مبتدأ

---

(١) السبعة ٣٠٦، والحجّة ٤/١٢٨، والكشف ١/٤٩١، والإقناع ٦٥٤، وأبو زرعة ٣١٠، والأخفش ٣٢٣، والبحر ٤/٤٩٩، والدّرّ المصون ٥/٦٠٩.

(٢) المحتسب ١/٢٨٠، والكشّاف ٢/١٥٩، والبحر ٤/٤٩٩، وهي منسوبة لعدد من القرّاء. وينظر الدُّرر المبثّة ١٤٦.

(٣) البحر.

(٤) ليست العبارة صحيحة هكذا؛ فقد قرأ بالنّصب حفصٌ عن عاصم، وهارون عن ابن كثير. ينظر السبعة ٣٢٥، والتيسير ١٢١، والكشف ١/٥١٦، والإقناع ٦٦١، والنشر ٢/٢٩٣، والبحر ٥/١٤٠.

(٥) (الرفع) ليست في ظ.

محذوف، أي: هذا متاع، و﴿بغيكم﴾ على هذا مبتدأ، و﴿على أنفسكم﴾ الخبر، ويمكن أن يكون ﴿متاع﴾ خبراً عن ﴿بغيكم﴾، و﴿على أنفسكم﴾ يتعلّق بـ﴿بغيكم﴾[١].

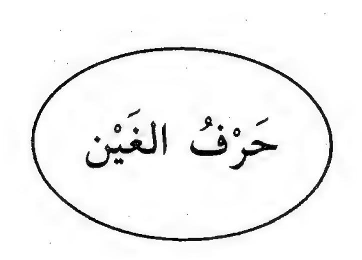
وأما قراءة النصب فقرأ بها زيد بن علي رضي الله عنهما، وهارون عن ابن كثير، ووجهها النصب على المصدرية[٢]. وقيل: مصدر في موضع الحال: أي متمتّعين. وقيل: ظرف، من باب: مَقْدَم الحاجّ، أي: وقت متاع، و﴿على أنفسكم﴾، على هذا خبر لـ﴿بغيكم﴾. وإذا كان ﴿متاعَ﴾ منصوباً على الحال أو الظَّرف، فالعامل فيه اسم الفاعل الذي يتعلّقُ به ﴿على أنفسكم﴾[٣] ولا يعمل فيه ﴿بغيكم﴾ لأنه مصدر، ويلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر وهو ﴿على أنفسكم﴾[٤]. وقيل: انتصب ﴿متاع﴾ على أنّه مفعول بـ﴿بغيكم﴾ والخبر محذوف، التقدير: طلبكم متاع الحياة الدُّنيا ضلال[٥].

وأما قراءة الجرّ فنقلها أبو البقاء ولم ينسبها، ووجهها الجرّ على النعت للأنفس، والتقدير: ذوات متاع، ويجوز أن يكون المصدر يراد به اسم الفاعل، أي: متمتّعات الدنيا[٦].

☆ ☆ ☆

---

(١) النحّاس ٢/ ٥٥، والمحرّر ٩/ ٢٨، والعكبري ٢/ ٢٦، والبحر ٥/ ١٤٠.
(٢) وحفص أيضاً.
(٣) أي: كائن على أنفسكم.
(٤) قال في البحر: لأنه مصدر فصل بينه وبين معموله بالخبر، وهو غير جائز.
(٥) المحرّر، والعكبري، والبحر، والدّرّ.
(٦) العكبري ٢/ ٢٦ وزاد: «ويضعف أن يكون بدلاً إذ قد أمكن أن يجعل صفة».



حَرْفُ الغَيْن

(٥٠) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «براءة»[١]: ﴿وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً ﴿١٢٣﴾﴾ قرىء بكسر الغين وفتحها وضمّها:

أما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة.

أما الفتح فقرأ به الأعمش، وأبان والمفضّل كلاهما عن عاصم.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها أبو حَيوة، والسُّلَمي، وابن أبي عَبلة، والمفضّل، وأبان أيضاً. وهي كلّها لغاتٌ، عن أبي عمرو: فالكسر لغة أسد، والفتح لغة الحجاز، والضمّ لغة تميم[٢].

☆ ☆ ☆

(٥١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «سبأ»: ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٤٨﴾﴾[٣] قرىء بضمّ الغين وكسرها وفتحها:

---

(١) وهي سورة التوبة.

(٢) ينظر النحّاس ٢/٤٦، والحجّة ٤/٢٤١، والكشّاف ٢/٢٢٢، والمحرّر ٨/٣٠٢، والعكبري ٢/٢٣، والبحر ٥/١١٥، والدّرّ المصون ٦/١٤٠، والدُّرر المبثّثة ١٥٥.

(٣) وقد وردت اللفظة في مواضع أسبق - المائدة: ١٠٩، ١١٦، والتوبة: ٧٨. وقرأ حمزة وأبو بكر في المواضع الأربعة بالكسر، وسائر السبعة بالضمّ، التيسير ١٠١، والنشر ٢/٢٢٦.

وأمّا **قراءة الضمّ** فقرأ بها السبعة إلا حمزة وأبا بكر عن عاصم، ووجهُها أنّه جمعٌ واحدُه غَيب، مثل بَيت وبُيوت.

وأمّا **قراءة الكسر** فقرأ بها حمزة وأبو بكر، ووجهُها أنّه لمّا اجتمع ضمّتان وياء وواو استثقلوا ذلك، فحوّلوا ضمّة الغين كسرةً للتناسب مع الياء بعدها[1]، ونظيره شِيوخ وبِيوت وجِيوب وعِيون، بكسر الشين والباء والجيم والعين.

وأمّا **قراءة الفتح** فوجهُها أنّه جاء على وزن «فَعول» للمبالغة كالصَّبور والشّكور، وهو الشي الذي غاب وخَفِيَ جدّاً[2].

☆ ☆ ☆

(٥٢) ومن ذلك قولُه تعالى في سورة «الشريعة»[3]: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية] قُرِىء بكسر الغين وفتحها وضمّها.

أمّا **قراءة الكسر** فقرأ بها السبعة إلّا حمزةَ والكسائيَّ، وهي أفصحُ من غيرها، لأنّها جاءت على وِزان الأشياء التي أبداً هي مشتملة، كالعِمامة والعِصابة وأمثالهما.

---

(١) في البحر ٧/ ٢٩٢: «فكسروا لِتناسُبِ الكسر مع الياء، والضمّة التي على الياء مع الواو».

(٢) الكشّاف ٣/ ٢٩٥، والقرطبي ١٤/ ٣١٣، والبحر، والدّرّ المصون ٩/ ٢٠٢.

(٣) وهي سورة «الجاثية». قال تعالى في السورة: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾.
ووردت (غشاوة) في سورة «البقرة»: ٧. وقرأ السبعة بكسر الغين، ورُوي عن غيرهم وجوه فيها. ولكنّ المؤلّف جرى هنا على ما في قراءات آية «الجاثية» كما هي في البحر.

وأمّا قراءة الفتح فقرأ بها عبدالله، والأعمش، وهي لغة رَبيعة.

وأمّا قراءة الضمّ فقرأ بها الحسن، وعِكرمة، وعبدالله، وهي لغةُ عُكْليّة.

تتميم:

وفيها أيضاً قراءتان: قرأ حمزة، والكسائي، والأعمش، وطلحة، وأبو حنيفة[1]، ومسعود بن صالح[2]: ﴿غَشْوة﴾ بفتح الغين وسكون الشين.

وقرأ ابن مُصَرِّف والأعمش كذلك، إلا أنّهما كسرا الغين[3].

واعلم أن الغشاوة في اللغة الغطاء، يقال: غشاه: إذا غطّاه، وصحّحوا الواو لأنّها تحصّنت بالتاء فلم تقع طرفاً، ومثله الشّقاوة. والواو من (الغشاوة)[4] بدل من ياء، دليله: الغَشَيان. قال أبو عليّ الفارسيّ: لم أسمع من الغشاوة فعلاً متصرّفاً بالواو، جعله من الياء، ونظّرَه بالجِباوة. قال: هو من جَبَيْتُ، فالواو عنده بدل من الياء[5].

---

(١) النّعمان بن ثابت، أحد الأئمّة الأربعة، فقيه العراق. توفّي سنة ١٥٠هـ. سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠، وغاية النهاية ٢/ ٣٤٢.

(٢) مسعود بن صالح السمرقندي، له اختيار في القراءة. الغاية ٢/ ٢٩٦.

(٣) ينظر القراءات في السبعة ٥٩٢، والتيسير ١٩٩، والكشف ٢/ ٢٦٩، والنحّاس ١/ ١٣٦، والكشّاف ١/ ١٦٤، والمحرّر ١/ ١١٠، والعكبري ١/ ١٥، والقرطبي ١/ ١٩١، والبحر ١/ ٤٩، ٨/ ٤٩.

(٤) انتقل نظر ناسخ ظ من (الغشاوة) إلى مثلها في السطر التالي.

(٥) الحجّة ١/ ٣٠٠.

قلت: وفي تنظير أبي عليّ نظر؛ لأنّه يُقال: جَبَيْتُ وجَبَوْتُ، فإذاً الجباوة من جَبَوْتَ لا من جَبَيْت[1].

☆ ☆ ☆

(٥٣) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأحقاف» ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ ﴿٣٥﴾﴾[2] قرىء برفع الغين من (بلاغ) ونصبه وجرّه:

فأمّا قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، وجهها أنّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: تلك الساعةُ بلاغُهم، كما قال تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴿١٩٧﴾﴾ [آل عمران] وهو راجع إلى المُدّة التي لَبِثوا فيها. ويحتمل أن يكون (بلاغ) خبر مبتدأ محذوف، والمراد به القرآن والشّرع، أي: هذا بلاغ، أي تبليغ وإنذار.

وقال أبو مِجْلَز[3]: «بلاغ» مبتدأ، وخبره ﴿لهم﴾ المتقدّم في ﴿ولا تَسْتَعْجِل لهم﴾ وكان يقف على ﴿ولا تَسْتَعْجِل﴾ ويبتدىء ﴿لهم﴾ وفيه من التّكلُّف وإخراج الكلام عن أسلوبه ما يُغني عن رَدّه[4].

وأما قراءة النّصب فقرأ بها الحسن، وزيد بن علي، وعيسى، ووجهُها

---

(١) ينظر القاموس - جبا.

(٢) وتمام الآية: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾.

(٣) وهو لاحق بن سدوس، سمع عن عدد من الصحابة، ووردت عنه الرواية في حروف من القرآن، توفّي سنة ١٠٠هـ. غاية النهاية ٢/ ٣٦٢.

(٤) نُقِلَ أن بعضهم كان يقف على ﴿ولا تستعجل﴾ ويبتدىء ﴿لهم﴾ على معنى: لهم بلاغ. ولم يَرْتَضِه العلماء. ينظر إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٨٩٤، والقرطبي ١٦/ ٢٤٢، والبحر ٨/ ٦٩.

أنّه منصوب على المصدر، أي: بلِّغ بلاغاً[1].

وأمّا قراءة الجرّ فقرأ بها الحسن أيضاً، ووجهُها أنّه نعت لـ(نهار) أي: نهار ذي بلاغ[2].

تتميم:

وفيه ما تقدّم قراءتان:

قرأ أبو مِجْلَز، وأبو سراج الهُذَلي (بَلِّغ)، على الأمر للنبيّ ﷺ[3].

وقرأ أيضاً أبو مِجْلَز (بَلَغَ) فعلاً ماضياً[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٦٨، والكشّاف ٣/ ٥٢٨، والعكبري ٢/ ٢٣٦، والإتحاف ٤٨٢. وإيضاح الوقف، والقرطبي، والبحر - الصفحات السابقة. وفي النحّاس ٣/ ١٦٣: «ومَنْ نَصَبَه جعله مصدراً أو نعتاً لـ(ساعة)». وفي المشكل ٢/ ٢٠٤: «ولو نصب في الكلام على المصدر أو النعت لـ(ساعة) لجاز».

(٢) العكبري، والبحر. ولم ينسبها في الإتحاف للحسن.

(٣) قال القرطبي: «فعلى هذا يكون الوقف على ﴿من نهار﴾ ثم يبتدىء (بَلِّغ)».

(٤) الشواذّ ١٤٠، والبحر.



حَرْفُ الفاء

(٥٤) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «الإسراء»: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴿٢٣﴾﴾ قرىء بضمّ الفاء وفتحها وكسرها مع التشديد والتنوين، وقرىء أيضاً بالحركات الثلاث مع التشديد وبلا تنوين[١].

فأما قراءة الضمّ والتنوين فقرأ بها هارون، ووجهها أنه مبنيّ. قال ابن أبي الربيع: لتضمّنه معنى المبنيّ وهو الماضي[٢]. وقيل: بالحمل على غيره من أسماء الأفعال. وبني على الضمّ إتباعاً[٣] لحركة الهمزة، وإذا كانوا قد قالوا: مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرة التاء مع كون الحاجز ظاهراً، فهنا أولى لكون الحاجز مدغماً، ونوّن دلالةً على التنكير، أي: تضجّراً أيّ تضجّر كان.

وأما قراءة الفتح والتنوين فقرأ بها زيد بن عليّ، ووجهها البناء على الفتح تخفيفاً، نحو كيف، والتنوين للتنكير كما تقدّم.

---

(١) للسبعة ثلاث من هذه القراءات: فلابن كثير وابن عامر﴿أُفَّ﴾ بالفتح من غير تنوين، ولنافع وحفص ﴿أُفٍّ﴾ بالكسر والتنوين، وسائر السبعة ﴿أُفِّ﴾ بالكسر من غير تنوين. ولغير السبعة قراءات أُخر. ينظر السبعة ٣٧٩، والتيسير ١٣٩، والكشف ٢/ ٤٤، والإقناع ٦٨٥، وأبو زرعة ٣٩٩، والنشر ٢/ ٣٠٦، والإتحاف ٣٤٠، والمحتسب ٢/ ١٨، والنحّاس ٢/ ٢٣٨، والكشّاف ٢/ ٤٤٤، والمحرّر ٣/ ٤٨٨ (بيروت)، والبحر ٦/ ٢٧، والدّرّ المصون ٧/ ٣٤١.

(٢) شرح التسهيل ٥/ ٣٢.

(٣) أسقط ناسخ ب – وما أكثر ما فعل ذلك – من (إتباعاً) إلى مثلها بعدها.

وأما قراءة الكسر والتنوين فقرأ بها نافع، وحفص، وأبو جعفر، وشيبة، وعيسى، ووجهها البناء على الكسر على التقاء الساكنين، والتنوين كما تقدّم.

وأما قراءة الضمّ من غير تنوين فقرأ بها أبو السَّمّال، ووجهها ما تقدّم من الضمّ إتباعاً، وإنما لم ينوّن لأن القصد التعريف: أي التضجّر المعهود.

وأما قراءة الفتح من غير تنوين فقرأ بها ابن كثير، وابن عامر، ووجهها ما تقدّم من البناء على الفتح، وعدم التنوين للتعريف.

وأما قراءة الكسر من غير تنوين فقرأ بها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر، ووجهها ما تقدّم من البناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين، وعدم التنوين للتعريف أيضاً.

تتميم:

وهذه الكلمة قد اتّسعت فيها العرب لدورها على ألسنتهم، وتصرّفت فيها حتى بلغت لغاتُها أربعين لغة، وها[1] أنا أذكرها مضبوطة:

فمنها مع ضمّ الهمزة اثنتان وعشرون لغة: أُفُ، أُفَ، أُفِ، بالحركات الثلاث مع التخفيف من غير تنوين. ثم أُفٌ، أُفاً، أُفٍ، بالثلاث مع التخفيف والتنوين. ثم أُفُّ، أُفَّ، أُفِّ، بالثلاث مع التشديد من غير تنوين. ثم أُفُّه، أُفَّه، أُفِّه، بالثلاث مع التشديد وهاء السكت. ثم أُفٌّ، أُفًّا، أُفٍّ بالثلاث مع التشديد والتنوين. أُفْ بالسكون

(١) سقط من ب (على ألسنتهم. . . وها).

والتخفيف[1]. أفّ بالسكون مع التشديد. أُفّى بتشديد الفاء وبعدها ألف من غير إمالة، وبالإمالة المحضة، وبالإمالة بين بين. ثم أُفّي، أُفّو بالياء والواو ساكنين وفتح الفاء والتشديد فيهما، فهذه اثنتان وعشرون لغة مع ضمّ الهمزة.

ومنها مع كسر الهمزة إحدى عشرة لغة: إفٌّ، إفّاً، إفٍّ بالثلاث مع التشديد والتنوين، ثم إفُّ بالضمّ والتشديد من غير تنوين، ثم إفِ بالكسر والتخفيف من غير تنوين، ثم إفٍ كذلك مع التنوين، ثم إفْ بالتسكين والتخفيف، ثم إفّْ بالتسكين والتشديد، ثم إفَّى بألف مع تشديد الفاء، ثم إفِّي بكسر الفاء وتشديدها وياء ساكنة بعدها، ثم إفَّي بفتح الفاء والتشديد وبعدها ياء ساكنة. فهذه إحدى عشرة لغة مع كسر الهمزة.

ومنها مع فتح الهمزة ستّ لغات: أفِّ بكسر الفاء وتشديدها من غير تنوين، ثم آفِّ كذلك إلاّ أنها ممدودة الهمزة، ثم أفٍّ بكسر الفاء وتشديدها مع التنوين، ثم آفٍّ كذلك إلاّ أنها ممدودة الهمزة، ثم أَفْ بسكون الفاء وتخفيفها، ثم أفِّي بكسر الفاء وتشديدها وبعدها ياء ساكنة، فهذه ستّ لغات تمام تسع وثلاثين لغة نقلها الشيخ أبو حيّان عن «الزناتي» قال: ذكرها في كتابه المسمّى «بالحلل»[2]. وذكر ابن عطيّة أُفّاه بضمّ الهمزة

---

(١) تكرّرت في ب هنا (أف بالسكون مع التشديد والتنوين، وأف بالسكون والتخفيف).

(٢) هكذا في الأصول والبحر. وفي شرح التسهيل والدّر المصون «الرّمّاني» وقد كتب على حاشية ظ «هذا الكتاب المسمّى بالحلل، هو شرح الجمل للزجّاجي». وذكر حاجّي خليفة في كشف الظنون ١/ ٦٨٨ لأبي حيّان كتاب: «الحلل الحالية في أسانيد القراءة العالية».

وتشديد الفاء وبعد الألف هاء السكت، وهي تمام الأربعين[1].

ويقال: أفّف الرجل: إذا قال: أفّ. وقد يستعمل منه مصدر منوّن فيقال: أُفّاً له، كما تقول: سَقياً له، ويقال: أفّاً تُفّاً على الإتباع، كحسن بَسَن[2]، وقد تَخْرُجُ عن هذا الباب فتستعمل بمعنى الحين، يقال: جاء هذا الأمر على إفّه وإفّانه بكسر الهمزة فيهما: أي حينه[3].

☆ ☆ ☆

(٥٥) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «ق»: ﴿قٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١﴾ قرىء بضمّ الفاء وفتحها وكسرها:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها هارون، وابن السَّمَيفع، والحسن - فيما نَقَلَ عنه ابنُ خالويه - ووجهها أنه مبنيّ على الضمّ - كحيث.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها عيسى، ووجهها أن الفتح أخفّ الحركات.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الحسن، وابن أبي إسحق، وأبو السَّمّال، ووجهها البناء على أصل التقاء الساكنين[4].

وقد مرّ لنا الكلام على قوله [تعالى]: ﴿ص﴾ هل هو معرب أو مبنيّ،

---

(١) البحر ٦/ ٢٣، وشرح التسهيل ٥/ ٣٢. وينظر المصادر المذكورة في أوّل الفقرة، والدّرر المبثّثة ٧٠، ٧١.

(٢) الإتباع لأبي الطيب اللغوي ١٢، ٣٢، والتكملة للصاغاني ٤/ ٤٣٦، والمزهر للسيوطي ١/ ٤٢٠.

(٣) القاموس - أفّ.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٨١، والشواذّ ١٤٤، والزاد ٨/ ٤، والقرطبي ١٧/ ٢، والبحر ٨/ ١٢٠، والإتحاف ٤٨٩.

وتكلّمنا على ذلك، فلينظر هناك، فحكم (ق) حكمه[1].

تتميم:

قرأ السبعة ﴿ق﴾ بسكون الفاء، ووجهها أنّه حرف هجاء موقوف عليه، لم يحكم بإعرابه ولا بنائه.

وقد اختلف المفسّرون في مدلول قوله تعالى: ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾ اختلافاً متبايناً:

فمنهم من قال: هو جبل من زُمُرُّدةٍ خضراء، يحيط بالسموات والأرض.

ومنهم من قال: هو اسم للسورة.

ومنهم من قال: هو مقتطع من أسماء الله تعالى التي أوّلها «ق» كالقادر والقاهر، إلى غير ذلك من الأقوال.

قال الشيخ أبو حيّان: وقد اختلف المفسّرون في مدلوله على أحد عشر قولاً متعارضة، لا دليل على صحّة شيء منها، والله أعلم[2].

واختلفوا في جواب القسم:

فمنهم من قال: هو محذوف.

ومنهم من قال: هو مذكور.

---

(١) ينظر (٢٤).

(٢) ينظر الفرّاء ٣/ ٧٥، والطبري ٢٦/ ٩٣، والنكت ٤/ ٧٩، والزاد ٨/ ٤، والقرطبي ١٧/ ٢، والبحر ٨/ ١٢٠، والدّرّ المنثور ٦/ ١٠١.

والذين قالوا بحذفه اختلفوا في تقديره: فقيل: تقديره: إنّك جئتَهم مُنذراً بالبعث ولم يقبلوا، بل عجبوا، وهذا أنسب لدلالة ما بعده عليه. وقيل: التقدير: ما ردّوا أمرك بحجّة، وقيل: التقدير لَتُبْعَثُنّ.

والذين قالوا إنه مذكور اختلفوا: فقيل: ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنقُصُ ﴿٤﴾ ﴾، وقيل: ﴿ مَّا يَلْفِظُ ﴿١٨﴾ ﴾، وقيل: ﴿ بَلْ عَجِبُوٓاْ ﴿٢﴾ ﴾ على معنى: لقد عجبوا، وقيل: ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ ﴿٣٧﴾ ﴾، وقيل: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴿٢٩﴾ ﴾. والله أعلم[1].

☆ ☆ ☆

(١) ينظر النكت، والزاد، والقرطبي، والبحر، والمشكل ٢/٣١٨، والعكبري ٢/٢٤١.



حَرْفُ القاف

(٥٦) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴿٩٩﴾﴾ قرىء بكسر القاف من ﴿قنوان﴾ وضمّها وفتحها:

فأما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، وهي لغة أهل الحجاز، وهو جمعُ كثرة، ومفرده قِنْو، وجمع القِلّة أقناء، كعِدل وأعدال. قال:

طويلة الأقناء والأثاكل[١]

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها الأعمش، والخَفّاف[٢] عن أبي عمرو، وهي لغة قيس، ونقل ابن عطيّة عن الفرّاء أنها لغة قيس والحجاز، ووجهها أنه جمع قُنو بالضمّ، ويمكن أن يكونَ واحدُه قِنواً بكسر القاف نحو ذِئب وذُؤبان.

وأمّا قراءة الفتح فقرأ بها الأعرج، ووجهها أنّه اسم جمع كالسَّعدان، لأن «فَعْلانا» ليس من أبنية جمع التكسير[٣].

---

(١) القرطبي ٧/ ٤٨. واللسان ثكل، عثكل، كتل، وقبله:

قد أبصرت سُعدى بها كتائلي

والكتائل جمع كتيلة: النخلة التي فاتت اليد، بلغة طيء. والأثاكل لغة في العثاكل، جمع عثكول: عِذق النخلة.

(٢) هو عبدالوهاب بن عطاء بن مسلم، ثقة مشهور، روى عن أبي عمرو وغيره، توفّي سنة ٢٠٤هـ. غاية النهاية ١/ ٤٧٩.

(٣) المحتسب ١/ ٢٢٣، والكشّاف ٢/ ٣٩، والعكبري ١/ ٢٥٥، والزاد ٣/ ٩٩، =

تتميم:

القنو: هو العِذق، وهو عنقود النخلة. وحكى القرطبي أنّه الجُمّار[1].

وإعراب ﴿قنوان﴾ مبتدأ، و﴿من النخل﴾ في موضع الخبر، و﴿من طلعها﴾ بدل من قوله: ﴿من النخل﴾[2].

☆ ☆ ☆

(٥٧) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الكهف»: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ ﴿٤٤﴾﴾[3] قرىء برفع القاف وخفضها ونصبها:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها أبو عمرو، والكسائي، وحُميد، والأعمش، وابن أبي ليلى، وابن مناذر، واليزيديّ، وابن عيسى الأصبهاني[4]، ووجهها أنّه صفة لـ﴿الولاية﴾، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي الحقّ، أو مبتدأ خبره قوله تعالى: ﴿هو خير﴾.

وأما قراءة الخفض فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها أنه صفة ﴿لله﴾[5].

= والمحرّر ٢/ ٣٢٧ (بيروت)، والقرطبي، والبحر ٤/ ١٨٩، والإتحاف ٢٥٥.

(١) النكت ١/ ٥٤٨، والقرطبي ٧/ ٤٨، واللسان - قنو.

(٢) ينظر إعراب الآية في العكبري ١/ ٢٥٥.

(٣) تمامها: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ۚ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴿٤٤﴾﴾.

(٤) هو محمد بن عيسى، أبو عبدالله التيمي الأصبهاني، إمام كبير في القراءات، توفّي قبل سنة ٢٤٢هـ. غاية النهاية ٢/ ٢٣٣.

(٥) قرأ السبعة بالرفع والجرّ كما ذكر المؤلّف. ينظر السبعة ٣٩٢، والحجّة ٥/ ١٤٩، والتيسير ١٤٣، والكشف ٢/ ٦٣، والإقناع ٦٨٩، وأبو زرعة ٤١٩، والبحر ٦/ ١٣١، والعكبري ٢/ ١٠٣.

وأما **قراءة النصب** فقرأ بها أبو حَيوة، وزيد بن علي، وعمرو بن عُبيد، وابن أبي عَبلة، وأبو السَّمّال، ووجهها أنّه منصوبٌ على التأكيد، كقولك: هذا عبدُالله الحقَّ لا الباطلَ[1]. قال الزمخشري: وهي قراءة حسنة فصيحة، وعمرو بن عبيد من أفصح النّاس وأنصحهم. انتهى. وفيه دَسيسة الاعتزال، لأن عمرو بن عبيد رأس أهل الاعتزال[2].

☆ ☆ ☆

(٥٨) ومن **ذلك** قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾﴾ قرىء بنصب القاف فيهما، ورفعهما وجرّهما:

فأما **قراءة النصب** فقرأ بها السبعة إلا عاصماً، وحمزة[3]، ووجهها أنّ الأوّل[4] مُقْسَم به، وانتصبَ على إسقاط حرف الجرّ، كما تقول: الله لأفعلنّ، وجوابه ﴿لأملأنّ﴾ وهذا الإعراب لا يسوغ على مذهب سيبويه؛ لأنّه يرى أن النصب على إسقاط حرف الجرّ في باب القسم مختصّ بلفظ[5] الجلالة لا غير، والزمخشري يقول: إنه غير مختصّ[6]، فيقول:

---

(١) النحّاس ٢/٢٧٨، والكشّاف ٢/٤٨٦، والقرطبي ١٠/٤١١، والبحر.

(٢) الكشّاف والبحر.

(٣) وقراءتهما برفع الأول ونصب الثاني - كما سيأتي - السبعة ٥٥٧، والحجّة ٦/ ٨٧،والتيسير ١٨٨، والكشف ٢/ ٢٣٤، والإقناع ٧٤٩، وأبو زرعة ٦١٨.

(٤) أي (فالحقّ).

(٥) (بلفظ الجلالة. . . مختصّ) سقط من ب.

(٦) عبارة أبي البقاء العكبري ٢/٢١٣: «وسيبويه يدفع ذلك؛ لأنه لا يجوّز حذفه إلاّ مع اسم الله عزّ وجلّ».

العزيز لأفعلنّ، بالنصب قياساً منه[1] على لفظ الجلالة، وهو غير صحيح عندهم. وأما الثاني[2] فنصبه على المفعولية بـ﴿أقول﴾، وقدّم ليدلّ على الحصر، أي: لا أقول إلاّ الحقّ، قاله الزمخشري جرياً على مذهبه في أنّ التقديمَ يُوجبُ الحصر، وفيه خلاف. واعتُرِض بين القسم وجوابه بقوله تعالى: ﴿والحقّ أقول﴾. وقيل: إنّ ﴿الحقّ﴾ الأوّل منصوب على الإغراء، التقدير: الزموا الحقّ، و﴿لأملأنّ﴾ جواب قسم محذوف[3].

وأما **قراءة الرفع فيهما** فقرأ بها ابن عبّاس رضي الله عنهما، ومجاهد، والأعمش[4]، ووجهها أنّ الأوّلَ مبتدأ وخبرُه محذوف، واختلفوا في تقديره: فقيل: تقديره: فالحقّ أنا، وقيل: فالحقّ منّي، وقيل: التقدير: فالحقُّ قسمي[5] على أن يكون «الحقّ» مبتدأ مقسماً به، وجوابه ﴿لأملأنّ﴾ على طريقة: لعمرك لأفعلنّ، أي: لعمرك قسمي لأفعلنّ. ومنهم من قال: إنّ المقسم به إذا كان مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، لأنّ الفائدةَ قد حَصَلَت بدونه، فتقديرُه لَغو، والصحيحُ تقديرُه وإن كانت الفائدة حاصلة بدونه طَرداً للقاعدة؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: زيد لقائم، ففي قائم ضمير وإن كان الربط قد حصل بدونه. قال ابن عطيّة: هو مبتدأ وخبره ﴿لأملأنّ﴾

---

(١) (قياساً منه) سقط من ب.

(٢) أي (والحقَّ).

(٣) ينظر النحّاس ٢/٨٠٦، والكشف، والمشكل ٢/٢٥٥، وأبو زرعة، والكشّاف ٣/ ٣٨٤، والمحرّر ٤/٥١٦ (بيروت)، والبحر ٧/٤١١، والمسائل السفرية ٢٩.

(٤) الشواذّ ١٣٠، والكشّاف، والعكبري، والبحر، والإتحاف ٤٥٨.

(٥) (وقيل... قسمي) ساقط من ب.

التقدير: فالحقّ أن أملأ[1]، وفيه نظر؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، ولا تنحلّ إلى المفرد، وتقديره بأن والفعل يُؤذنُ بانحلالها إلى المفرد[2].
وأما الثاني فمبتدأ و﴿أقول﴾ خبره، والعائد محذوف، أي: أقوله، كقراءة ابن عامر ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الحديد][3] أي وَعَدَه. وقيل: خبرمبتدأ محذوف، أي: قَولي الحقّ، فيكون ﴿أقول﴾ على هذا مستأنفاً، أي: أقول لأملأنّ. ويمكن أن يكون (والحقّ) بالرفع مفعولاً بـ(أقول)، ورفعه على حكاية الحقّ الأوّل، قاله الزمخشري وحسّنه ودقّقه[4].

وأما قراءة الجرّ فيهما فقرأ بها الحسن، وعيسى، ووجهها أنّ الأوّلَ مجرور بحرف القسم المحذوف، تقديره: فوالحقّ. والثاني معطوف عليه، كما تقول: والله والله لأفعلنّ، و(أقول) على هذا اعتراض بين القسم وجوابه. ويمكن أن يكون ﴿والحقّ﴾ مفعولاً بـ﴿أقول﴾ وخفض إتباعاً ﴿للحقّ﴾ الأول[5].

---

(١) في ب، ظ (أملأن) وما أثبت من م، والبحر.
(٢) وقال أبو حيّان مناقشاً ابن عطية: «وهذا ليس بشيء، لأن ﴿لأملأنّ﴾ جواب قسم، ويجب أن يكون جملة فلا يتقدّر بمفرد، وأيضاً ليس مصدراً مقدّراً بحرفٍ مصدريّ والفعل حتى ينحلّ إليهما، ولكنّه لمّا صحّ له إسنادٌ ما قُدّر إلى المبتدأ، حكم أنّه خبره عنه».
(٣) قراءة ابن عامر بالرفع، وسائر السبعة ﴿وكلاًّ﴾ بالنصب. السبعة ٦٢٥، والتيسير ٢٠٨، والكشف ٢/ ٣٠٧.
(٤) ينظر الكشّاف، والبحر.
(٥) النحّاس، والشواذّ، والكشّاف، والبحر.

تتميم:

قرأ عاصم وحمزة ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤﴾ برفع الأول ونصب الثاني، وقد تقدّم وجه ذلك.

و﴿الحقّ﴾ في هذه الآية إذا جعل قسماً فيمكن أن يكون اسماً من أسماء الله الذي في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ۝٢٥﴾ [النور]، أو يكون هو الذي هو نقيض الباطل[1].

☆ ☆ ☆

---

(١) الكشاف، والبحر.



حَرْفُ الكاف

(٥٩) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «الفاتحة»: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ قرىء بخفض الكاف ورفعها ونصبها دون ألف. وقرىء ﴿مالك﴾ بالألف مع الحركات الثلاث في الكاف، وقرىء (مليك) على وزن شريف مع الحركات الثلاث في الكاف[1]:

فأما قراءة الخفض دون ألف فقرأ بها السبعةُ إلا عاصماً والكسائي، وقرأ بها جماعة من الصحابة والتابعين، ووجهها أنه صفة (لله)[2] ولا إشكال؛ إذ إضافته مَحْضة، وقيل: هو بدل، وهو ضعيف لكونه مشتقّاً.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها سعد بن أبي وقّاص، وعائشة، ومُوَرِّق العِجلي[3]، ووجهها أنه مرفوع على القطع، أي: هو ملك.

---

(١) في اللفظة قراءتان سبعيّتان سيذكرهما المؤلّف: ﴿مالك﴾ و﴿ملك﴾ بجرّ الكاف، وعدد آخر من القراءات. ينظر القراءات وتوجيهاتها في: السبعة ١٠٤، والتيسير ١٨، والكشف ١/ ٢٥-٢٩، والأخفش ١/ ١٣، والزجّاج ١/ ٩، والنحّاس ١/ ١٢١، ١٢٢، والعكبري ١/ ٥، ٦، والكشّاف ١/ ٥٦، ٥٧، وأبو زرعة ٧٧-٧٩، والبيان ١/ ٣٥، والمحرّر ١/ ٦٦، والقرطبي ١/ ١٣٩، ١٤٠، والبحر ١/ ١٢٠، ٢١، والإتحاف ١٥١.

(٢) في (الحمدُ لله).

(٣) مورّق العجلي، أبو المُعْتَمر، روى عن عدد من الصحابة، مات بعد سنة ١٠٥هـ. طبقات خليفة ٢٠٩، والتهذيب ١/ ٣٣١.

وأما قراءة النصب فقرأ بها أنس بن مالك، وأبو نوفل عمرو بن مُسلم[١]، وأبو حَيوة، وعليها جماعة من القرّاء، ووجهها أنه منصوب على القطع، أي: أمدح مَلِكَ يوم الدين.

وأما قراءة ﴿مالِكِ﴾ بالألف وخفض الكاف فقرأ بها عاصم، والكسائي من السبعة، واجتمع على قراءتها العشرةُ إلا طلحة والزبير[٢]، وعليها جماعة من الصحابة والتابعين، ووجهها أنه نعت ﴿لله﴾، وهو اسم فاعل أُريد به المضيّ، فإضافتُه مَحْضةٌ فلا إشكالَ، لنعت المعرفة بالمعرفة، ويؤيّد أن المراد به المضيّ قراءةُ من قرأ (مَلَكَ) فعلاً ماضياً، فإن أُريد به الاستقبال وهو الظاهر لكون اليوم عبارة عن يوم القيامة ففيه إشكال، لأنّ إضافته غير محضة، فيَلزم منه نعتُ المعرفة بالنكرة. فالجواب أن يقال: كلّ ما[٣] إضافته غير محضة إلا الصفة المشبهة قد يُنوى فيه المحضة فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفاً بذلك الوصف من غير نظر إلى زمان. قال الشيخ أبو حيّان: وهذا الوجه غريب النقل لا يعرفه إلاّ من له اطّلاعٌ على كتاب سيبويهِ وتنقيبٌ على لطائفه[٤].

---

(١) ينظر التهذيب ٨/ ١٠٤.

(٢) ينظر أسماء من قرأ بكلّ من القراءتين المشهورتين في الكشف. ويعني هنا العشرة المبشّرين بالجنة إلا طلحة بن عبيدالله، والزبير بن العوام، والثمانية الآخرون: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وعبدالرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقّاص وأبو عبيدة وسعيد بن زيد، رضي الله عنهم أجمعين.
وسبق أن سعداً قرأ بالرفع.

(٣) سقط من ب (إضافته غير محضة ما).

(٤) البحر ٢/ ٢١. وينظر ما سبق ص٨٩.

وأما قراءة ﴿مالكَ﴾ بالألف والنصب فقرأ بها الأعمش، وابن السَّمَيْفَع، وعثمان بن أبي سليمان[1]، ووجهها أنه منصوب على القطع، أو على النداء، فقد روي أن النبيَّ ﷺ قال في بعض غزواته: «يا مالكَ يومِ الدين»[2].

وأمّا قراءة ﴿مالكٌ﴾ بالألف ورفع الكاف فقرأ بها أبو هريرة، وأبو حَيوة، وعمر بن عبدالعزيز، ووجهها أنه مرفوع على القطع، أي: هو مالك.

وأمّا قراءة (مَليك) على وزن شريف من أمثلة المبالغة فنسبها الشيخ أبو حيان إلى أُبيّ، وأبي هريرة، وأبي رجاء العُطاردي، ولم ينصّ على حركات الكاف. وقال أبو البقاء: ويُقرأ (مليك يوم الدين) رفعاً ونصباً وجرّاً. أما الرفع والنصب فعلى القطع، وأما الخفض فإن كان بمعنى مَلَك أو من أمثلة المبالغة والمراد به المُضِيّ فلا إشكالَ لكون الإضافةِ مَحضة، وإن كان المراد به الاستقبال ففيه الإشكال المقدّم، والجواب عنه ما تقدّم.

فهذه تسع قراءات، كلّها على الإضافة إلى ﴿يوم﴾ من باب الإضافة إلى الظرف، والإضافة إضافة اللام خلافاً لمن أثبت «في»[3].

---

(١) عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، مكّي ثِقة. طبقات خليفة ٢٨٣، والجرح ٦/ ١٥٢، والتهذيب ٧/ ١٢٠.

(٢) في الأذكار للنووي ١١٤ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنّا مع النبيّ ﷺ في غزوة فلَقِيَ العدوّ، فسمعتُه يقول: يا مالك يوم الدين، إيّاك نعبد وإياك نستعين». ونحوه في مجمع الزوائد للهيثمي ٥/ ٣٣١ عن أبي طلحة، وعزاه للطبراني في «الأوسط» وقال: قال: وفيه عبدالسلام بن هاشم وهو ضعيف.

(٣) قال ابن يعيش - شرح المفصّل ٢/ ٤٦: «(يوم الدين) ظرف جعل مفعولاً على=

وحيث كان المراد المِلْك بكسر الميم فهو على حذف مضاف في التقدير.

المِلْك بكسر الميم وفتحها، نقله الأخفش، وقد نُقل فيه الضمّ[١].

تتميم:

بقي غير هذه القراءات التسعِ ثماني قراءات[٢]:

قرأ أبو هريرة، وعاصم الجَحدري (مَلْك) بسكون اللام على وزن سَهْل، وهي لغة بكر بن وائل.

وقرأ أبو أحمد بن صالح[٣] عن ورش[٤]، عن نافع (ملكي) بإشباع كسرة الكاف.

وقرأ أبو حنيفة، وأبو حَيوة (مَلَكَ) فعلاً ماضياً.

وقرأ عون العُقيلي[٥] (مالكٌ)[٦] بالرفع والتنوين، ونصب (يومَ الدين).

وقرأ اليمان[٧] (مالكاً) بالنصب والتنوين، ونصب (يوم الدين).

---

(١) البحر ١/ ٢١، والدُّرر المبثّثة ١٩١.

(٢) ينظر هذه القراءات في النحّاس ١/ ١٢٢، والطبري ١/ ١٥٤، والكشّاف ١/ ٥٦، والمحرّر ١/ ٦٦، والعكبري ١/ ٣، والقرطبي ١/ ١٣٩، والبحر ١/ ٢٠، والألوسي ١/ ٨٢، والشواذّ ١.

(٣) أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون، توفّي سنة ٢٤٨هـ. غاية النهاية ١/ ٦٢.

(٤) هو عثمان بن سعيد، الملقّب بورش، شيخ قرّاء عصره، وراوية نافع، توفّي سنة ١٩٧هـ. معرفة القرّاء ١٢٦، وغاية النهاية ١/ ٥٠٢.

(٥) عون العقيلي، أخذ عن نصر بن عاصم، له اختيار في القراءة. غاية النهاية ١/ ٦٠٦.

(٦) هكذا في الأصل، ومثله في الألوسي ١/ ٨٢. أما في البحر فرسمت (ملكاً).

(٧) في غاية النهاية ٢/ ٣٩٢: يمان الكوفي مقرىء متصدّر. وعزيت لليمان في البحر.

وقرأ يحيى بن يعمر[١]، وأيوب السَّخْتياني[٢] (مليك) بالإمالة المحضة.

وقرأ قتيبة بن مِهران عن الكسائي بالإمالة بين بين. وقال أبو علي الفارسي: لم يُمِل أحدٌ ألف (مالك). وهو جائز في العربية لكنّه لا يُقرأ بكلٍّ ما يجوز إلاّ أن يأتيَ بذلك أَثَر. ولم تصل هذه القراءة إلى أبي علي، فلذلك أنكر الإمالة[٣].

وقُرىء (ملاّك) بالألف وتشديد اللام[٤].

فهذه سبع عشرة قراءة، كلّها راجعة إلى المُلْك بضمّ الميم، أو المِلك بكسر الميم، وهي راجعة في أصل اللغة إلى المَلْك، الذي هو الشَّدّ والربط، وهذا المعنى موجود في المُلك والمِلك.

ومن غريب ما[٥] في ذلك أن مادة «كـ ل م» كيف ما تقلَّبت فهي مستعملة في هذا المعنى، وهي ستّ صُوَر: ملك، مكل، لمك، لكم، كمل، كلم. وزعم الفخر الرازي أن لمك منها مهمل، وليس كذلك، فقد استعمله الشاعر فيما أنشده الفرّاء:

---

(١) تابعي جليل، وهو أوّلُ من نَقَطَ المصاحف، توفّي قبل سنة ٩٠هـ. طبقات خليفة ٢٠٣، وغاية النهاية ٢/ ٣٨١.

(٢) هو أيّوب بن أبي تميم أبو بكر، أحد الأعلام، مات سنة ١٣١هـ. تذكرة الحفّاظ ١/ ١٣٠، والتهذيب ١/ ٤٠٣.

(٣) ذكر أبو علي في الحجّة ١/ ٨، أنّه لم يمل أحد (مالك). وسبقه إلى ذلك أبو بكر بن مجاهد في السبعة ١٠٤. وهذا اعترض أبي حيّان على أبي عليّ.

(٤) ينظر اللسان – ملك.

(٥) سقط من ب (ما في ذلك... في هذا المعنى).

فلمّا رآني قَدْ حَمَمْتُ ارتحالَه   تَلَمَّكَ لو يُجدي عليه التَّلَمُّكُ[1]

واعلم أن المشهور من هذه القراءات كلِّها ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مالِكِ﴾ بخفض الكاف فيهما، وبهما قرأ السبعة، ومن الناس من جعلهما بمعنى واحد كفَره وفاره، وحَذِر وحاذر، وفَكِه وفاكه، ومنهم من جعلهما مختلفين في[2] المعنى وهو ظاهر اللغة.

ومن جعلهما مختلفين: منهم من رجّح «مالكاً» بالألف، واستدلّ على ذلك بوجوه[3]:

الأول: أن «مالكاً» يضاف إلى ما لا يضاف «مَلِك»، فيقال: مالك الجنّ والإنس والملائكة والطير، فيَعُمُّ العقلاءَ وغيرهم، ولا يحسن ذلك في «ملك».

الثاني: أنّه لا يقال مالك شي إلاّ لمن حصل له ذلك الشيءُ في ملكه، واستولى عليه بالملكيّة والاستحقاق، و«مَلِك» قد يقال لمن ليس بمالك، كقولهم: مَلِك العرب والعجم، مع أنّه ليس بمالك لهم.

---

(١) البيت في البحر، واللسان - لمك، ولم يرد في معاني القرآن.
والتلمّك: تحريك اللحيين بالطعام أو الكلام.

(٢) سقط من ب (في المعنى... مختلفين).

(٣) ينظر التفرقة بين (ملك) و(مالك) في: السبعة ١٠٤، والحجّة ١/ ٩، والكشف ١/ ٢٦، وأبو زرعة ١/ ٧٧، والفخر ١/ ٢٣٧، والقرطبي ١/ ١٤٠، والبحر ١/ ٢٢، والألوسي ١/ ٨٣، والدرّ المصون ١/ ٤٨، وما بعد الصفحات المذكورة.
ونقل المؤلّف خلاصة أقوال العلماء وذكر في آخرها أن أكثرها لا يقوم على حجّة.

الثالث: أنّ «مالكاً» أكثرُ حروفاً، والزيادة في البنية لها تأثير في التعظيم.

الرابع: ما يترتّب عليه من زيادة أجر القارىء؛ إذ كلُّ حرف بعشر حسنات.

الخامس: كثرة من على «مالك» من القُرّاء.

السادس: أنّ المالك مُتَمَكّن من بيعٍ وهبةٍ وغير ذلك، فهو متصرّف كيف شاء، والمَلِك ليس له ذلك.

السابع: أنّ المالك لو انتُزِع مُلكُه بغَصْب لم يخرج عن ملكه، وهو يستحقّه في الدُّنيا والآخرة.

الثامن: أنّ المملوك يعجزُ عن إزالة مُلك المالك.

التاسع: أنّ المملوكَ كثيرُ الرجاء فيما عند مالكه من الخير، وليس الرّعِيّة فيما عند المَلِك كذلك.

العاشر: أنّ المالك تجبُ خدمتُه على مملوكه بكلّ وجه وفي كلّ حال، ولا تجب خدمةُ المَلِك على الرعيّة إلا في أمور مخصوصة.

الحادي عشر: أنّ المالك يطمعُ فيه مملوكه ولا يطمعُ هو فيه، والمَلِك بالعكس.

الثاني عشر: أنّ المالك ذو رأفة ورحمة بملكه غير مُضَيّع له، والمَلك ذو هيبة وقهر.

ومنهم من رجّح «مَلِكاً» واستدلّ على ذلك بأوجه:

الأول: أنّه يُشعر بكثرة ما في داخل تحت حكمه، والمالك ليس كذلك.

الثاني: أنّ الله مدح نفسه بـ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴿٢٦﴾﴾ [آل عمران]، ولم يقل مالك الدنيا، ولاغير ذلك ممّا هو داخل تحت ملكه، فهذا التخصيص دليل على عظمة المُلك، وأنه أشرف ما يُتَمَدَّح به.

الثالث: أنّ فيه توافق الابتداء والاختتام، فكما ختم بـ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾﴾ [الناس]، ابتدأ بـ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾﴾ [الفاتحة]، والمناسبة بين الابتداء والاختتام مطلوبة في فصيح الكلام.

الرابع: أنّ المالك داخل تحت حكم الملك ولا ينعكس.

الخامس: أنّه وصف نفسه تعالى بالمَلِك في مواضع من القرآن، فقال تعالى: ﴿ٱلْمَلِكِ ٱلْقُدُّوسِ ﴿١﴾﴾ [الجمعة]، ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ﴿١١٤﴾﴾ [طه]، ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ﴿١٦﴾﴾ [غافر]، إلى غير ذلك، وجاء ذلك في السنّة على لسان نبيّه، فقال صلّى الله عليه وسلم[1] لسعد بن معاذ: (حكمْتَ بحُكم المَلِك)[2] وأخبرَ صلّى الله عليه وسلم عن الله عزّ وجلّ أنه يقول يوم القيامة: (أنا المَلِك)[3] وهذه المواطن مواطن تعظيم وتكريم. فلو كان «مالك» أعظم من «مَلك» لعبّر به ها هنا.

السادس: عموم تصرّف المَلك فيمن دخل تحت مملكته، وليس للمالك ذلك.

---

(١) انتقل نظر ناسخ ب من (وسلّم) إلى مثلها بعدها.

(٢) الحديث في صحيح البخاريّ (فتح الباري) ٦/ ١٦٥ (٣٠٤٣)، ٧/ ١٢٣ (٣٨٠٤)، ومسلم ٣/ ١٣٨٩ (١٧٦٨).

(٣) هذا جزء من أحاديث وردت في الصحاح: ينظر البخاري ٨/ ٥٥٠ (٤٨١١) وفيه الأطراف، ومسلم ١/ ٥٢٢ (٧٥٨)، ٤/ ٢١٤٧، ٢١٤٨ (٢٧٨٧، ٢٧٨٨).

السابع: أنّ المَلِكَ لا يَفتقرُ إلى الإضافة والمالك مُفْتَقِرٌ إليها.

الثامن: أنّ المَلِكَ أعظمُ الناس وأشدّهم هيبةً، فكان أشرفَ من المالك.

فهذه حُجَجُ المُرَجِّحين بين (مالك) و(مَلِك)، أكثرُها تلمّحات لا تقوم بها حجّة عند تحقيق النظر، والذي تجنح إليه النفس أن (مَلِكاً) أعظم من (مالك) والله أعلم.

☆ ☆ ☆



حَرْفُ اللام

(٦٠) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «العقود»[1]: ﴿فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ ﴿٦﴾﴾ قرىء بجرّ اللام من ﴿أرجلكم﴾ ونصبها ورفعها.

فأما قراءة الجرّ فقرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر، وأنس، وعكرمة، والشَّعبي[2]، والباقر[3]، وقتادة، والضّحّاك[4]. ووجه هذه القراءة مبنيٌّ على اختلاف المذاهب في ذلك: فمن أوجب الغسل في الأرجل وهو الصحيح وعليه جمهور الفقهاء، فللخفض على قولهم تأويلات:

---

(١) سورة المائدة وأوّلها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ ﴿١﴾﴾.

(٢) هو عامر بن شراحيل، الإمام الكوفي الكبير المشهور، توفّي سنة ١٠٥هـ. غاية النهاية ١/ ٣٥٠.

(٣) هو محمّد بن علي بن الحسن، أبو جعفر، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، مات بعد سنة ١١٠هـ. غاية النهاية ٢/ ٢٠٢.

(٤) ينظر قراءتا الجرّ والنصب - سبعيّتان - وتوجيههما وآراء العلماء فيهما في: السبعة ٢٤٢، والحجّة ٣/ ٢١٤، والتيسير ٩٨، والكشف ١/ ٤٠٦، والأخفش ١/ ٢٥٥، والمجاز ١/ ١٥٥، والنحّاس ١/ ٤٨٥، والطبري ٦/ ٨١، وابن خالويه ١٢٩، وأبو زرعة ٢٢١، والكشّاف ١/ ٥٩٧، والمحرّر ٥/ ٤٧، والعكبري ١/ ٢٠٨، والقرطبي ٦/ ٢٦١، والبحر ٣/ ٤٣٧، والدّرّ المصون ٤/ ٢٠٩، والإتحاف ٢٣٥.

منهم من قال: خُفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف؛ لأن الصحيح من الخفض على الجوار مع قلّته ألاّ يكون إلاّ في النعت لا في العطف[1]، وقيل: هو مختصّ بالشعر.

ومنهم من قال: هو مخفوض بحرف جرّ، وحُذف حرف الجرّ مع الفعل الذي يتعلّق به، التقدير: وافعلوا بأرجلكم الغسل.

ومنهم من قال: إنما خفضت الأرجل لأنها من بين الأعضاء المغسولة مظنّةً للإسراف المنهيّ عنه، فعطفت على العضو الممسوح لا لأن تمسح، ولكن للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، دليله قوله تعالى: ﴿إلى الكعبين﴾ معناه: والمسح لا غاية له[2].

وبالجملة فهذه القراءة مشكلة على مذهب من يرى الغسل. قلت: وأقرب التأويلات في ذلك تأويل ابن الحاجب[3]، وهو أنه جعله من باب:

فعَلَفْتُهـــا تِبنـــاً ومـــاءً بـــارداً ....[4]

التقدير: وسَقَيْتُها، لأنّ الماء لا يُعلف، ثم حذف «سقيتها» لدلالة «علفتها» عليه، لأنّ الأكلَ يستلزم الشرب، وعطف «ماء» على «تبن»، وكذلك الآية، التقدير: وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أرجلكم، فحذف

---

(١) كقولهم: هذا جحرُ ضَبٍّ خَربٍ.

(٢) هذا قول الزمخشري، ونقله أبو حيّان ورماه بالتلفيق.

(٣) هو الإمام الأصولي النحوي، أبو عمرو عثمان بن عمر، صاحب «الكافية» و«الشافية». و«الأمالي» وغيرها، توفّي سنة ٦٤٦هـ. سير الأعلام ٢٣/ ٢٦٤، وغاية النهاية ١/ ٥٠٨، وينظر أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩، والقرطبي ٦/ ٩٥.

(٤) مرّ البيت ص٨.

«واغسلوا» لقرب معناه من «امسحوا»، ثم جرّوا (أرجلكم) بالعطف على (رؤوسكم) حملاً لأحد الفعلين على الآخر[1]. وهذا التأويل أليق وأقرب من التأويلات المتقدّمة، وأكثر في القرآن وكلام العرب، حتى قال بعضهم: هو مقيس لكثرته نظماً ونثراً، وإنما حملهم على تكلّف هذه التأويلات السنّةُ الواردة الصحيحة المقتضية للغسل الذي لا تحتمل تأويلاً.

ومن يرى المسح فهو معطوف على ﴿رؤوسكم﴾، وهو صحيح الإعراب فاسد المعنى.

وأما قراءة النصب فقرأ بها نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص، ووجهها أنه منصوب عطفاً على ﴿أيديكم﴾ ولا يضرّ الفصل بالجملة بين المعطوف والمعطوف عليه. قال أبو البقاء: هو جائز ولا خلاف فيه[2]. ولا يلتفت إلى قول ابن عصفور[3]: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل - يعني الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، لأن هذه الآية تردّ عليه. ولا يخلو ابن عصفور أن مرّت هذه الآية بخاطره حين قال: «وأقبح من ذلك»، أو لا. فإنّ كانت مرّت بخاطره فهو جارٍ على عادته من سوء أدبه مع كلام الله تعالى وإطلاق لسانه في ذلك، وإن كانت لم تَرِد بخاطره فيشفع له جهلُه بذلك.

---

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ١/ ١٤٩.

(٢) العكبري ١/ ٢٠٨، والبحر ٣/ ٢٣٨.

(٣) هو النحوي المشهور علي بن مؤمن، له «المقرّب» و«الممتع» و«شرح الجمل» وغيرها. توفّي سنة ٦٦٩هـ. بغية الوعاة ٢/ ٢١٠.
ولم أقف على رأي ابن عصفور، ونقله في البحر وردّ عليه.

ومَن عَطَفَ ﴿وأرجلكم﴾ على موضع ﴿برؤوسكم﴾ فلا يلتفت إليه لضعفه، والفصل بين المعطوف والمعطوف عليه أولى من العطف على الموضع.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها الحسن، ووجهها أنّه مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أرجلكم مغسولة إلى الكعبين[1]. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٦١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الكهف»: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ﴿٢٩﴾﴾ قرىء بكسر اللام من ﴿وقل﴾ وفتحها وضمّها:

أما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه كسر لالتقاء الساكنين، وهو الأصل.

وأما قراءة الفتح والضمّ فقرأ بهما أبو السَّمّال، ووجههما أن الفتح للخفّة، والضمّ إتباعاً لحركة القاف. قال أبو حاتم[2] في قراءة الفتح: هي رديئة في العربية. يعني أنّ الأمرَ إذا وقع بعده ساكن فتحريكُ آخِرِه بالفتح رديء[3].

☆ ☆ ☆

(٦٢) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «يس»: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٥﴾﴾

---

(١) المحتسب ١/٢٠٨، والكشّاف، والعكبري، والقرطبي، والبحر، والدّرّ، والإتحاف - الصفحات المذكورة أوّل الآية.

(٢) هو سهل بن محمد السِّجستاني، الإمام اللغويّ المؤلّف، توفّي سنة ٢٥٥هـ. إنباه الرواة ٢/٥٨، والسِّير ١٢/٢٦٨.

(٣) البحر ٦/ ١٢٠، والدّرّ المصون ٧/ ٤٧٧، ونقله الألوسي ١٥/ ٢٦٧. ونسب الفتح في الشواذّ ٧٩ لأبي السمّال.

قرىء بنصب اللام من ﴿تنزيل﴾ ورفعها وجرّها:

فأما قراءة النصب فقرأ بها ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص، وطلحة، والأشهب. وعيسى بخلاف عنهما، ووجهها أنه منصوب على المصدر، أي: نزّل تنزيلاً[1].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها باقي السبعة، على خبر مبتدأ محذوف، أي: هو تنزيل، والمصدر بمعنى المفعول: أي هو مُنَزَّلُ[2] العزيز الرحيم.

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها أبو حَيوة، واليزيدي، وشيبة، ووجهها الجرّ على النعت لـ(القرآن)، وقيل: بدل منه[3]. وعلى الإعرابين فالمصدر فيهما بمعنى المفعول كقراءة الرفع.

☆ ☆ ☆

(٦٣) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «غافر»: ﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ قرىء برفع اللام من ﴿السلاسل﴾ ونصبها وجرّها:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة مع بناء ﴿يُسحَبون﴾ للمفعول، ووجهها أنه معطوف على ﴿الأغلال﴾، ويجوز أن تكون (السلاسل)

---

(١) وفي الكشاف: منصوب بأعني.

(٢) هكذا في ظ، ب، كالعكبري، وفي م والبحر (تنزيل).

(٣) ينظر القراءات وتوجيهها في السبعة ٥٣٩، والتيسير ١٨٣، والكشف ٢/ ٢١٤، والفرّاء ٢/ ٣٧٢، والنحّاس ٢/ ٧٠٩، وأبو زرعة ٥٩٥، والكشّاف ٣/ ٣١٤، والعكبري ٢/ ٢٠١، والقرطبي ١٥/ ٦، والبحر ٧/ ٣٢٣، والإتحاف ٤٤٣.

مبتدأ، وخبره ﴿يُسْحَبون﴾ والضمير محذوف أي يُسحبون بها. ويجوز أن يكون (السلاسل) مبتدأ، والخبر محذوف[1] أي: والسلاسل في أعناقهم، و﴿يُسْحَبون﴾ مستأنف أو حال[2].

وأما قراءة النصب فقرأ بها ابن مسعود، وابن عبّاس، وزيد بن علي، وابن وثّاب مع بناء ﴿يَسحبون﴾[3] للفاعل، ووجهها أنّه منصوب على المفعول، لـ(يسحبون) أي: ويسحبون السلاسل، وفيه عطف الجملة الفعلية على الاسمية[4].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها ابن عبّاس وجماعة، وظاهرها مشكل، وقال الفرّاء في تأويلها: «من جرّ (السلاسل) حملة على المعنى، لأن المعنى: أعناقهم في الأغلال والسلاسل». ونحا نحوَه الزمخشريُّ وابنُ عطيّة، وأوّله الزجّاجُ على حذف حرف الجرّ، التقدير عنده: وفي السلاسل يُسحبون، وهذا تأويل ضعيف، ويقوّيه قراءة من قرأ: (وبالسلاسل يُسحبون)[5] بباء الجرّ[6].

---

(١) سقط من ب بانتقال النظر (أي يسحبون... محذوف).

(٢) ينظر النحّاس ٣/ ٢٠، والعكبري ٢/ ٢٢٠، والبحر ٧/ ٤٧٤، والجَمَل ١/ ٢٤.

(٣) سقط من ب (يسحبون...) إلى مثلها.

(٤) ينظر الفرّاء ٣/ ١١، والمحتسب ٢/ ٢٤٤، والنحّاس ٣/ ٢١، والقرطبي ١٥/ ٣٣٢، والبحر ٧/ ٤٧٥.

(٥) البحر ٧/ ٤٧٥، والكشّاف ٣/ ٤٣٦.

(٦) ينظر توجيه العلماء للقراءة في: الفرّاء ٣/ ١١، والزجّاج (مخطوط - ٤٥/ أ)، والنحّاس ٣/ ٢١، والمحتسب ٢/ ٢٤٤، والمشكل ٢/ ٢٦٨، والكشّاف، والقرطبي، والبحر.

قلت: ويمكن أن تخرّج هذه القراة على وجه حسن سالم من حذف حرف الجرّ ومن العطف على ما يصلح في الموضع: وهو أن يكون (السلاسل) معطوفاً على (الأعناق)، ويكون المعنى أنّ الأغلال في أعناقهم، وهي أيضاً في السلاسل التي يقاد بها المغلول، إذ لو كان الغلّ في العنوق وليس في سلسلة يحبس بها عن الفرار لكان أسهل على المغلول، فأخبر الله تعالى أن الغلّ في شيئين: في العنوق، وفي السلسلة التي يُسحب بها المغلول ويُمنع بها عن التصرّف، وذلك أعظم وأهول.

☆ ☆ ☆

(٦٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الزخرف»: ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ ﴿٨٨﴾﴾ قُرِىء بنصب اللام وجرّها ورفعها:

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة إلاّ عاصماً وحمزة[1]، ووجهها أنّه مصدر، قال[2]: وهو معطوف على ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾[3] التقدير: يعلم سرّهم ونجواهم وقيله، أي: وقيل رسول الله ﷺ. ومنهم من جعله مصدراً منصوباً بفعله، التقدير: قال قيله. ومنهم من جعله معطوفاً على (الساعة)[4] لأنها في محلّ نصب، نحو قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمراً. ومنهم من جعله معطوفاً على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ المحذوف، التقدير: يكتبون أقوالهم وقيله. ومنهم من جعله منصوباً بفعل مضمر،

---

(١) السبعة ٥٨٩، والتيسير ١٩٧، والكشف ٢/ ٢٦٢، والإقناع ٧٦١.

(٢) كذا في الأصول. وفي البحر: قال الأخفش. ولم ترد في المعاني للأخفش.

(٣) في الآية: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾.

(٤) في الآية: ﴿... وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ... ﴿٨٥﴾﴾ والمراد على محلّ ﴿الساعة﴾.

التقدير: ويعلم قيله. ومنهم من جعله منصوباً بالعطف على مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾[١] التقدير عنده: وهم يعلمون الحقّ وقيله يا ربّ.

قال الشيخ أبو حيّان: وهو قول لا يكاد يعقل.

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها عاصم، وحمزة، والأعمش، ووجهها أنه عطف على ﴿الساعة﴾ ومنهم من جعل الواو للقسم، والجواب محذوف، التقدير: لتُنْصَرَنّ أو لأفعلَنّ بهم ما أشاء، ويكون الله قد أقسم بقول نبيّه ﷺ تعظيماً له وتكريماً[٢].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها الأعرج، وأبو قِلابة[٣]، ومجاهد، والحسن، وقتادة، ومسلم بن جندب[٤]، ووجهها أنّه مبتدأ، وخبره ﴿يا ربّ..﴾ إلى: ﴿... لا يُؤْمِنون﴾[٥]. ومنهم من قال: الخبر محذوف، التقدير: وقيلُه هذا القول، أي: ﴿يا ربّ...﴾ إلى ﴿... لا يُؤْمِنون﴾ مسموع، فيكون على هذا قوله تعالى: ﴿يا ربّ...﴾ إلى ﴿... لا يُؤْمِنون﴾ في موضع نصب بـ(قيله). ومنهم من قال: هو معطوف على ﴿علم الساعة﴾

---

(١) في الآية: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾.

(٢) (تعظيماً له وتكريماً) ساقطة من ب. ينظر الأقوال السابقة في الفرّاء ٣/ ٣٨، والنحّاس ٣/ ١٠٤، والعكبري ٢/ ٢٢٩، والبحر ٨/ ٣٠.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أبي دارة، مقرىء معروف. غاية النهاية ٢/ ٦٢.

(٤) مسلم بن جندب، أبو عبدالله الهذلي، تابعي، عرض عليه نافع. توفّي سنة ١٣٠هـ. غاية النهاية ٢/ ٢٩٧.

(٥) وهي تتمّة الآية ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾.

على حذف مضاف: أي وعلم قيله، حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه[1].

قلت: والزمخشري لم يَرْضَ شيئاً من هذه الإعرابات، وجعلَ (قيله) في حالة النصب والجرّ والرفع قسماً: ففي الرفع جعله مبتدأ والخبر محذوف، التقدير: وقيله قسمي. وفي النصب جعله منصوباً على إسقاط حرف الجرّ نحو: اللهَ لأفعلنّ، جرياً على مذهبه من أنّ إسقاط حرف القسم ونصب المقسم[2] به يكون في لفظ الجلالة وغيرها. وفي الجرّ جعله مجروراً بحرف القسم المحذوف، وجواب القسم عنده: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾، وهذا الإعراب منه يقتضي أن يكون ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ من كلام الله تعالى، لكونه جعله جواب القسم، والظاهر من سياق الآية أنّ قوله: ﴿ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾ من كلام الرسول ﷺ، معمول لقوله[3]، والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) ينظر الفرّاء ٣/ ٣٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٨، والنحّاس، والعكبري، والبحر، والقرطبي ١٦/ ١٢٣.

(٢) سقط من ب (المقسم... بحرف القسم).

(٣) الكشّاف ٣/ ٤٩٨، وينظر القرطبي ١٦/ ١٢٤، والبحر ٨/ ٣٠.



حَرْفُ الميم

(٦٥) فمن ذلك قوله تعالى في سورة «الفاتحة»: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ قرىء بجرّ الميم من ﴿الرحيم﴾ ونصبها ورفعها:

فأما قراءة الجرّ فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه نعت للجلالة[(١)].

وأما قراءة النصب فقرأ بها أبو العالية[(٢)]، وابن السَّمَيفَع، وعيسى بن عمر، ووجهها أنه منصوب على القطع، أي: أمدحُ الرحيم.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها أبو رَزين العُقَيلي[(٣)]، والربيع بن خُثيم[(٤)]، وأبو عمران الجَوني[(٥)]، ووجهها أنّه مرفوع على القطع، أي: هو الرحيم[(٦)].

☆ ☆ ☆

---

(١) في البحر ١/ ١٩: وقيل: بدل أو عطف بيان.

(٢) أبو العالية الرِّياحي، رُفيع بن مِهران. إمام مقرىء حافظ مفسّر. أسلم في عهد الصدّيق رضي الله عنه، وتوفّي بعد سنة ٩٠هـ. السير ٤/ ٢٠٧، وغاية النهاية ١/ ٢٨٤.

(٣) وهو لقيط بن عامر، له صحبة، من أهل الطائف. طبقات خليفة ٥٧، ٢٨٥، والجرح ٧/ ١٧٧.

(٤) الربيع بن خُثَيم، أبو يزيد الكوفي الثوري، تابعي جليل، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. مات قبل سنة ٩٥هـ. السير ٤/ ٢٨٤، وغاية النهاية ١/ ٢٨٣.

(٥) هو عبدالملك بن حبيب، تابعيّ ثقة. توفّي سنة ١٢٨، أو ١٢٩هـ. طبقات خليفة ٢١٥، والتهذيب ٦/ ٣٨٩.

(٦) في العكبري ١/ ٥، والبحر ١/ ١٩ أنّها قراءات، وفي الزجّاج ١/ ٨، والنحّاس ١/ ١٢١ أنّ النصب والرفع يجوز لغة.

(٦٦) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «البقرة»: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۝١٠٢﴾[1] قرىء بفتح الميم من ﴿المرء﴾ وتسكين الراء، والهمزة، وبضمّها وبكسرها:

أما قراءة الفتح فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها ابن أبي إسحاق.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها العُقَيلي. وكلّها لغات، أفصحها الفتح[2].

تتميم:

اتّفقوا على أن قوله تعالى: ﴿فيتعلّمون﴾ معطوف بالفاء، واختلفوا في المعطوف عليه على ستّة أقوال:

الأول: أنه معطوف على ما دلّ عليه أوّل الكلام، التقدير: فيأتون[3] فيتعلّمون، قاله الفرّاء.

الثاني: أنّه معطوف على ﴿يُعَلِّمون﴾ قاله الفرّاء أيضاً[4].

---

(١) وتمامها: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ. . . ۝١٠٢﴾.

(٢) المحتسب ١/ ١٠١، والمحرّر ١/ ٣١٠، والبحر ١/ ٣٣٢، والدّرّ ٢/ ٤٠.

(٣) هكذا في الأصول، والنحّاس ١/ ٢٠٤، والمشكل ١/ ٦٥، والعكبري ١/ ٥٥، أما في الفرّاء ١/ ٦٤، والزجّاج ١/ ١٦٢، والبحر ١/ ٣٣٢ (فيأبون).

(٤) الفرّاء ١/ ٦٤.

الثالث: أنه معطوف على ﴿كفروا﴾ قاله سيبويه.

الرابع: أنه جملة اسمية، التقدير: فهم يتعلّمون، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، قاله سيبويه أيضاً[1].

والضمير في (يتعلّمون) على هذه الأقوال عائد على ﴿الناس﴾.

الخامس: أنه معطوف على ﴿وما يعلّمان﴾، والضمير في قوله ﴿فيتعلّمون﴾ راجع إلى ﴿أحد﴾ وجُمع حملاً على المعنى، كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقّة]. وهذا العطف - وإن كان على منفي - فهو موجب في المعنى؛ لأنّ معناه: يعلّمان كلّ أحد إذا قالا له إنما نحن فتنة. وهذا القول نسبه الشيخ أبو حيّان إلى الزجّاج. وقال برهان الدين السَّفاقسيّ في جمعه إعراب أبي حيّان[2]: ولم أر هذا للزجّاج في «معانيه». قلتُ: لا يلزم أن تكونَ أقوالُ الزجّاج كلّها موجودةً في «معانيه»، والزجّاج بحرُ علمٍ زاخرٌ، «معانيه» قطرة من ذلك البحر.

السادس: أنه معطوف على ﴿يعلّمان﴾ مقدّراً لدلالة الكلام عليه، وهذا القول للزجّاج أيضاً، وردّه أبو علي بأنّ ﴿يعلّمان﴾ موجود فلا حاجة إلى تقديره[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨.

(٢) السفاقسي إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، فقيه نحوي، توفّي سنة ٧٤٢هـ. بغية الوعاة ١/ ٤٢٥.
وكتابه المقصود هنا هو «المجيد في إعراب القرآن المجيد». والنصّ المنقول عنه في الورقة ١٤٨ب - مخطوط في جامعة الإمام ف٢٢٥٩.

(٣) الزجّاج ١/ ١٦٢، وردّ أبي علي في البحر ١/ ٣٣١، وينظر المحرّر ١/ ٣١٠، والقرطبي ٢/ ٥٥، والمجيد ١٤٨/ ب، والدّرّ ٢/ ٣٧.

واختلفوا في الضمير من قوله: ﴿منهما﴾ فقيل: يعود على ﴿المَلَكين﴾ وهو الظاهر، وقيل: على ﴿السِّحر﴾ والذي أُنزل، وقيل على الفتنة والكفر المفهوم من (لا تكفر)[1].

☆ ☆ ☆

(٦٧) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «آل عمران»: ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٤٢﴾[2] قرىء بنصب الميم من (يعلم) ورفعها وكسرها:

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه منصوب بإضمار «أن» مع الواو، كقولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

وأما قراءة الرفع فنُسبت إلى أبي عمرو، ووجهها أن الواو فيه واو الحال، قاله الزمخشري، وهو محمول على إضمار المبتدأ، التقدير: وهو يعلم، وإلا لزم دخول الواو الحالية على الفعل المضارع.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الحسن، ووجهها أنه معطوف على ﴿ولَمّا يعلم﴾، وكسر لالتقاء الساكنين[3].

☆ ☆ ☆

(٦٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۝١﴾ قرىء بنصب الميم وجرّها ورفعها:

---

(١) ينظر العكبري ١/ ٥٥، والبحر ١/ ٣٣٢.

(٢) قبلها: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٤٢﴾.

(٣) أي هو مجزوم. ينظر الفرّاء ١/ ٢٣٥، والزجّاج ١/ ٤٨٦، والنحّاس ١/ ٣٦٧، والكشّاف ١/ ٤٦٧، والمحرّر ٣/ ٢٤٤، والقرطبي ٤/ ٢٢٠، والعكبري ١/ ١٥٠، والبحر ٣/ ٦٦، والدرّ ٢/ ٤١١، والإتحاف ٢١٣.

أما قراءة النصب فقرأ بها السبعة إلا حمزة[1]، ووجهها أنه معطوف على لفظ الجلالة على حذف مضاف، التقدير: واتّقوا الله وقطعَ الأرحام، وعلى هذا الإعراب جاء تفسير ابن عبّاس، وقتادة، والسُّدّيّ، وغيرهم. ويكون العطف من باب عطف الخاصّ على العامّ، لأنّ تقوى الله هو اجتناب مخالفته في كلّ ما أمرَ به ونهى عنه، وقَطْعُ الأرحام بعضُ ما نهى الله عنه. ومنهم من قال: إنّ نصبه بالعطف على موضع ﴿به﴾ كما تقول: مررت بزيد وعمراً[2]، ويؤيِّدُ هذا القول قراءةُ عبدالله: (تساءلون به وبالأرحام)[3].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها حمزة، وابن عبّاس، والحسن، ومجاهد، وقتادة، والنَّخَعي، ويحيى بن وثّاب، والأعمش، وأبو رَزين[4]. ووجهها أنه معطوف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض. ويؤيّدُه قراءةُ عبدالله (وبالأرحام) بإظهار الخافض.

والعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض جائز في السَّعَة نَظماً ونَثراً عند المحقّقين[5]، وبه قال أكابر الكوفيّين،

---

(١) السبعة ٢٢٦، والحجّة ٣/ ١٢١، والتيسير ٩٣، والكشف ١/ ٣٧٦، والإقناع ٦٢٧، وأبو زرعة ١٨٨، والبحر ٣/ ١٥٧، والدّرّ المصون ٣/ ٥٥٤.

(٢) الكشف، والعكبري ١/ ١٦٥، والبحر.

(٣) الكشّاف ١/ ٤٩٣، والبحر.

(٤) البحر، وشواهد التوضيح لابن مالك ٥٥.

(٥) اختلف النحاة كثيراً في العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فأنكره أكثر النحويين، وأقرّه وانتصر لهم بعضهم - وذكر المؤلّف هنا عدداً من أصحاب كلّ قول.

وعرض أبو البركات في الإنصاف ٤٦٣ - المسألة ٦٥ آراء كلا الفريقين =

ويونس[١]، وأبو الحسن الأخفش، وإليه ذهب شيخ نحاة الأندلس الأستاذ أبو علي الشلوبين[٢]. والدليل على جوازه القياسُ والسماع:

أما القياس فكما يجوز أن يؤكّد ويُبدّل منه بغير إعادة خافض[٣] فكذلك يعطف عليه من غير إعادة خافض.

= وحججهم، وتفنيدهم ردود المخالفين بالتفصيل. وكان من أكثر من انتصر لقراءة حمزة ومال إلى جواز العطف، الإمامُ ابن مالك: فقد عقد له بحثاً في «شواهد التوضيح» ٥٣، وتناوله بالبحث في كتابيه «شرح العمدة» ٦٥٩، و«شرح الشافية الكافية» ٣/ ١٢٤٦. وقال في الألفية:

وعودُ خافضٍ لدى عطفٍ على ... ضميرِ خافضٍ قد جُعلا

وليس عندي لازماً، إذ قد أتى ... في النَّظم والنَّثر الصحيح مُثْبَتا

وفصّل الكلام في البيتين ابنه في شرح الألفية ٢١٢. كما عُني الإمام أبو حيّان بالموضوع واحتجّ لجواز العطف في البحر ٢/ ١٤٨، ٣/ ١٥٧.

وللمبحث مصادر كثيرة، ينظر على سبيل المثال: الكتاب ١/ ٢٤٨، ٢/ ٣٨٢، والفرّاء ١/ ٢٥٢، والأخفش ١/ ٢٢٤، والزجّاج ٢/ ٢، والنحّاس ١/ ٣٩٠، وابن خالويه ١١٨، والمشكل ١/ ١٧٧، والزاد ٢/ ٣، والمحرّر ٤/ ٨، وشرح الجُمل ١/ ٢٤٤، والقرطبي ٥/ ٢، والخزانة ٢/ ٣٣٨، وينظر أيضاً الكشف، وأبو زرعة، والعكبري.

(١) هو يونس بن حبيب الضَّبّي، من أئمّة العربية، وأحد شيوخ سيبويه، توفّي سنة ١٨٣هـ. إنباه الرواة ٤/ ٦٨، والسير ٨/ ١٧١.

(٢) وهو عمر بن محمد، من أئمّة العربية في عصره، له مؤلّفات نحوية، أشهرها شرحان على الجزولية، توفّي سنة ٦٤٥هـ. السير ٢٣/ ٢٠٧، والبغية ٢/ ٢٢٤.

(٣) تقول: مررت به نفسِه، ومررت به محمّدٍ.

وأما السّماع فقد ورد نَظماً ونَثراً:

أما النَّثر فهذه القراءة وكفى بها دليلاً على ذلك، فإنّها قراءة متواترة، قرأ بها حمزةُ من الأئمّة السبعة، وهو ثَبَتٌ فيما نقل، لم يقرأ حرفاً من كتاب الله تعالى إلاّ بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ[1]، وقد قرأ بها من تَقَدَّمَ ذِكرُه من الصحابة والتابعين. فمن لحّنَ حمزةَ أو وهَّمَه فقد كذب، ويُخشى عليه أن يَؤول قولُه إلى الكفر.

ومما يدلّ على صحّة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض أيضاً قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۝٢١٧﴾ [البقرة] وهاتان الآيتان لو أُوِّلتا على غير العطف على الضمير المخفوض لخرَجَتا عن أسلوب الفصاحة وحُسنِ التأليف، فيجب اطِّراح ما عدا ذلك من التأويلات، كمن جعل الواو في ﴿وَالأرحام﴾ واو القسم وجرّ به (الأرحام)، وكمن جرّ ﴿والمسجد الحرام﴾ بالعطف على ﴿سبيل الله﴾ إلى غير ذلك من التأويلات[2].

ومن كلام العرب نثراً قوله: «ما فيها غيرُه وفرسِه»[3] بالخفض في «فرسه»:

وأما النظم فقد ورد من ذلك شيء كثير بحيث لا يعدّ ضرورة، واتّسعت

---

(١) السبعة ٧٥.

(٢) ينظر النحّاس ١/ ٣٩١، والإنصاف ٤٦٧، ٤٧١، وشواهد التوضيح ٥٤، والبحر ٢/ ١٤٧.

(٣) شواهد التوضيح ٥٥، وشرح الكافية ٣/ ١٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٢١٢، وشرح التصريح ٢/ ١٥٢.

العربُ فيه، فتارة عطفت بالواو، كقوله - أنشدَه سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتَشْتِمُنا ... فاذهبْ، فما بك والأيامِ من عَجَبِ[(١)]

فعطف «والأيام» بالواو على الكاف من «بك».

ومنه قوله:

لو كان لي وزهيرٍ ثالثٌ وَرَدَت ... من الحِمامِ عِدانا شرَّ مورود[(٢)]

فعطف «زهير» بالواو على الياء في «لي».

ومنه قوله:

تُعَلَّقُ في مثلِ السَّواري سيوفُنا ... فما بينَها والأرضِ غوطٌ نفانِفُ[(٣)]

---

(١) البيت في عدد من المصادر دون نسبة: الكتاب ٢/ ٣٨٣، وشرح أبياته ٢/ ٢٠٧، والكامل ٣/ ٣٩، والزجّاج ٢/ ٣، والنحّاس ١/ ٣٩٠، والإنصاف ٤٦٤، وشرح المفصّل ٣/ ٧٨، وشرح الجُمل ١/ ٢٤٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٢١٢، والبحر ٢/ ١٤٨، والخزانة ٢/ ٣٣٨.

(٢) شواهد التوضيح ٥٦، وشرح العمدة ٦٦٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٣، والبحر ٢/ ١٤٨.

(٣) البيت لمسكين الدارمي - ديوانه ٥٣. وهو في عدد من المصادر: الفرّاء ١/ ٢٥٣، ٢/ ٨٦، والحيوان ٦/ ٤٩٤، والنحّاس ١/ ٣٩٠، والإنصاف ٤٦٥، وشرح المفصّل ٣/ ٧٩، وشرح الجُمل ١/ ٢٤٤، وشرح الكافية ٣/ ١٢٥١، وشرح ابن الناظم ٢١٢، والبحر ٢/ ١٤٨، والعيني ٤/ ١٦٤، والخزانة ٢/ ٢٣٨. ويروى (وما بينها والكعب). والغوط جمع غائط. والنفانف جمع نفنف: وهو المفازة الواسعة. قال ابن الأنباري: يعني أنّ قومَه طوال، وأنّ السيف على الرَّجُل منهم كأنّه سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط - وهو المكان على المطمئنّ من الأرض.

فعطف «الأرض» بالواو على الضمير في «بينها».

ومنه قوله:

هلاّ سَأَلْتِ بذي الجَماجم عنهمُ   وأبي نُعيمٍ ذي اللِّواءِ المُحْرِقِ[1]

فعطف «أبا نعيم» بالواو على الضمير في «عنهم».

ومنه قوله:

إذا أوقدوا ناراً لحربِ عدوِّهم   فقد خابَ من يَصْلَى بها وسعيرِها[2]

فعطف «سعيرها» بالواو على «بها».

ومنه قوله:

وقـد رامَ آفـاقَ السمـاءِ فلم يَجِدْ   له مَصْعَداً فيها ولا الأرضِ مَقْعَدا[3]

فعطف «الأرض» بالواو على «فيها».

وتارة عطفت بـ(لا) نحو قوله:

بنـا أبداً لا غيرِنـا يُـدْرَكُ المُنـى   وتُكْشَفُ غَمّاءُ الخطوبِ الفوادحِ[4]

---

(١) البيت دون نسبة في الفرّاء ٢/٨٦، والإنصاف ٤٦٦، وشرح العمدة ٦٦٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٥٢، والبحر ٢/ ١٤٨، والخزانة ٢/ ٣٣٨.

(٢) البيت من الشواهد غير المنسوبة، وهو في شواهد التوضيح ٥٦، وشرح العمدة ٦٦٣، وشرح الكافية ٣/ ١٢٥٣، وشرح ابن الناظم ٢١٢، والبحر ٢/ ١٤٨، والعيني ٤/ ١٦٦.

(٣) القرطبي ٥/ ٥ دون نسبة.

(٤) وهو غير منسوب أيضاً في شواهد التوضيح ٥٦، وشرح العمدة ٦٦٤، وشرح الكافية ٣/ ١٢٥٣، وشرح ابن الناظم ٢١٢.

فعطف[1] «غيرنا» بـ(لا) على «بنا».

وتارة عطفت بـ(بل) نحو قوله:

إذا بنا بل أُنَيسانٍ اتّقَتْ فئةٌ ظلَّتْ مُؤَمَّنَةً ممّن يُعاديها[2]

فعطف «أُنيساناً» بـ(بل) على «بنا».

وتارة عطفت بـ(أم) نحو قوله:

أكُرُّ على الكتيبةِ لا أُبالي أَحَتْفي كان فيها أم سواها[3]

فعطف «سواها» بـ(أم) على «فيها».

وتارة عطفت بـ(أو) نحو قوله:

آبَكَ أَيِّهْ بيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُر الجِلّة جَأْبٍ حَشْوَرِ[4]

فعطف «مصدراً» بـ(أو) على «بي».

---

(١) انتقل ناسخ ب من (فعطف) إلى مثلها بعد، فأسقط سطراً وفيه بيت.

(٢) البيت في البحر ٢/١٤٨ لرجل من طيء.

(٣) البيت للعبّاس بن مرداس. الإنصاف ٤٦٤، وشرح المرزوقي للحماسة ١/٩٥٨، وشرح الكافية ٣/١٣٥٢، والبحر ٢/١٤٨، وشرح شواهد المغني ٣/٢٣٨، والخزانة ٢/٣٣٨.

(٤) البيت من شواهد سيبويه غير المنسوبة ٢/٣٨٢، وهو في شواهد التوضيح ٥٥، وشرح العمدة ٦٦٤، وشرح الكافية ٣/١٢٥١، والقرطبي ٥/٥، وشرح الجُمل ١/٢٤٢، ٢/٥٩٣، والبحر ٢/١٤٨.
وآبك: ويلك. وأيِّه: فعل أمر من أيَّهَ الإبل: صاح بها. والمصدَّر: الشديد الصدر. والجِلّة: المسانّ، جمع جليل. والجأب: الغليظ. والحشور: المنتفخ الجبين.

وقد وقفتُ على ما ورد من ذلك نظماً ونثراً ممّا يدلّ على كثرة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض. وإن كان بعض البصريين قد ذهبوا إلى منع ذلك، فليست القراءةُ متوقفةً على مذهب البصريّين ولا الكوفيّين، بل إذا صحّت القراءةُ وتواترت فهي أكبرُ حجّةٍ على صحّة الحكم، وكم من حكمٍ ثبتَ بقول الكوفيّين لم يُثْبِتْه البصريّون، وكم من حكمٍ ثبتَ بقول البصريّين لم يُثْبِتْه الكوفيّون، فلسنا مُلْتَزِمين قولَ أحدِ الطائفتين، بل أيُّهم أثبتَ حكماً بنقل صحيح عن العرب أخَذْنا به، لأنّ كلتا الطائفتين أثباتٌ ثِقاتٌ فيما نقلوا، وقد ردّت النحاةُ المعتزلةُ هذه القراءةَ جرياً على عادتهم في ذلك، ولا يُلْتَفَتُ إليهم؛ لأنهم يصحِّحون القراءة[1] بنحوهم، والأمر بالعكس، وكان حقَّهم أن يُصَحِّحوا نحوَهم بالقراءة المتواترة. وأعجبُ شيءٍ فيهم أنّهم إذا سمعوا بيتَ شعر لا يعرفون قائلَه قد خرجَ عن قواعد العربية التمسوا له أحسنَ المخارج، واعتذروا عنه بأشدّ العُذر، وإذا رأَوا قراءةً منقولةً من طريق صحيح قد اعتنى بها الأئمّةُ. إلاّ أنها قليلةُ النَّظير، رَمَوها عن قوس واحد، وطعنوا فيها، وكان حقَّهم أن يقبلوها ويُبَيِّنوا مخرجَها كما يصنعه أهلُ السُّنَّة من أهل الصَّنعة. والعجبُ أيضاً من ابن عطيّةَ على طهارة لسانه وعُلُوِّ منصبه، كيف مال إلى ردّ هذه القراءة[2] ولكنّ الجوادَ قد يكبو، والصارمَ قد ينبو، والله أسأل أن يَعْصِمَنا من الزَّلَل في القول والعمل.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها عبدالله بن يزيد[3]، ووجهها أنّه مبتدأ،

---

(١) (جرياً. . . القراءة) ممّا غفل عنه ناسخ ب لانتقال نظره.

(٢) ينظر المحرّر ٢/ ٥ (بيروت)، والبحر ٣/ ١٥٩.

(٣) هو أبو عبدالرحمن القرشيّ، توفّي سنة ٢١٣هـ. غاية النهاية ١/ ٤٦٣.

والخبر محذوف، قدّره ابن عطية من المعنى، أي: وأهلٌ أن توصل، وقدّره الزمخشري من اللفظ، أي: والأرحام ممّا يُتّقى[1].

☆ ☆ ☆

(٦٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «طه» ﴿مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا ﴿٨٧﴾﴾ قرىء بفتح الميم وضمّها وكسرها:

أما قراءة الفتح فقرأ بها نافع وعاصم من السبعة، وزيد بن علي، وأبو جعفر، وشيبة، وابن سَعدان[2].

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها حمزة والكسائي من السبعة، والحسن، والأعمش، وطلحة، وابن أبي ليلى، وقَعْنَب[3].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر[4].

ووجهها كلّها أنها لغات والمعنى واحد.

وفرّق أبو عليّ وغيره بين معانيها، فقال: **أما الفتح** فالمراد به المصدر

---

(١) المحتسب ١/ ١٧٩، والكشّاف ١/ ٤٩٣، والمحرّر ٤/ ٨، والقرطبي ٥/ ٥، والبحر ٣/ ١٥٧.

(٢) وهو محمد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفي، إمام نحوي، ثقة، له اختيار في القراءة لم يخالف فيه المشهور. توفّي سنة ٢٣١هـ. غاية النهاية ٢/ ١٤٣.

(٣) وهو أبو السمّال - سبقت ترجمته.

(٤) ينظر السبعة ٤٢٢، والتيسير ١٥٣، والكشف ٢/ ١٤٠، والإقناع ٧٠١، والفرّاء ٢/ ١٨٩، والكشّاف ٢/ ٥٥٠، وأبو زرعة ٤٦١، والعكبري ٢/ ١٢٥، والقرطبي ١١/ ٢٣٤، والبحر ٦/ ٢٦٨، والدرّ ٨/ ٨٩، والإتحاف ٣٧١.

من مَلَكَ، والمعنى: ما فعلنا ذلك بأنّا مَلَكْنا الصوابَ ولا وُفِّقنا له، بل غَلَبَتْنا أنفسُنا. وأما الضمّ فقال: معناه أنّه لم يكن لنا مُلكٌ فنُخلفَ موعدك بسلطانه، إنما أخْلَفْناه بنظرٍ أدّى إليه ما فعلَ السامريّ، وليس المعنى أنّ لهم ملكاً، وإنما هو من قبيل:

علـى لاحـبٍ لا يُهتـدى بمنـاره ....[1]

أي ليس له منار فيُهتدى به. وأما الكسر فمعناه أنّه يأتي كثيراً فيما يحوزه اليد، ولكنه يستعمل في الأمور التي يبرمها الإنسان. ومعنى الكسر كمعنى الفتح[2].

تتميم:

وحيث قلنا بأن معناها المصدر، فهو مضاف إلى الفاعل، والمفعول مقدّر، أي: بملكنا الصوابَ.

☆ ☆ ☆

(٧٠) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «والذاريات»: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِّن قَبْلُ ﴿٤٦﴾﴾ قرىء بجرّ الميم ونصبها ورفعها:

أما قراءة الجرّ فقرأ بها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي[3]، وهي قراءة

---

(١) البيت لامرىء القيس - ديوانه ٦٦، وعجزه:
إذا سافه العَودُ النّباطيُّ جرجرا

(٢) ينظر الحجّة ٥/ ٢٤٤، والبحر ٦/ ٢٦٨.

(٣) السبعة ٦٠٩، والحجّة ٦/ ٢٢٣، والتيسير ٢٠٣، والكشف ٢/ ٢٨٩، والإقناع ٧٧٢.

عبدالله[1]، ووجهها أنه معطوف على ﴿ثمود﴾[2]، التقدير: وفي ثمود وفي قوم نوح.

وأما قراءة النصب فقرأ بها باقي السبعة، ووجهها أنه معطوف على الضمير في ﴿فأخَذْناه﴾[3] أي: وأخذنا قوم نوح. وقيل: على الضمير في ﴿فنبَذْناهم﴾. وقيل: منصوب بفعل مضمر، التقدير: وأهلكناهم. وقيل: بـ«اذكر» مضمرة[4].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها أبو السَّمّال، وابن مِقْسَم، ووجهها أنّه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، التقدير: وقوم نوح أهلكناهم.

☆ ☆ ☆

(٧١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الرحمن»: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٥٦﴾﴾[5] قرىء بكسر الميم في الموضعين، وضمّها، وفتحها:

أما قراءة الكسر فيهما فقرأ بها السبعة[6]، ووجهُها أنّه كَسَرَ لأنّ

---

(١) في البحر والكشّاف أن قراءة عبدالله (وفي قوم نوح).

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٤٣﴾﴾. ينظر الدّرّ ١٠/٥٦.

(٣) في الأصول(وأخذناهم). وتمام الآية: ﴿فَأَخَذْنَاهُ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾.

(٤) ينظر الكشف، والفرّاء ٣/٨٨، والنحّاس٣/٢٤٢،وأبو زرعة ٦٨٠، والكشّاف ٤/١٩، والعكبري ٢/٢٤٥، والبحر ٨/١٤١.

(٥) والآية ٧٤.

(٦) نقل العلماء عن الكسائي قراءة الضمّ مع الكسر، قيل: كان يضمّ الأولى ويكسر الثانية، وقيل: كان يرى الضمّ فيهما، وربما كسر إحداهما وضمّ الأخرى. السبعة ٦٢١، والتيسير ٢٠٧، والكشف ٢/٣٠٣، وأبو زرعة ٦٩٤.

الماضي مفتوح، نحو ضرب يضرب.

وأما قراءة الضمّ فيهما فقرأ بها طلحة، وعيسى، ووجهها أنّه جاء بالضمّ لأنّ الماضيَ على «فَعَل» بالفتح، نحو خرَج يخرُج.

وأما قراءة الفتح فيهما فقرأ بها الجَحدري، ووجهها أنه جاء بالفتح لأنّ الماضيَ منه على «فَعِل» بالكسر[1]، نحو عَلِمَ يعلم.

وقرأ قوم بضمّ الأول وكسر الثاني، وقوم بالعكس، وخيَّرَ قوم[2].

تتميم:

طَمَثَ الرجلُ المرأةَ: افتضَّها، وطَمَثَتِ المرأةُ تطمُث بالضمّ: إذا حاضت، ويقال فيه طَمِثت بالكسر.

فإن قلت: نفيُ وطئهنّ عن الإنس ظاهر، وأمّا عن الجنّ فكيف الأمر في ذلك؟

فالجواب أن يقال: وذلك أن الجنّ قد يجامعُ نساءَ البَشر مع أزواجهنّ إذا لم يذكر الزوجُ اسمَ الله، فنفى الله تعالى جميع المجامعين، قاله مجاهد، والحسن. وقال ضَمرة بن حبيب[3]: الجنّ في الجنة لهم قاصرات الطرف مثلهن، فنفى الافتضاض عن الإنسيّات والجّنيّات[4].

☆ ☆ ☆

---

(١) سقط من ب (بالكسر . . . قوم).

(٢) البحر ٨/ ١٩٨. وينظر اللسان - طمث.

(٣) هو ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي، ثقة. طبقات خليفة ٣١٣، والجرح ٤/ ٤٦٧، والتهذيب ٤/ ٤٥٩.

(٤) الطبري ٢٧/ ٨٧، والنكت ٤/ ١٥٩، والقرطبي ٧/ ١٨١، والبحر ٨/ ١٩٨.

(٧٢) ومن **ذلك** قوله تعالى في سورة «المطفّفين»: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٦﴾[١] قرىء بنصب الميم من ﴿يوم﴾ ورفعه وجرّه:

أما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه منصوب على الظرف، والعامل فيه مقدّر، التقدير: يبعثون يوم يقوم الناس. ويجوز أن يعمل فيه ﴿لمبعوثون﴾، ويكون ﴿ليوم﴾ على حذف مضاف: أي لحساب يوم. وقيل: هو بدل من (يوم عظيم) لكنه بُني لوقوع المضارع بعده، وفيه خلاف.

وأما قراءة الرفع فقرأ بها زيد بن عليّ، ووجهها أنه مرفوع، خبر مبتدأ محذوف، التقدير: ذلك يوم[٢].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها . . .[٣]، ووجهها أنه بدل من ﴿ليوم عظيم﴾ ولم يكرّر الخافض.

☆ ☆ ☆

---

(١) وقبلها: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۝٥﴾.

(٢) في الفرّاء ٣/٢٤٦ «ولو رفع» ومثله في النحّاس ٣/٦٥١.

(٣) في الأصول (جرم) ولم أتبيّن معناها. وذكر الفرّاء والنحّاس أنّ الجرّ كالرفع يجوز. ولم ينسب قراءة الجرّ الزمخشريّ في الكشّاف ٤/٢٣١، وأبو حيّان في البحر ٨/٤٣٩. وقال ابن خالويه - الشواذّ ١٧٠: وحكاه أبو معاذ، فجعله نعتاً وبدلاً من قوله: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾».



حَرْفُ النُّون

(٧٣) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «الفاتحة» ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ۝٣ ﴾ قرىء بخفض النون ورفعها ونصبها:

أما قراءة الخفض فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه مخفوض على النعت للفظ الجلالة[١]، وقد قيل: بدل، أو عطف بيان.

أما قراءة الرفع فقرأ بها أبو رَزين العُقيلي، والربيع بن خُثيم، وأبو عمران الجَوني، ووجهها أنّه مرفوع على القطع، أي: هو الرحمن.

وأما قراءة النصب فقرأ بها أبو العالية، وابن السَّمَيْفَع، وعيسى بن عمر، ووجهها أنّه منصوب على القطع، أي: أعني الرحمن.

وقد تقدّم الكلام في باب الباء في هذا بأبسط عند كلامنا على قوله عزّ وجلّ ﴿ربّ العالمين﴾[٢].

☆ ☆ ☆

(٧٤) **ومن ذلك** قوله تعالى في سورة «النساء»: ﴿ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ ۝١٦٣ ﴾ قرىء بضمّ النون من (يونس) وفتحها وكسرها:

أما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة، وهي لغة أهل الحجاز، يضمّون النون ولا يهمزون.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ۝٢ ﴾ [الفاتحة].

(٢) ينظر ما سبق في (الرحيم) ٦٥، و(ربّ) ١٣.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها النَّخَعي، وابن وثّاب، هكذا ذكر الشيخ أبو حيّان في سورة «النساء» وذكر في سورة «الأنعام»[1] زيادة على هذا فقال: وبفتح النون - يعني في (يونس) قرأ الحسن، وطلحة، ويحيى - يعني ابن وثّاب، والأعمش، وعيسى بن عمر، في جميع القرآن، انتهى. وفتح نون (يونس) لبعض بني عقيل[2].

وأما قراءة الكسر فقرأ بها نافع في رواية ابن جمّاز[3] عنه، وهي لغة لبعض العرب[4].

☆ ☆ ☆

(٧٥) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الأنعام»: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴿١٠٠﴾ ﴾ قرىء بنصب النون من ﴿الجنّ﴾ ورفعها وجرّها:

أما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهها أنّه مفعول أوّل، و﴿شركاء﴾ المفعول الثاني، كذلك قال ابن عطيّة والزمخشري، وجوّزا أيضاً فيه أن يكون بدلاً من ﴿شركاء﴾، و﴿شركاء﴾ المفعول الأول، و﴿لله﴾ المفعول الثاني[5]. وردّه الشيخ أبو حيّان بأنّ البدل على نيّة تكرار

العامل، أو على الطرح من المبدل منه، وكلاهما لا يصحّ؛ لو قلت: وجعلوا لله الجنّ، لم يصحّ، انتهى بالمعنى. وأعرب الحَوْفي[1] ﴿شركاء﴾ مفعولاً أوّلَ، و﴿الجنّ﴾ مفعولاً ثانياً[2]، وحكى الشيخ أبو حيّان عن شيخه الأستاذ أبي جعفر بن الزبير[3] أنّه انتصب ﴿الجنّ﴾ عنده على أنه مفعول بإضمار فعل، جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: من جعلوا شركاء؟ قيل: الجنّ، أي: جعلوا الجنّ[4].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها أبو حَيْوَةَ، ووجهها أنّه مرفوع على خبر مبتدأ محذوف[5]، أي: هو الجنّ، جواباً لمن قال: من الذي جعلوه؟ قيل: هم الجنّ، وهذه القراءة تؤيّد إعراب الأستاذ ابن الزبير.

وأما قراءة الجرّ فلم ينسبها الشيخ أبو حيّان[6]، ووجهها على ما قاله

= ١/ ٥٧٠، والمشكل ١/ ٢٨٢، والعكبري ١/ ٢٥٥، والبحر ٤/ ١٩٣.

(١) هو علي بن إبراهيم بن سعيد، نحوي مقرىء، أفاد منه أبو حيّان كثيراً، له «البرهان في تفسير القرآن» وغيره، توفّي سنة ٤٣٠هـ. السير ١٧/ ٥٢١، وبغية الوعاة ٢/ ١٤٠.

(٢) البحر.

(٣) هو أحمد بن إبراهيم، أحد نحاة الأندلس ومُحَدّثيها، تلمذَ له عددٌ من العلماء، منهم أبو حيّان، توفّي سنة ٧٠٨هـ بغرناطة. غاية النهاية ١/ ٣٢.

(٤) قال أبو حيّان: «وأحسن ممّا أعربوا ما سمعت من أستاذنا. . .».

(٥) القراءة في الشواذّ لأبي حيوة، وفي المحرّر والبحر له وليزيد بن قطيب، ولم تنسب في الكشّاف. أما النحّاس فقال: «وأجاز الكسائي رفع (الجنّ)».

(٦) لم يصب المؤلّف في دعوى عدم نسبة أبي حيّان للقراءة. ففي البحر كالمحرّر لشعيب بن أبي حمزة وأبي حيوة ويزيد بن قطيب، ولم ينسبها الزمخشري.

الزمخشري الجرّ على الإضافة التي للتبيين[1]. قال أبو حيّان: ولا يتّضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: وجعلوا شركاء الجنّ لله، ولا يظهر.

تتميم:

﴿لله﴾ يمكن أن يتعلّق بـ﴿جعلوا﴾، ويمكن أن يكون في موضع الحال من ﴿شركاء﴾، ويمكن أن يتعلّق به، قاله أبو البقاء[2].

☆ ☆ ☆

(٧٦) ومن **ذلك** قوله تعالى في [سورة] «يس»: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾[3] قرىء بنصب النون من ﴿يس﴾ ورفعها وجرّها:

فأما قراءة النصب فقرأ بها ابن أبي إسحق، وعيسى، ووجهها أنه اسم للسورة، فيكون مقسماً به، ونُصب على إسقاط حرف القسم، نحو: الله لأفعلنّ، وقيل: منصوب بإضمار فعل، التقدير: اتل يس. وإن لم يكن اسماً للسورة فهي حروف مقتطعة، والحركة فيها حركة بناء[4].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها الكلبي[5]، ووجهها أنّه اسم للسورة،

---

(١) قال الزمخشري: «والمعنى: أشركوهم في عبادته لأنهم أطاعوه كما يطاع الله» وينظر البحر.

(٢) العكبري ١/ ٢٥٥.

(٣) الحديث هنا عن نون (ياسين) التي تنطق وإن لم ترسم.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٠٣، والكشّاف ٣/ ٣١٣، والزاد ٧/ ٤، والقرطبي ١٤/ ٣، والبحر ٧/ ٣٢٣، والدرّ ٩/ ٢٤٤. وينظر الكتاب ٢/ ٣٠، والفرّاء ٢/ ٣٧١.

(٥) وغيره.

ويكون مقسماً به، ورفع بالابتداء، على طريقة: أمانة الله. وقيل: هو منادى، أصله: يا إنسان، وقيل: هي لغة طيء، فيكون مبنيّاً على الضمّ[1].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها أبو السَّمّال، وابن أبي إسحق أيضاً، ووجهها أن يكون قسماً كما تقدّم، وحُذف حرف القسم وبقي المقسم به مجروراً. وإن قلنا: إنها حروف مقطّعات فهو مبنيّ على الكسر[2].

وقرأ السبعة ﴿يس﴾ بإسكان النون مدغمة في الواو وغير مدغمة[3].

تتميم:

واختلفوا في معنى ﴿يس﴾. فقال ابن جبير: هو اسم من أسماء النبيّ ﷺ. ودليله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾. قال السَّيِّد الحِميري[4]:

يا نفسُ لا تَمْحَضي بالودّ جاهدةً على المَـوَدّةِ إلاّ آلَ يـاسينـا

يعني: آل النبيّ ﷺ. وهذا القول ممّا تميل إليه النفس ويرتاح إليه

---

(١) المحتسب والكشّاف والبحر والدّرّ.

(٢) النحّاس، والمحتسب، والكشّاف، والزاد، والقرطبي، والبحر، والدّرّ المصون ٩/ ٢٤٥. وفي الفرّاء: «ولو خفض...».

(٣) وذلك بوصل (يس) بما بعدها، أو بالوقف عليها. السبعة ٥٣٨، والتيسير ١٨٣، والكشف ٢/ ٢١٤، والدّرّ المصون ٩/ ٢٤٣.

(٤) في البحر (السيد الحموي)، وما هنا من المخطوطات والقرطبي.
والبيت في القرطبي ١٥/ ٤، والبحر ٧/ ٣٢٣. ولم يرد البيت في ديوان السيّد الحميري - شاعر شيعيّ - مع وجود قصيدتين له على هذا الوزن والقافية.
ومحضَ الودّ: أخلصه.

الخاطر، ويكون ربّه تعالى قد أقسم باسمه على رسالته، وهو من أحسن الأقسام وألطفها، أعني إذا كان بين القسم والمقسم به مناسبة. ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴿٣﴾﴾ [الزخرف].
ومنه قول أبي تمام:

وثنـايـاك، إنهـا إغـريـضُ ....[1]

وقال ابن عبّاس رضي الله عنهما: ﴿يس﴾: يا إنسان بالحبشية. وقال ابن عبّاس أيضاً: هي في لغة طيء، وذلك أنهم يقولون إيسان بمعنى إنسان، ويجمعونه على أياسين فهذا مختصر من الجمع. وقيل: (يا) حرف نداء، والسين من إنسان بقية منه، وحذف سائره[2].

وقال الزمخشري: إن صحّ أن معناه يا إنسان على لغة طيء فوجهه أن يكون الأصل: يا أنيسين، فكثُر النداء به على ألسنتهم حتى اقتصروا على شطره، كما قالوا في القسم: مُنُ الله، في أيمن الله. وما قاله الزمخشري غير سديد في اللفظ والمعنى: أما في اللفظ فإنّ إنساناً لا يُصَغر على أُنيسين بالياء، بل المسموع فيه أُنيسان. وأما في المعنى فإنّ التصغير والحذف غضّ من جانب النبوّة المعظّمة، لكنّ كرامته ﷺ على ربّه، وعلوّ

---

(١) ديوان أبي تمام ٢/ ٢٨٧. وعجزه:

.... وَلآلٍ تُـومٌ وبـرقٌ ومبيـضُ

قال الشارح: شبه بياض ثناياها ببياض اللؤلؤ، وأقسم بثناياها. والتوم: اللآلىء.

(٢) ينظر أقوال العلماء في معنى (يس): الطبري ٢٢/ ٩٧، والنكت ٣/ ٣٨٢، والزاد ٧/ ٣، والقرطبي ١٥/ ٤، والبحر ٧/ ٣٢٣، وينظر اللسان - أنس.

منصبه تقتضي ألاّ يناديَه إلاّ نداء تفخيم وتعظيم لا نداء تصغير وحذف[1]. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٧٧) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «ص»: ﴿وَلَاتَ حِينَ ﴿٣﴾﴾ قرىء بنصب النون من ﴿حين﴾ ورفعها وجرّها. وقد استوفينا الكلام في ذلك في باب التاء عند ذكرنا على ﴿ولات﴾[2].

☆ ☆ ☆

(٧٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الرحمن»: ﴿وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴿١٢﴾﴾ قرىء بنصب النون من (الريحان) ورفعها وجرّها:

أما قراءة النصب فقرأ بها ابن عامر من السبعة[3]، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، مع نصب ﴿الحبّ﴾ و﴿ذا العصف﴾[4] ووجهها أنّه محمول على فعل مضمر، التقدير: وخلق الحبَّ ذا العصف والرَّيحان[5].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، مع رفع (الحبّ) و﴿ذو العصف﴾، ووجهها أنه مرفوع بالعطف على ما قبله،

---

(١) الكشّاف والبحر.

(٢) قد مرّ الحديث عنها - رقم ١٣.

(٣) السبعة ٦١٩، والتيسير ٢٠٦، والكشف ٢/ ٢٩٩، وأبو زرعة ٦٩٠.

(٤) انتقل ناسخ ب (العصف) إلى مثلها الآتي بعد سطر.

(٥) ينظر الكشف، وأبو زرعة، والعكبري ٢/ ٢٥١، والقرطبي ١٧/ ١٥٨، والبحر ٨/ ١٩٠، والدّرّ المصون ١٠/ ١٥٩.

أي: فيها فاكهة وكذا وكذا[1].

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها حمزة والكسائي مع رفع[2] ﴿الحبّ﴾ و﴿ذو العصف﴾ووجهها أن﴿الريحان﴾معطوف على﴿العصف﴾أي: وذو الريحان.

تتميم:

واختلفوا في المراد بالرَّيحان: فقال ابن عبّاس ومجاهد: هو الرّزق، زاد ابن عبّاس: وكلّ ريحان في القرآن هو رزق. قال مقاتل: الرَّيحان: الرّزق بلغة حِمْيَر. قال الشاعر:

سلامُ الإلـه ورَيحانُـه ... ورحمتُـه وسمـاءٌ دِرَرْ

على الملك القَرْم وابن الهُمام ... وليـثِ الكتيبـة فـي المفتخر[3]

---

(١) في قوله تعالى: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ﴿١١﴾﴾. ينظر المصادر السابقة.

(٢) في الأصول مع جرّ (الحبّ) و(ذي العصف) والصواب ما أثبت: فقد قرأ ابن عامر من السبعة ﴿والحبَّ ذا العصف والرِّيحانَ﴾. وقرأ سائر السبعة ﴿والحبُّ ذو العصفِ﴾ ولكنّهم اختلفوا في نون ﴿والريحان﴾ فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم بالرفع، وقرأ حمزة والكسائي بالجرّ.

(٣) البيت الأول للنّمر بن تولب، وهو في ديوانه ٣٤٥ من قصيدة - ليس فيها البيت الثاني. والبيت الأوّل في المجاز ٢/ ٢٤٣، والمنصف ٢/ ١١، والطبري ٢٧/ ٧٢، والنكت ٤/ ١٤٨، والزاد ٨/ ١٠٨، والقرطبي ١٧/ ١٥٧، والتهذيب ٥/ ٢٢١، والصحاح واللسان - روح.
أما البيت الثاني وقافيته (المزدحم) فهو من الشواهد النحوية، ولم ينسب في الفرّاء ١/ ١٠٥، ٢/ ٢٨٦، والكشّاف ١/ ١٣٣، والإنصاف ٤٦٩، والقطر ٢٩٥، والخزانة ١/ ٢١٦، ٢/ ٣٣١، ٥٣٤.
وقد خلط المؤلِّف بين البيتين فجعلهما من قصيدة واحدة.

والمراد هنا بالريحان رزق بني آدم، لأنه ذكر في مقابلته رزق البهائم وهو (العصف). وقال ابن زيد: هو ريحانكم هذا الذي يُشَمّ. وقيل: هو خضرة الزَّرع. وقيل: هو ما قام على ساق من النبات[١].

والريحان أصله الواو، وأصله «رَيْوَحان»[٢]، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فصار ريّحان، ثم حذفت عين الكلمة كما قالوا في ميّت: ميت[٣].

☆ ☆ ☆

(٧٩) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الواقعة»: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ قرىء بنصب النون ورفعها وجرّها. وقد تقدّم الكلام في ذلك في باب الراء حيث تكلّمنا على (حور)[٤].

☆ ☆ ☆

---

(١) ينظر معنى «الرَّيحان» في: الفرّاء ٣/١١٣، والطبري ٢٧/٧١، والنكت ٤/١٤٨، والزاد ٨/١٠٨، والكشف، وأبو زرعة، والقرطبي، واللسان - روح.

(٢) (فَيْعَلان) من روح.

(٣) الكشف ٢/٣٠٠، والبحر ٨/١٩٠، وينظر المنصف ٢/١١، واللسان روح.

(٤) ينظر (٣٤).



حَرْفُ الواو

(٨٠) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «البقرة»: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ١٦﴾ قرىء بضمّ الواو وفتحها وكسرها:

أما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة، ووجهها أنها حرّكت بالضم: إما فرقاً بينها وبين الواو الأصلية في نحو: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ٤٢﴾ [التوبة][1]، وإما لمجانسة الواو، وإما لأنّها حركة الياء المحذوفة، لأن الأصل «اشتريوا» وإما لأنّها ضمير فاعل، فهي مثل التاء في قمت، وإمّا بالحمل على «نحنُ» لكونها للجمع.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها أبو السّمّال قَعْنَب العَدَويّ، ووجهُها أنها فتحت إتباعاً للحركة التي قبلها.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحق، ووجهها أنه كُسِر على أصل التقاء الساكنين[2].

☆ ☆ ☆

---

(١) سيأتي الحديث عنها (٨٢).

(٢) ينظر الكتاب٤/ ١٥٥، والأخفش١/ ٤٥، والمحتسب ١/ ٥٤، والمحرّر ١/ ١١٠، والعكبري ١/ ١٢، والقرطبي ١/ ٢١٠، والبحر ١/ ٧١، والدُّرّ المصون ١/ ١٥١.

(٨١) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «البقرة» أيضاً: ﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ ﴾ قرىء بضمّ الواو من ﴿فتمنّوا الموت﴾ وفتحها وكسرها:

أما قراءة الضمّ فقرأ بها الجمهور، وهي اللغة الفصيحة الكثيرة في واو الجمع إذا لاقت ساكناً.

وأما قراءة الفتح فحُكيت عن أبي عمرو، ووجهها التخفيف.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن أبي إسحق، ووجهها أن الواو كسرت بالحمل على واو ﴿لو استطعنا﴾، كما ضُمَّت واو ﴿لو استطعنا﴾ بالحمل على واو ﴿فتمنّوا الموت﴾[1].

تنبيه:

اعلم أنّ النفي جاء في هذه السورة بـ(لن) فقال تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ ﴿٩٥﴾ ﴾ [البقرة] وجاء في سورة الجمعة بـ(لا) فقال تعالى: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ ﴿٧﴾ ﴾ [الجمعة] فهذا دليل على أن حكم (لن) في النفي حكم (لا) خلافاً للزمخشريّ القائل بأنّ (لن) لتأبيد النفي، وقد رجع الزمخشري عن هذا المذهب، فانظره في سورة «الجمعة» في «تفسيره»[2].

☆ ☆ ☆

---

(١) ينظر البحر ١/ ٣١٠، والدرّ المصون ٢/ ٨.

(٢) نسب للزمخشري أنّه يقول: (لن) تفيد التأبيد، وقد قال في تفسير آية الجمعة ٤/ ١٠٣: «ولا فرق بين (لا) و(لن) في أن كلّ واحدة منهما نفي للمستقبل، إلاّ أنّ في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فتأتي مرّة بلفظ التأكيد ﴿ولن يتمنّوه﴾ ومرّة بغير لفظه: ﴿ولا يتمنّونه﴾». والمؤلّف يرى أن هذا رجوع من الزمخشري عن مذهبه. ينظر البحر ١/ ٣١١، وأوضح المسالك ٤/ ١٤٨، والتصريح ٢/ ٢٢٩.

(٨٢) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «براءة» [التوبة]: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴿٤٢﴾﴾ قرىء بكسر الواو وفتحها وضمّها:

أما قراءة الكسر فقرأ بها السبعة، ووجهها أنه كسر على أصل التقاء الساكنين.

أما قراءة الفتح فقرأ بها الحسن، ووجهها أنّها فتحت إتباعاً للحركة قبلها.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها الأعمش، وزيد بن عليّ، ووجهها أنّه ضُمَّت بالحمل على واو الجمع، كما حُملت واو الجمع عليها في الكسر[1].

☆ ☆ ☆

(٨٣) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «مريم»: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴿٩٦﴾﴾ قرىء بضمّ الواو وفتحها وكسرها:

أما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها أبو الحارث الحنفي.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها جناح بين حُبَيش.

وهي كلّها لغات، وأفصحها الضمّ[2].

تتميم:

اختلف المفسّرون في سبب نزول هذه الآية: فمنهم من قال: نزلت في عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه، كان اليهود والنصارى والمنافقون

---

(١) المحتسب ١/ ٢٩٢، والكشّاف ٢/ ١٩١، والعكبري ٢/ ١٦، والبحر ٥/ ٤٦.

(٢) ينظر الشواذّ ٨٦، والكشّاف ٢/ ٥٢٧، والبحر ٦/ ٢٢١، والدُّرَر المبثّثة ٢٠٤.

يحبّونه. ومنهم من قال: نزلت في المهاجرين إلى الحبشة مع جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، ألقى الله لهم ودّاً في قلب النجاشيّ. وذكر النقّاش[1] أنها نزلت في عليّ رضي الله عنه. وقال محمد بن الحنفية[2]: لا نجد مؤمناً إلاّ وهو يُحِبُّ عليّاً وأهلَ بيته رضي الله عنهم أجمعين[3].

قال الشيخ أبو حيّان: ومن غريب هذا ما أنشدَنا الإمامُ اللغوي رضي الدين أبو عبدالله، محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي[4] رحمه الله - لزينبا بن إسحق النصراني الرسغي:

عـديٌّ وتَيْـمٌ لا أُحـاولُ ذِكـرَهـم بسـوءٍ، ولكنّـي مُحِـبٌّ لهـاشـمِ

ومـا يَعتـرينـي فـي علـيٍّ ورَهْطِـه - إذا ذُكروا - في الله لومةَ لائمِ

يقولون: ما بالُ النَّصارى تُحِبُّهم وأهلِ النُّهى من أعْرُبٍ وأعاجم

فقلـتُ لهـم: إنّـي لأحسِـبُ حبَّهـم سَرَى في قلوبِ الخَلقِ حتى البهائم[5]

قوله: «عديّ وتيم» كنّى بهما عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

☆ ☆ ☆

---

(١) هو محمد بن الحسن الموصلي البغدادي، مقرىء مفسّر علاّمة، له عدّة مؤلّفات، توفّي سنة ٣٥١هـ. السير ١٥/ ٥٧٣، وغاية النهاية ٢/ ١١٩.

(٢) هو محمد بن الإمام علي، من كبار التابعين، توفّي سنة ٨١هـ. السير ٤/ ١١٠.

(٣) ينظر الطبري ١٦/ ١٠١، والنكت ٢/ ٥٣٨، والكشّاف، والزاد ٥/ ٢٦٦، والقرطبي ١١/ ١٦١، والبحر، والدرّ المنثور ٤/ ٢٨٧.

(٤) إمام مقرىء لغوي، روى عنه أبو حيّان، توفّي سنة ٦٨٤هـ. طبقات القرّاء ٣/ ١١٧٣، وغاية النهاية ٢/ ٢١٣.

(٥) الأبيات في البحر ٦/ ٢٢١، وهي مع اختلاف في بعض الألفاظ في «المحاسن والمساوىء» للبيهقي ١/ ١٠٦، وسمّاه: الموصليّ النصراني.

(٨٤) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الجمعة»: ﴿فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٦﴾ قُرِىء بضمّ الواو وفتحها وكسرها:

أما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها ابن السّميفع.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها ابن يَعْمُرَ، وابن أبي إسحق[1].

وحكمها حكم الواو في قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ۝١٦﴾ [البقرة] وقد تقدّم[2].

☆ ☆ ☆

(٨٥) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الطلاق»: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ ۝٦﴾ قرىء بضم الواو وفتحها وكسرها:

فأما قراءة الضمّ فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الفتح فقرأ بها أبو حَيوة.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها يعقوب[3].

وذلك كلّه لغات بمعنى الوَسْع.

☆ ☆ ☆

---

(١) في الإتحاف ٥١٢ الكسر لابن محيصن، ينظر الكشاف ٤/ ١٠٣، والبحر ٨/ ٢٦٧.

(٢) ينظر رقم (٨٠).

(٣) النشر ٢/ ٣٨٨، والإتحاف ٥١٥، والكشّاف ٤/ ١٢٢، والقرطبي ١٨/ ١٦٨، والبحر ٨/ ٢٨٥، وينظر الدُّرَر المبثّة ٢٠٤.



حَرْفُ الهاء

(٨٦) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «مريم»: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾ قرىء بفتح الهاء وضمّها وكسرها:

أما قراءة الفتح فقرأ بها السبعة.

وأما قراءة الكسر فقرأ بها الأعمش.

وأما قراءة الضمّ فقرأ بها قوم[1]. ووجهها أنها لغات ثلاث، أفصحها الفتح.

تتميم:

وهَن الشيء وَهْناً: ضَعُف، ووهنَه غيرُه، يتعدّى ولا يتعدّى. وأُسند الوَهْن إلى العظم لأنه عمود الجسد وأساسه الذي يُبنى عليه وأشدُّ ما فيه، وإذا وهَن كان غيرُه أولى بالوَهْن. وأُفرد العظم ليدلّ على الجنس فيستغرق الوَهْنُ كلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ من عظامه، ولو جمع لدلّ على وَهْن جمعٍ من عظامه وأمكن أن يكون بقي منها شيء لم يَهِنْ، فالإفراد أبلغ في الشكوى، وأدلّ على الضعف.

وهذه الآية الكريمة أطنبَ فيها أهلُ المعاني، وجعلوها من أمثلتهم، وتكلّموا على طبقات العبارات فيها بحسب المقام.

☆ ☆ ☆

(١) الكشّاف ٢/ ٥٠٢، والزاد ٥/ ٢٠٧، والقرطبي ١١/ ٧٦، ٢١/ ١٨٠، والفخر ٢١/ ١٨٢ والبحر ٦/ ١٧٣، والدّرّ المصون٧/ ٥٦٤. وينظر الدُّرَر المُبَثّثة ٢٠٩.



حَرْفُ الياء

(٨٧) **فمن ذلك** قوله تعالى في سورة «آل عمران»: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ ﴿٦٨﴾ ﴾[1] قرىء برفع الياء من ﴿النبيّ﴾ وبضمّها وجرّها:

فأما قراءة الرفع فقرأ بها السبعة، ووجهها أن قوله تعالى ﴿وهذا﴾ معطوف على خبر ﴿إنّ﴾، وهو ﴿لَلّذين﴾. وقيل فيه: إنه مبتدأ ﴿والذين آمنوا﴾ معطوف عليه، والخبر محذوف، تقديره هم المتّبعون[2]. و﴿النبيّ﴾ بدل من (هذا) أو عطف بيان، أو نعت[3].

وأما قراءة النصب فلم ينسبها الشيخ أبو حيّان[4]. ووجهها أن قوله تعالى ﴿وهذا﴾ معطوف على الهاء في ﴿اتّبعوه﴾ والتقدير: إن أحقّ الناس بإبراهيم من اتّبع إبراهيم ومحمّداً صلّى الله عليهما وسلّم، ويكون ﴿والذين آمنوا﴾ عطفاً على خبر (إنّ) فهو في موضع رفع، و﴿النبيّ﴾ منصوب كما تقدّم على البدل من هذا، أو النعت، أو عطف البيان.

---

(١) وبعدها: ﴿ . . . وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ . . . ﴿٦٨﴾ ﴾.

(٢) علّق أبو حيّان: على هذا الإعراب بقوله: «فقد تكلّف إضماراً لا ضرورة له».

(٣) النحّاس ١/ ٣٤١، والمشكل ١/ ١٤٤، والعكبري ١/ ١٣٩، والبحر ٢/ ٤٨٨.

(٤) نسبها ابن خالويه في الشواذّ ٢١ لأبي السمّال. وفي الكشّاف ١/ ٤٣٦، والعكبري والبحر لم تنسب، أما في النحّاس والمشكل فذُكر أنّه يجوز النصب عطفاً على الهاء.

وأما قراءة الجرّ فلم ينسبها الشيخ أبو حيّان أيضاً، ووجهها أنّ ﴿هذا﴾ معطوف على ﴿إبراهيم﴾. التقدير: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبيّ. و﴿النبيّ﴾ مجرور على البدل من ﴿هذا﴾ أو النعت أو عطف البيان[1].

تتميم:

﴿أولى﴾ «أفعل» من وَلِيَ يَلي، وألفه منقلبة عن ياء، لأنّ فاءه واو، فلا تكون لامه واواً، لأنه ليس في الكلام ما فاؤه واو ولامه واو إلا كلمة واحدة قد ذكرناها[2]. والباء في ﴿بإبراهيم﴾ تتعلّق بـ﴿أولى﴾. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

(٨٨) ومن ذلك قوله تعالى في سورة «الفتح»: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ ﴿٢٥﴾﴾ قرىء بالنصب والجرّ والرفع مع سكون الدال وتخفيف الياء:

فأما قراءة النصب فقرأ بها السبعة، ووجهُها أنّه معطوف على الضمير في (صَدّوكم).

وأما قراءة الجرّ فقرأ بها الجُعفي[3] عن أبي عمرو، ووجهها أنّه

---

(١) الشواذّ والكشّاف والبحر.

(٢) وهذا على سبيل الإلغاز، ويعني بما ذكره (الواو). ينظر ليس ٧٧، والعكبري ١/ ١٣٩، والدّرّ المصون ٣/ ٢٤٣.

(٣) هو الحسن بن علي، الكوفي الزاهد، أحد الأعلام، روى عن عدد من القرّاء منهم حمزة وأبو عمرو، توفّي سنة ٢٠٣هـ. غاية النهاية ١/ ٢٤٧.

معطوف على ﴿المسجد الحرام﴾ على حذف مضاف، أي: وعن نحر الهدي[1].

وأما قراءة الرفع فقرأ بها طائفة، ووجهها أنّه مفعول لم يسمّ فاعله، وفعله محذوف، أي: وصُدَّ الهديُ، ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: والهدي مصدود، وتكون الجملة في موضع الحال.

تتميم:

قرأ ابن هُرْمُز، والحسن، وعِصمة[2] عن عاصم، واللُّؤلؤي[3]، وخارجة[4]، عن أبي عمرو (والهَدِيّ) بكسر الدال وتشديد الياء، وهي لغة. وما قرأ به الجماعة المتقدّمة أفصح لكونها لغة قريش[5].

واختُلف في عدد الهدي:

فقيل: كان مائةَ بَدَنة، فيها جملُ أبي جهل الذي أُخذ منه يوم بدر، فكان الهدي بَدَنةً عن كلّ سبعة. وقيل: كان الهدي سبعين، عن كلّ عشرة بَدَنة. هذا بناء على أن عدد من كان معه صلّى الله عليه وسلم سبعمائة رجل.

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٤٧، والبحر ٨/ ٢٩٨، والدّرّ المصون ٩/ ٧١٥.

(٢) عِصمة بن عروة، روى عن عدد من كبار القرّاء. غاية النهاية ١/ ٥١٢.

(٣) هو محمد بن المتوكّل، أبو عبدالله اللؤلؤي البصري، المعروف برُوَيس، مقرىء حاذق ضابط مشهور، توفّي سنة ٢٣٨هـ. طبقات القرّاء ١/ ٢٥٣، وغاية النهاية ٢/ ٢٣٤.

(٤) خارجة بن مصعب، أبوالحجّاج الضّبعي السرخسي، أخذ عن نافع وأبي عمرو، توفّي سنة ١٦٨هـ. غاية النهاية ١/ ٢٦٨.

(٥) الشواذّ ١٤٣، والقرطبي ٢/ ٣٧٨، والكشّاف، والبحر.

وقد اختُلف في عددهم: فمنهم من روى ما قدّمناه. وقيل: كانوا ألفاً وثلاثمائة، وقيل: ألفاً وأربعمائة، وهو المشهور، قاله النووي. وقيل: ألفاً وخمسمائة.

وقال الحاكم[1]: القلبُ أمْيَلُ إلى هذه الرواية: لاشتهارها[2] عن جابر، ومتابعة المسيّب بن حزن[3] له على ذلك. وقيل: ألفاً وخمسمائة وخمسة وعشرين. وقيل: ألفاً وستمائة[4]. والله أعلم.

☆ ☆ ☆

---

(١) قد يكون: الإمام الحافظ المحدّث محمد بن عبدالله، الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك على الصحيحين وغيره. توفّي سنة ٤٠٥هـ. وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠، والسير ١٧/ ١٦٢.
ويحتمل أن يكون الحاكم النيسابوري الكبير، محمد بن أحمد، مؤلّف «الكنى». توفّي سنة ٣٧٨هـ. السير ١٦/ ٣٧٠.

(٢) هذه نهاية نسخة الظاهرية: ظ.

(٣) في الأصلين (ابن حرب). والمسيّب بن حزن - والد سعيد، صحابيّ.

(٤) ينظر أقوال العلماء في: السيرة النبويّة لابن هشام ٣/ ١٩٧، والسيرة النبويّة لابن كثير ٣/ ٣١٣، وشرح النووي على مسلم ١٢/ ١٧٤، وفتح الباري ٧/ ٤٤٠، وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٨٤.

فهذه غاية ما انتهى إلينا ممّا قُرى مثلّثاً[١] من حروف التنزيل، وقد[٢] أوْضَحْنا جُمَلَه إيضاحَ «التكميل والتسهيل» فَلْيَرْتَشِفُ الباحثُ من معانيه ضَرَباً، وَلْيَعْجِمْ عُودَه فلا يَجده إلا نَبْعاً أو غَرَباً[٣].

والمسئول من الله تعالى أن يَرْزُقَنا مُنْصِفاً يَضَعُ كلّ شيء على وَضعه، وَيُسُدُّ الخَلَلَ بسلامة طَبعه[٤]. وحَسْبُنا الله ونعمَ الوكيل، فعليه الاعتماد، وإليه الرّغبة والتأميل. وصلّى الله على سيّدنا محمّد الناطقِ بأوضح دليل، وعلى آله وأصحابه السالكين أقومَ سبيل.

تمّ[٥] الكتاب

والحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلام على سيِّدنامحمّدٍ خاتمِ النبيِّين.

☆ ☆ ☆

وقد وقع الفراغ من تأليفه صبيحة يوم الإثنين، رابع جمادى الأُولى سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وذلك بشاطىء-الفرات، بجامع البيرةالمحروسة.



---

(١) في م «بالتثليث».

(٢) في م «قد».

(٣) الضّرَب: العسل الأبيض. والنّبع والغرب: نوعان من الشجر يُصنع منهما السِّهام. ويلحظ هنا إكبار المؤلّف لشيخه أبي حيّان باقتباسه أسماء بعض مؤلّفاته «ارتشاف الضرب» و«التذييل والتكميل، شرح التسهيل».

(٤) في م «إن شاء الله، وهو حسبنا...».

(٥) من ب وحدها. وتختلف خاتمة م. وينظر صور المخطوطات بعد مقدّمة المحقّق أوّل الكتاب.

الفهارس



مباحث الكتاب(١)

حرف الهمزة

حرف الباء

حرف التاء

---

(١) فهرست للألفاظ القرآنية المثلّثة.

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الدّال

حرف الذّال

حرف الرّاء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف الواو

حرف الهاء

حرف الياء

المسائل والفوائد اللغويّة وغيرها

☆ ☆ ☆

فهرس الآيات

☆ ☆ ☆

الأحاديث الشريفة

☆ ☆ ☆

الأقوال والأمثلة النحوّية

الشِّعر والرَّجَز

أجمعوا أمرهم بليلٍ فلمّا ... أصبحوا، أصبحت لهم غوغاءُ ٤

حربٌ تردّد بينهم بتشاجرٍ ... قد كفّرت آباؤها أبناؤها ٢٧

هيهات قد سفهت أمية رأيها

فاستجهلت، حلماؤها سفهاؤها ٢٨، ٥١

أكنيه حين أناديه لأكرمه ... ولاألقّبه، والسوأة اللقبا ١٢

فلا تحرمنّي نائلاً عن جنابةٍ ... . غريبُ ١١٦

إذا كنتَ في قوم عِدىً لست منهم ... فكُلْ ماعُلِفْتَ من خبيثٍ وطيّبِ٣٣

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا

فاذهب، فما بك والأيامِ من عجب ١٦٨

يا ليت زوجك قد غدا ... متقلّداً سيفاً ورمحا ٩

بنا أبداً لا غيرِنا يدرك المنى ... وتكشف غمّاءالخطوب الفوادح ١٦٩

فقد رام آفاق السماء فلم يجد ... له مصعداً فيها ولا الأرضِ مقعدا ١٦٩

معاوي إنَّنا بشر فأسجح ... فلسنا بالجبال ولا الحديدا ١٩

فلولا رجاء النصر منك ورهبة ... عقابَك، قد كانوا لنا كالموارد ٢٥

وأبلج محمود الثنايا خصصته ... بأفضل أقوالي وأفضل أحمدي ٧٠

لو كان لي وزهيرٍ ثالث وردت ... من الحمام عدانا شرّ مورود ١٦٨

سلام الإله وريحانه ... ورحمته وسماء دررْ

على الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المفتخرْ ١٨٤

والأرض فيهـا عبـرة للمعتبـرْ تخبر عن صنع مليك مقتدِرْ ١١٣

(٨ أبيات)

غـرائـر فـي كـنّ وصـون ونعمـة يُحَلَّيْـن يـاقـوتـاً وشـذراً مُفَقّـرا

وريـح سنـا فـي حقّـة حميـريـة تخصّ بمفروك من المسك أذفرا١٠

علـى لاحـبٍ لا يُهتـدى بمنـاره ...... جـرجـرا ١٧٣

أكـلّ امـرىء تحسبيـن امـرأ ونـارٍ تـوقّـد بـالليـل نـارا ١٣

تـراه كـأنّ الله يجـدع أنفـه وعينيـه إن مـولاه ثـاب لـه وَفْرُ ١٠

إذا أوقـدوا نـاراً لحـرب عـدوّهـم فقدخاب من يصلى بهاوسعيرِها ١٦٩

آبـك أيِّـهْ بـي أو مصـدَّرِ من حمر الجلّة جأب حَشْوَرِ ١٧٠

و ثنـايـاك إنّهـا إغـريـض .... وميـضُ ١٨٢

شراب ألبانٍ وتمر وأقط ١٠٧

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر الدهر ترجع[1] ١٨

يـا ليـت شعـري والمنـى لا تنفـع هل أغدون يوماً وأمري مجمع ٤

فـدنـا لـه ربّ الكـلاب، بكفّـه بيـض رهـاف ريشُهـنّ مقـزّع ٢١

بنـو المهلّـب جـذّ الله دابـرَهـم أمسَوا رماداً، فلا أصل ولا طرفُ ٦٢

تعلّـق فـي مثـل السـواري سيـوفنـا فما بينها والأرض غوط نفانف ١٦٨

يعـالـج عـرنينـاً مـن الليـل بـارداً تلـفّ ريـاحٌ ثـوبَـه وبـروقُ ١٠

هـلاّ سـألـتِ بـذي الجمـاجـم عنهـم وأبي نعيم ذي اللواء المحرقِ ١٦٩

إن قهـراً ذوو الضـلالـةِ والبـا طـلِ عـزٌّ لكـلّ عبـدٍ محـقٍّ ٢٩

فلمّـا رآنـي قـد حَمَمْـتُ ارتحـالـه تلمّكَ، لو يجدي عليه التلمّكُ ١٤٨

كـأنّمـا جلّلهـا الحـوّاكُ طنفسـة فـي وشيهـا حبـاكُ ٣٢

---

(١) وصوابه (تقبل).

☆ ☆ ☆

الأعلام[1]

(١) أكثر المؤلّف من «السبعة»، «باقي السبعة» عند ذكر القرّاء: حمزة وعاصم وابن عامر وأبي عمرو وابن كثير والكسائي ونافع، فلتراجع معهم.

☆ ☆ ☆

القبائل والجماعات والمواضع

☆ ☆ ☆

المصادر

☆ القرآن الكريم.

☆ الإتباع - لأبي الطيّب اللغوي - تحقيق عزّالدين التنوخي - مجمع اللغة العربيّة - دمشق ١٣٨٠هـ.

☆ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - للدمياطي البنّا - المكتبة العامرة - إستانبول ١٢٨٥هـ.

☆ الإتقان في علوم القرآن-للسيوطي -مطبعة الحلبي-القاهرة ١٩٥١م.

☆ الإحاطة في أخبار غرناطة - للسان الدين، ابن الخطيب - تحقيق محمد عبدالله عنان - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٣هـ.

☆ الأخفش = معاني القرآن.

☆ أدب الكاتب - لابن قتيبة الدينوري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجاريّة - القاهرة ١٩٣١م.

☆ الأذكار - للنووي - المكتبة الثقافيّة - بيروت ١٩٧٣م.

☆ الاستدراك على أبنية سيبويه - للزُّبيدي - تحقيق د. حنّا حدّاد - دار العلوم - الرياض ١٤٠٧هـ.

☆ الأشباه والنظائر - للسيوطي - دائرة المعارف العثمانيّة - حيدر آباد الدكن - الهند ١٣٦٠هـ.

☆ الأشموني = منهج السالك.

☆ إصلاح المنطق - لابن السكّيت - تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٤٩م.

☆ الأضداد - للأصمعي - تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكية - بيروت ١٩١٢م. (ثلاثة كتب في الأضداد).

☆ الأضداد - لابن الأنباري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - وزارة الإعلام - الكويت ١٩٦٠م.

☆ الأضداد - لابن السكّيت - تحقيق أوغست هفنر - المطبعة الكاثوليكيّة - بيروت ١٩١٢م. (ثلاثة كتب في الأضداد).

☆ الأضداد - لأبي الطيّب اللغوي - تحقيق د. عزّة حسن - المجمع العلمي العربي - دمشق ١٩٦٣م.

☆ إعراب القرآن - للنحّاس - تحقيق د. زهير غازي زاهد - مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٨ - ١٩٨٠م.

☆ إعراب القرآن - المنسوب للزجّاج - تحقيق إبراهيم الأبياري - دار الكاتب اللبناني - بيروت ١٤٠٢هـ (مصوّرة).

☆ الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة الإعراب - للفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٠هـ.

☆ الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب - لابن السِّيد البطليوسي - دار الجيل - بيروت (مصوّرة).

☆ اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر - لأبي جعفر الرُّعَيني - تحقيق عبدالله حامد النمري - رسالة ماجستير - جامعة أمّ القرى: مكّة المكرّمة ١٤٠٣هـ.

☆ الإقناع في القراءات السبع - لابن الباذش - تحقيق د. عبدالمجيد قطامش - مركز البحث العلمي جامعة أمّ القرى: مكّة المكرمة ١٤٠٣هـ.

☆ أمالي ابن الحاجب - تحقيق هادي حسن حمودي - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ.
☆ أمالي ابن الشجري - دائرة المعارف العثمانيّة - الهند ١٣٤٩هـ.
☆ إنباه الرواة على أنباه النحاة - للقفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الكتب المصريّة - القاهرة ١٩٥٠م.
☆ إنباء الغُمْر بأبناء العمر - لابن حجر العسقلاني - تحقيق د. حسن حبشي - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - القاهرة ١٣٨٩هـ.
☆ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين-لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجاريّة - القاهرة ١٣٨٠هـ.
☆ أنوار الربيع - لابن معصوم - تحقيق شاكر هادي شكر - مكتبة العرفان - كربلاء ١٣٨٨هـ.
☆ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجاريّة - القاهرة ١٩٥٦م.
☆ الإيضاح العضدي - لأبي علي الفارسي - تحقيق د. حسن شاذلي فرهود - مطبعة التأليف - القاهرة ١٩٦٩م.
☆ إيضاح المكنون - ذيل كشف الظنون - لإسماعيل باشا البغدادي - دار العلوم الحديثة بيروت (مصوّرة عن طبعة إستامبول).
☆ إيضاح الوقف والابتداء - لأبي بكر بن الأنباري - تحقيق د. محيي الدين رمضان - مجمع اللغة العربيّة - دمشق ١٩٧١م.
☆ البحر المحيط - لأبي حيّان - مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٨هـ.

☆ بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنُّحاة - للسيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٦٤م.

☆ البيان في غريب إعراب القرآن - لأبي البركات بن الأنباري - تحقيق د. طه عبدالحميد-الهيئة المصريّة العامة للكتاب-القاهرة ١٩٦٩م.

☆ البيان والتبيين - للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٥هـ.

☆ التبيان في إعراب القرآن (إملاء ما مَنّ به الرحمن) - لأبي البقاء العكبري - دار الباز - مكّة المكرّمة ١٣٩٩هـ.

☆ تذكر الحفّاظ - للذهبي - دار إحياء التراث العربي - بيروت (مصوّرة عن طبعة الهند).

☆ التذييل والتكميل شرح التسهيل - لأبي حيان - مخطوط - الجزء الثاني - الأسكوريال ٥٣.

والجزء الخامس من نسخة دار الكتب المصرية ٦٠١٦هـ.

☆ تفسير القرآن الكريم- للطبري(جامع البيان)-بولاق- القاهرة ١٣٢٤هـ.

☆ تفسير القرآن الكريم - للفخر الرازي - دار الكتب العلميّة - طهران.

☆ تفسير القرآن الكريم - للقرطبي (الجامع لأحكام القرآن) دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧م.

☆ تفسير القرآن الكريم - لابن كثير - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣هـ.

☆ التكملة والذيل والصِّلة - للصاغاني - تحقيق مجموعة - دار الكتب المصريّة ١٩٧٠م وما بعدها.

☆ التمهيد في علم التجويد - لابن الجزري - تحقيق د. علي حسين البواب - مكتبة المعارف - الرياض ١٤٠٥هـ.

☆ تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني - دائرة المعارف النظاميّة الهند - ١٣٢٥هـ.

☆ تهذيب الكمال - للمزّي - تحقيق د. بشّار عوّاد معروف - مؤسّسة الرسالة - بيروت ١٤١٨هـ.

☆ تهذيب اللغة - لأبي منصور الأزهري - تحقيق مجموعة من المحقّقين - الدار المصريّة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٩٦٤م وما بعدها.

☆ التيسير في القراءات السبع - لأبي عمرو الداني - تحقيق أوتوبرتزل - مطبعة الدولة - إستامبول ١٩٣٠م.

☆ الجرح والتعديل - لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي - دائرة المعارف العثمانية - الهند ١٣٧١هـ.

☆ الجَمَل = الفتوحات الإلهيّة.

☆ الحجّة - لابن خالويه - تحقيق د. عبدالعال سالم - دار الشروق - بيروت ١٣٩٧هـ.

☆ الحجّة - لأبي علي الفارسي - تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي - دار المأمون للتراث - دمشق ١٤٠٤هـ وما بعدها.

☆ حجّة القراءات - لأبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٧٩م.

☆ الحيوان -للجاحظ- تحقيق عبدالسلام هارون-مكتبة الحلبي-القاهرة.

☆ ابن خالويه = الحجّة.

☆ خزانة الأدب - لعبدالقادر البغدادي - بولاق - القاهرة ١٢٩٩هـ.

☆ الخصائص - لابن جني - تحقيق محمد علي النجّار - دار الكتب المصريّة - القاهرة ١٩٥٢م.

☆ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون - للسَّمين الحلبي - تحقيق د. أحمد خرّاط - دار القلم - دمشق ١٤٠٥هـ.

☆ الدّرّ المنثور في التفسير بالمأثور - للسيوطي - المطبعة الميمنية - القاهرة ١٣١٤هـ.

☆ الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة - لابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيّد جاد الحقّ - دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٦٩م.

☆ الدُّرَر المُبَثَّثة في الغُرَر المُثَلَّثة - للفيروزأبادي - تحقيق د. علي حسين البواب - مكتبة اللواء - الرياض - ١٤٠١هـ.

☆ درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ - للحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٧٥م.

☆ ديوان امرىء القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م.

☆ ديوان أبي تمّام بشرح التبريزي - تحقيق محمد عبده عزام - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩م.

☆ ديوان جرير - تحقيق نعمان طه - دار المعارف - القاهرة ١٩٧١م.

☆ ديوان الحماسة - لأبي تمّام - تحقيق د. عبدالله العسيلان - مطبوعات جامعة الإمام - الرياض ١٤٠١هـ.

☆ ديوان الراعي النميري - تحقيق د. نوري القيسي، وهلال ناجي - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٤٠٠هـ.

☆ ديوان ذي الرمّة - المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٦٤م.

☆ ديوان الشمّاخ - تحقيق د. صلاح الدين الهادي - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٨م.

☆ ديوان علقمة الفحل - تحقيق لطفي الصقّال، ودريّة الخطيب - دار الكاتب العربي - حلب ١٣٨٩هـ.

☆ ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت ١٣٨٠هـ.

☆ ديوان لبيد -تحقيق د. إحسان عباس-وزارة الإعلام-الكويت ١٩٦٢م.

☆ ديوان المتنبي (التبيان - المنسوب للعكبري) - تحقيق مصطفى السقّا وزميليه - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٩١هـ.

☆ ديوان مسكين الدارمي - تحقيق عبدالله الجبوري، وخليل العطيّة - مطبعة البصري - بغداد ١٣٨٩هـ.

☆ ديوان معن (معن بن أوس - حياته وشعره وأخباره) لكمال مصطفى - مكتبة النهضة - القاهرة ١٩٢٧م.

☆ ديوان النمر بن تولب (شعراء إسلاميون) - تحقيق د. نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٥هـ.

☆ روح البيان - تفسير القرآن الكريم - للألوسي - المطبعة العثمانيّة - إستانبول ١٣٣٠هـ.

☆ زاد المسير في علم التفسير - لابن الجوزي - المكتب الإسلامي - دمشق ١٣٨٤هـ.

☆ الزجّاج = معاني القرآن وإعرابه.

☆ أبو زرعة = الحجّة.

☆ السبعة في القراءات - لابن مجاهد - تحقيق د. شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة ١٩٨٠م.

☆ سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٥٢م.

☆ سير أعلام النبلاء - للذهبي - تحقيق مجموعة من المحقّقين - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١م وما بعدها.

☆ السيرة النبوية - لابن كثير - تحقيق مصطفى عبدالواحد - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ.

☆ السيرة النبوية - لابن هشام - مكتبة الكلّيّات الأزهريّة - القاهرة.

☆ شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لابن العماد الحنبلي - مكتبة القدسي - القاهرة ١٣٥٠هـ.

☆ شرح أبيات سيبويه - للسيرافي - تحقيق د. محمد علي سلطاني - دار المأمون للتراث - دمشق ١٩٧٩م.

☆ شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر) - لأبي علي الفارسي - تحقيق د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ١٤١٧هـ.

☆ شرح أبيات مغني اللبيب-لعبدالقاهر البغدادي-تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق-دار المأمون للتراث-دمشق ١٣٩٣هـ وما بعدها.

☆ شرح الألفية - لابن عقيل - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجاريّة - القاهرة ١٣٨٤هـ.

☆ شرح الألفية - لابن الناظم، منشورات ناصر خسرو - بيروت.

☆ شرح التصريح على التوضيح - للشيخ خالد الأزهري - مطبعة الحلبي - القاهرة.

☆ شرح الجُمل - لابن عصفور - تحقيق د. صاحب أبو جناح - وزارة الأوقاف - بغداد ١٤٠٠هـ.

☆ شرح ديوان الحماسة - للتبريزي - تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٦٧م.

☆ شرح الشواهد - للعيني - مع خزانة الأدب - طبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

☆ شرح صحيح مسلم - للنووي - المطبعة المصريّة ومكتبتها - القاهرة.

☆ شرح عمدة الحافظ - لابن مالك - تحقيق د. عدنان عبدالرحمن الدوري-مطبعة العاني-بغداد ١٣٩٧هـ. (منشورات وزارة الأوقاف).

☆ شرح قطر الندى - لابن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجارية - القاهرة ١٣٨٣هـ.

☆ شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق د. عبدالمنعم هريدي - مطبوعات مركز البحث العلمي-جامعة أم القرى-مكّةالمكرّمة١٤٠٢هـ.

☆ شرح المعلّقات (القصائد السبع) - لابن الأنباري - تحقيق عبدالسلام هارون - القاهرة ١٩٦٣م.

☆ شرح المعلّقات (القصائد التسع) للنحّاس - تحقيق أحمد خطّاب - وزارة الإعلام - بغداد ١٩٧٣م.

☆ شرح المفصّل - لابن يعيش - المطبعة المنيريّة - القاهرة.

☆ شرح المفضّليّات - للتبريزي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار نهضة مصر - القاهرة ١٣٩٧هـ.

☆ الشواذّ = مختصر في شواذّ القرآن.

☆ الشواذّ (تعليل القراءات الشاذّة) للعكبري - مخطوطة - دار الكتب المصرية - ١١٩٩ تفسير.

☆ شواهد التوضيح والتصحيح - لابن مالك - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - مصوّرة دار الكتب العلميّة - بيروت.

☆ الصادح والباغم - لابن الهبّارية - مخطوط - جامعة الإمام ٩٣٥.

☆ الصحاح - للجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار - دار العلم للملايين - بيروت ١٣٩٩هـ.
☆ صحيح البخاري - المكتب الإسلامي - إستامبول ١٩٧٩م.
☆ صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - رئاسة إدارة البحوث - الرياض ١٤٠٠هـ.
☆ الطبري = تفسير القرآن الكريم.
☆ الطبقات - لخليفة بن خيّاط - تحقيق د. أكرم العمري - دار طيبة - الرياض ١٤٠٢هـ.
☆ طبقات القرّاء - للذهبي - تحقيق د. أحمد خان - الرياض: مركز الملك فيصل ١٤١٨هـ.
☆ العكبري = التبيان.
☆ عنوان الإفادة - للراعي الغرناطي - تحقيق سليمان تاج الدّين - رسالة ماجستير - جامعة أم القرى - مكّة المكرّمة ١٤٠٥هـ.
☆ غاية النهاية في طبقات القرّاء - لابن الجزري - تحقيق برجشتراسر - مطبعة الخانجي - القاهرة ١٩٣٢م.
☆ الفاخر - للمفضّل بن سلمة - تحقيق عبدالعليم الطحاوي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٦٠م.
☆ فتح الباري - شرح صحيح البخاري - لابن حجر - تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي - المكتبة السلفيّة - القاهرة.
☆ الفتوحات الإلهيّة (حاشية الجَمَل على الجلالين) - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.
☆ الفرّاء = معاني القرآن.

☆ القاموس المحيط-للفيروزأبادي-المطبعة المصريّة-القاهرة ١٩٣٥م.

☆ القرطبي = تفسير القرآن الكريم.

☆ الكامل - للمبرّد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيّد شحاتة - مكتبة نهضة مصر - القاهرة ١٣٧٦هـ.

☆ الكتاب - لسيبويه - تحقيق عبدالسلام هارون - الهيئة المصريّة العامة للكتاب - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٣٩٧هـ.

☆ الكشّاف - للزمخشري - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٦٨م.

☆ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون - لحاجّي خليفة - دار العلوم الحديثة - بيروت. (مصوّرة عن طبعة إستامبول).

☆ الكشف عن وجوه القراءات السبع - لمكّي بن أبي طالب - تحقيق د. محيي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠١هـ.

☆ لسان العرب - لابن منظور - دار لسان العرب - بيروت.

☆ ليس في كلام العرب - لابن خالويه - تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار - مكّة المكرّمة ١٣٩٩هـ.

☆ مجاز القرآن - لأبي عبيدة - د. فؤاد سزگين - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٣٩٠هـ.

☆ مجالس ثعلب - تحقيق عبدالسلام هارون - مكتبة المعارف - القاهرة ١٩٤٨م.

☆ مجمع الأمثال - للميداني - تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد - المكتبة التجاريّة - القاهرة ١٩٥٩م.

☆ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - لنور الدين الهيثمي - مكتبة المعارف - بيروت ١٤٠٦هـ (مصوّرة عن طبعة القدسي).

☆ المجيد في إعراب القرآن المجيد - للسفاقسي - الجزء الأول - مخطوط مصوّر - جامعة الإمام.

☆ المحاسن والمساوىء - للبيهقي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة ١٩٦١م.

☆ المحتسب - لابن جنّي - تحقيق د. علي النجدي ناصف وزميليه - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - القاهرة ١٣٨٦هـ.

☆ المحرّر الوجيز - تفسير القرآن الكريم - لابن عطيّة - وزارة الأوقاف - المغرب. وطبعة بيروت - دار الكتب العلميّة ١٤١٣هـ.

☆ مختصر في شواذّ القرآن لابن خالويه - تحقيق برجشتراسر - المطبعة الرحمانيّة - القاهرة ١٩٣٤م.

☆ المخصّص - لابن سيده - المكتب التجاري - بيروت.

☆ المزهر - للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميلَيه - مطبعة الحلبي - القاهرة.

☆ المسائل السفريّة - لابن هشام الأنصاري - تحقيق د. علي حسين البواب - مكتبة طيبة - الرياض ١٤٠٢هـ.

☆ المسائل العسكريّة - لأبي علي الفارسي - تحقيق د. محمد الشاطر - مطبعة المدني - القاهرة ١٤٠٣هـ.

☆ المسائل المشكلة(البغداديّات)لأبي علي الفارسي-تحقيق صلاح الدين السنگاري - مطبعة العاني-بغداد(منشورات وزارة الأوقاف) ١٩٨٣م.

☆ المساعد شرح التسهيل - لابن عقيل - تحقيق د. محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي - ١٤٠٠هـ وما بعدها.

☆ المستقصى من أمثال العرب - للزمخشري - دائرة المعارف العثمانيّة - الهند ١٩٦٢م.

☆ مشكل إعراب القرآن الكريم لمكّي بن أبي طالب - تحقيق ياسين السوّاس - دار المأمون للتراث - دمشق.

☆ المصباح المنير - للفيّومي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٣٤٧هـ.

☆ معاني القرآن - للأخفش - تحقيق د. فائز فارس - دار الكتب الثقافيّة - الكويت ١٤٠٠هـ.

☆ معاني القرآن - للفرّاء - تحقيق محمد علي النجّار، وأحمد نجاتي - دار الكتب المصريّة - القاهرة ١٩٥٥م.

☆ معاني القرآن وإعرابه للزجّاج - د. عبدالجليل شلبي - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٨هـ.

ونسخة مخطوطة - جامعة الإمام - ف٨٨٠٦ (من سورة يس إلى سورة الضحى).

☆ معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار صادر - بيروت ١٣٩٩هـ.

☆ معجم القراءات القرآنيّة - إعداد د. أحمد مختار عمر، ود. عبدالعال سالم - مطبوعات جامعة الكويت ١٤٠٢هـ وما بعدها.

☆ معرفة القرّاء الكبار - للذهبي - تحقيق محمد سيّد جادالحقّ - دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٣٨٧هـ.

☆ مغني اللبيب - لابن هشام الأنصاري - تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله - دار الفكر - دمشق ١٩٦٩م.

☆ المفردات في غريب القرآن - للراغب الأصبهاني - تحقيق محمد أحمد خلف الله - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٧٠م.

☆ المقاصد الحسنة - للسخاوي - دار الكتب العلميّة - بيروت ١٣٩٩هـ.
☆ المقتصد في شرح الإيضاح - لعبدالقاهر الجرجاني - تحقيق كاظم بحر المرجان - وزارة الثقافة - بغداد ١٩٨٢م.
☆ المقتضب - للمبرّد - تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة - القاهرة ١٣٨٦هـ.
☆ المقرّب - لابن عصفور - تحقيق د. عبدالله الجبوري وأحمد الجواري - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩١هـ.
☆ المنصف، شرح التصريف - لابن جنّي - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - وزارة المعارف - القاهرة ١٣٧٣هـ.
☆ منهج السالك شرح ألفية ابن مالك - للأشموني - (مع حاشية الصبّان) - مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة.
☆ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - لابن تغري بردي - مطبعة دار الكتب المصريّة - القاهرة ١٣٦٩هـ.
☆ النحّاس = إعراب القرآن.
☆ النشر في القراءات العشر - لابن الجزري - دار الكتب العلميّة - بيروت (مصوّرة).
☆ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب - للمقّري - تحقيق د. إحسان عبّاس - دار صادر - بيروت ١٩٦٨م.
☆ النكت والعيون - تفسير القرآن الكريم - للماوردي - تحقيق خضر محمد خضر - وزارة الأوقاف - الكويت ١٤٠٢هـ.
☆ النهاية في غريب الحديث والأثر - تحقيق د. محمود الطناحي وطاهر الزاوي - مطبعة الحلبي - القاهرة ١٩٦٢م.

☆ النوادر - لأبي زيد الأنصاري - دار الكاتب العربي - بيروت ١٩٦٧م (مصوّرة).

☆ همع الهوامع - للسيوطي - دار المعرفة - بيروت (مصوّرة).

☆ الوافي بالوفيات- للصفدي - تحقيق ديدرينغ - ألمانيا: فسبادن ١٩٧٤م.

☆ وفيات الأعيان - لابن خلّكان - تحقيق د. إحسان عبّاس - دار الثقافة - بيروت ١٩٦٨م.

☆ ☆ ☆

كشّاف الكتاب

الفهارس

☆ ☆ ☆